سلسلة علم الاجتماع المعاصر
الكتاب السادس

بوتومور

# الصَّفوة والمجتمع

## دراسة فى علم الإجتماع السياسى

ترجمة وتقديم

الدكتور محمد الجوهرى — الدكتورة علياء شكرى

الدكتور محمد على محمد — الدكتور السيد محمد الحسينى

١٩٨٨

دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش سوتير - اسكندرية
ت: ٤٨٣٠١٦٣

سلسلة علم الاجتماع المعاصر
الكتاب السادس

بوتومور

# الصفوة والمجتمع

## دراسة فى علم الاجتماع السياسى

ترجمة وتقديم

الدكتور محمد الجوهرى — الدكتورة علياء شكرى

الدكتور محمد على محمد — الدكتور السيد محمد الحسينى

دار المعرفة الجامعية
٤٠ شارع سوتر - الأزاريطة
الإسكندرية

# المحتويات



# مقدمة الترجمة العربية

بقلم

الدكتور السيد محمد الحسينى

يكاد يكون من المتفق عليه أن علم الاجتماع السياسى قد ظهر إلى حيز الوجود فى اللحظة التى تمت فيها التفرقة بين الواقع السياسى والواقع الاجتماعى . ولا شك أن الجدل الذى ثار خلال أربعينيات القرن التاسع عشر قد أسهم – بشكل مباشر ، أو غير مباشر – فى إبراز بعض جوانب علم الاجتماع السياسى بمعناه الحديث . فخلال هذه الفترة قدم كارل ماركس نقده الشهير لفلسفة القانون عند هيجل ، وخلالها أيضاً تناول شتاين Stein الحركات الاجتماعية فى القرن التاسع عشر[1]. والمؤكد أن مصطلح « المجتمع » كان – وقتئذ – مصطلحاً حديثاً جداً قصد به الإشارة إلى العلاقات الاجتماعية المتبادلة . وكنتيجة لذلك مال بعض الكتاب إلى تحليل الظواهر السياسية فى ضوء البناء الاجتماعى ، بحيث أصبح الواقع السياسى تابعاً للواقع الاجتماعى .

وبتطور الدراسات الاجتماعية ظهرت مفاهيم ومصطلحات جديدة « كالبناء الاجتماعى » و« النسق الاجتماعى » و« الجماعة السياسية » ، كما تبلورت مفاهيم للبحث تلائم قدر الإمكان دراسة الواقع الاجتماعى – السياسى الجديد . وبإستطاعتنا التمييز بين اتجاهين نظريين أساسيين يعبران بصفة عامة عن مسار البحث فى علم الاجتماع السياسى . الاتجاه الأول تعبر عنه الدراسات التاريخية المقارنة التى حاولت الكشف عن الخصائص العامة للأنساق السياسية – الاجتماعية والتغيرات المختلفة التى تطرأ عليها . أما الاتجاه الثانى فتمثله الدراسات التى تنطلق من الفكر الماركسى المحدث ، تلك الدراسات التى رفضت المقولات الوظيفية التى تبنتها دراسات الاتجاه الأول .

---

(١) Runciman, W.G., *Social Science and political Theory* : Cambridge University Press, 1971, pp. 22 - 42.

ولقد نمت هذه الدراسات بفضل إسهامات جرامسكى[1] Cramsci .

وأيا كانت الفروق الدقيقة بين هذين الاتجاهين ، فإن الفكر السياسى بوجه عام قد حاول خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين الكشف عن بناء القوة فى البلدان التى شهدت ثورات صناعية وبرجوازية . ومن أجل ذلك نجده يطرح تساؤلات أساسية تتعلق بطبيعة الحكم وأهدافه . ولا شك أن الماركسية قد قدمت فى هذا المجال أدق وأشمل إجابة على هذه التساؤلات . فهى تنطلق من قضية أساسية هى أن علاقات الإنتاج تمثل الأساس الضرورى لفهم كل الجوانب السياسية فى المجتمع .

ولقد أحدثت الماركسية رد فعل عنيف فى الفكر السياسى خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . وبدا ذلك واضحاً فى ظهور نظريات عديدة تبرر نظم الحكم القائمة وتسعى إلى الدفاع عنها عن طريق التسليم بأن كل مجتمع يشتمل على فئتين أساسيتين : فئة حاكمة قليلة العدد ، وفئة محكومة كثيرة العدد . وبمقتضى ذلك تتولى الفئة الأولى مقاليد القوة فى المجتمع بحيث تصبح صاحبة السلطة النهائية فى إصدار القرارات الأساسية فى المجتمع ، بينما تنحصر مهمة الفئة المحكومة فى طاعة الفئة الحاكمة وتنفيذ قراراتها . ومن الواضح أن الهدف الأساسى لهذه النظريات ، (والتى اتفق على تسميتها بنظريات الصفوة) يتمثل فى الدفاع عن وجود صفوة حاكمة تكتسب شرعيتها وأحقيتها لأنها تمثل فى نهاية الأمر نتاجاً لطبيعة بناء القوة فى أى مجتمع .

( ١ )

ومع أن هناك قدراً ملحوظاً من الاتفاق بين علماء الصفوة حول نقاط عديدة ، إلا أن ثمة فروقاً ملحوظة بينهم فيما يتعلق بخصائص الصفوة وفرصها فى الحصول على القوة . وباستطاعتنا هنا أن نميز بين أربعة اتجاهات أساسية فى دراسة الصفوة : الأول هو الاتجاه التنظيمى الذى يمثله موسكا Mosca وتلميذه روبرت ميشيلز Michels ، والثانى هو الاتجاه السيكولوجى وتمثله كتابات باريتو Pareto ، والثالث

---

(١) Gramsci, A., *The Modern Prince and Other Writings*, translatd by Marks, L; Lawrence & Wishart, 1968, pp. 168 - 176.

هو الاتجاه الاقتصادى ويمثله بير نهام Burnham . أما الاتجاه الرابع والأخير فهو الاتجاه النظامى ويمثله س . رايت ميلز Mills . ومع ما فى هذه التفرقة من تعسف ، إلا أنها قد تنطوى على بعض الفوائد ، خاصة إذا ما كان هدفنا هنا هو إلقاء الضوء على وجهات النظر المختلفة فى دراسة الصفوة .

أما الاتجاه التنظيمى فينطلق من قضية أساسية هى أن الصفوة تمتلك مقاليد القوة بفضل قدراتها التنظيمية وتقديرها الدقيق لمصادر القوة فى المجتمع . ويذهب موسكا إلى أن الضبط الذى تمارسه الصفوة يعتمد على كونها قلة متماسكة تشكل جبهة قوية قادرة على تحدى القوى المعارضة (١) . ومن ذلك يبدو أن الصفوة — عند موسكا — تشكل جماعة صغيرة تتصف بقدرات تنظيمية لا تتوافر لدى الجماعة الكبيرة . فخطوط الاتصال داخلها بسيطة كل البساطة ، كما أن فرص اتصال أعضائها ، ببعضهم البعض أفضل بكثير من الفرص التى لدى أعضاء الجماعة الكبيرة . ويترتب على ذلك أن الصفوة — بوصفها جماعة صغيرة — تستطيع صياغة سياساتها بشكل أسرع ، كما أنها قادرة على إحداث تماسك داخلى إذا ما نشأ تهديد خارجى . وفضلا عن ذلك فالصفوة قادرة على الاستجابة السريعة للظروف المتغيرة ، وهى استجابة لا تتاح على هذا النحو للجماهير غير المنظمة (٢) .

أما روبرت ميشيلز فلقد حاول فى مؤلفه الشهير « الأحزاب السياسية » تدعيم وبلورة ما ذهب إليه موسكا . فالسيطرة التى تمارسها الصفوة تتوقف — إلى حد كبير — على طابعها التنظيمى . ولكى يدعم ميشيلز وجهة نظره درس عدداً من الأحزاب الاشتراكية ونقابات العمال فى أوربا فيما قبل الحرب العالمية الأولى ، ثم صاغ قانوناً شهيراً أطلق عليه « القانون الحديدى للأوليجاركية (٣) Iron law of oligarchy » . ولقد اهتم ميشيلز — بصفة خاصة — بالحزب الاشتراكى الألمانى الذى كان من أكثر الأحزاب

---

(١) Mosca., G., *The Ruling Class.*, (New York, Mc Graw-Hill, 1939, p. 53.

(٢) ibid., p. 54.

(٣) Michels, R., *Political Parties : A Sociological Study of the Oligarchic Tendencies of Modern Democracy*, N.Y., 1962.

وانظر أيضاً تحليلا بارعاً لنظرية ميشليز فى : الدكتور محمد على محمد ، علم اجتماع التنظيم ، مدخل للتراث والمشكلات ، الإسكندرية ، دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٢ ص ص ٧٣ — ٧٩ .

قرباً إلى المبادئ الديمقراطية وقتئذ ، واتضح له أن هذا الحزب كان بحكم بنائه أيضاً حزباً أوليجاركيا تسيطر عليه أقلية صغيرة العدد . ومن خلال هذه النتيجة توصل ميشيلز إلى استنتاج مؤداه أن كل التنظيمات الكبيرة الحجم تشهد نمواً كبيراً فى جهازها الإدارى ، نمواً يستبعد تحقيق ديمقراطية داخلية حقيقية ، برغم ما تعتنقه هذه التنظيمات من أيديولوجيات تؤكد المساواة وتكافؤ الفرص والديمقراطية .

ويتضمن مؤلف ميشيلز بالإضافة إلى ذلك تحليلا لديناميات العلاقة بين الصفوة والجماهير . فبوصول القادة إلى مراكز القوة ، يصبحون جزءاً مكملا للصفوة ، وبذلك تصبح مصالحهم متعارضة — بالضرورة — مع مصالح الجماهير ، لأنهم حينئذ سوف يسعون إلى تدعيم أوضاعهم حتى ولو كان ذلك على حساب التنظيم . ويضطر القادة إلى ذلك تحت تأثير الضغوط البنائية التى تمارس تأثيرها عليهم ، فضلا عن السمات السيكولوجية العامة التى تدفعهم إلى ذلك . ولقد منح ميشيلز هذه السمات السيكولوجية أهمية خاصة فى تحليله ، فأوضح أن القائد أو الزعيم الذى حصل على السلطة وتعود على ممارستها ، يجد بعد ذلك صعوبة فى التنازل أو التخلى عنها ، فضلا عن أن ممارسة القوة ذاتها تحدث تحولا سيكولوجيا فى شخصية القائد ، فيزداد إيمانه بنفسه ، ويبالغ فى عظمته ، ثم يلجأ فى النهاية إلى نسب التنظيم له وربطه به . ويذهب ميشيلز بعد ذلك إلى أن الأقليات الحاكمة تسعى باستمرار إلى إيهام الجماهير بضرورة تحقيق الوحدة الداخلية والاستقرار حتى يمكن مواجهة ما يتهدد المجتمع من أخطار خارجية . وطبقاً لهذه الأيديولوجية تنظر الأقلية الحاكمة إلى أية معارضة تنشأ بوصفها عنصراً تخريبياً يفيد منه الأعداء ، وقد تبنى هذه الأقلية أسطورة الديمقراطية التى تجعل من القائد المنتخب انتخاباً ديمقراطياً ، تعبيراً دائماً عن إرادتها الجمعية .

ولقد انعكس هذا الطابع التشاؤمى أيضاً على معالجة ميشيلز لمشكلة الديمقراطية فى المجتمع ككل . فقد تنبأ قبل حدوث الثورة الروسية بسقوط الديمقراطية الاشتراكية ، وأوضح أن الثورة ستتحول بعد ذلك لتصبح « ديكتاتورية يمارسها أولئك القادة المهرة ، الذين بلغوا من المهارة درجة انتزعوا بها صولجان القوة والسيطرة فى ظل كلمة براقة هى الاشتراكية[1] » . بل لقد ذهب ميشيلز إلى أبعد من ذلك حين قال : « إن

(١) Michels; *Political Parties*, op. cit, p. 19.

التاريخ يخبرنا أن الحركات الديمقراطية ما هى إلا موجات متعاقبة تتحطم على نفس الصخرة . . . ولكنها – مع ذلك – ما تلبث أن تعود إلى الظهور من جديد[1] . وأن « . . . المثاليات الديمقراطية تفقد نقاوتها وقدسيتها وطهارتها حينما تنتشر وتسود »[2] .

أما باريتو فقد قدم تحليلا للصفوة أكثر شمولا ونفاذاً ، فهو يوسع من نطاق الصفوة حتى أنها تكاد تصل إلى اتساع مفهوم « الطبقـــة الحاكمة » عند ماركس ؛ ذلك أن نظرية الصفوة – عند باريتو – تعد جزءاً رئيسيًّا من علم اجتماعى جديد حاول إقامته مستنداً إلى أبعاد سيكولوجية خالصة . وإذن فالصفوة لديه ليست نتاجاً لقوى اقتصادية كما يقول ماركس ، كما أنها لا تستند فى قوتها إلى قدراتها التنظيمية على نحو ما رأينا عند موسكا وميشيلز ، ولكنها نتاج لما أطلق عليه « الخصائص الإنسانية الثابتة عبر التاريخ[3] » .

ولقد ميز باريتو بين شكلين للصفوة ، فثمة صفوة حاكمة تضم الذين يلعبون دوراً بارزاً ومباشراً فى تشكيل سياسة المجتمع ، وصفوة غير حاكمة تتألف من الذين لديهم قدرات ومواهب خاصة ، ولكنهم ليسوا فى مراكز القوة . ويقابل باريتو بعد ذلك بين الصفوة ( بنوعيها ) واللاصفوة ، أو الجماهير . والملاحظ أن تحليل باريتو يوازى بشكل عام تحليل ماركس . فإذا كان الأخير قد حلل التاريخ فى ضوء الصراع الطبقى ، فإن الأول قد حلله فى ضوء الصراع بين الصفوة والجماهير ، فضلا عن البناء السيكولوجى للصفوة ذاتها . والواقع أن تصور باريتو يعكس نظرة دائرية لمجرى التغير ، فالتاريخ لديه هو « مقبرة الارستقراطيات » ، ذلك لأن الصفوة ليس لديها ميل طبيعى للتناوب فى شغل مراكز القوة السياسية .

على أن أهم ما يعنينا هنا هو أن باريتو قد فسر بناء الصفوة وديناميات‍ها تفسيراً سيكولوجيا إلى حد بعيد ، فالجانب الأكبر من النشاط الإنسانى يتصف باللامنطقية

---

( ١ ) وهذا هو سر تسمية ميشيلز لقانونه « بالقانون الحديدى للأوليجاركية » . فهو «حديدى» لانه يتحقق فى الواقع دائماً وبلا استثناء ، و« أوليجاركى » لأن حكم الأقلية فيه هو الحكم المفروض .

( ٢ ) *ibid.*, p. 371.

( ٣ ) Aron, R., *Main Currents in Sociological Thought*. vol. 2., Penguin Books Ltd, Harmondsworth Middlesex., 1971., pp. 155 ff.

وعدم ارتباطه بالأهداف الملائمة . وغالباً ما يحاول الناس تبرير سلوكهم بمنحه طابعاً منطقياً . أما التبرير ذاته – والذى قد يبدو مع ذلك منطقياً – فيختلف من مجتمع لآخر ومن زمن لآخر . ولكى يوضح باريتو وجهة نظره هذه نجده يستعين بمفهومين : الأول هو « المشتقات » derivations وهو يقترب من مصطلح « الأيديولوجية » عند ماركس ، والثانى « الرواسب » residues وهو الانعكاس المباشر للغرائز والعواطف أو بعبارة أخرى الحالة العقلية للإنسان . وهنا نجد باريتو يؤكد أن الغرائز الإنسانية وما تعكسه من « مشتقات » تظل ثابتة عبر التاريخ .

أما جيمس بيرنهام فيتخذ موقفاً من الصفوة يختلف كل الاختلاف عن ذلك الذى اتخذه كل من موسكا وميشيلز وباريتو. فإذا كان هؤلاء العلماء قد سعوا إلى هدم النظرية الماركسية فى « الطبقة الحاكمة » ، وإذا كان الماركسيون – بدورهم – قد رفضوا نظرية الصفوة بوصفها تعبيراً عن أيديولوجية برجوازية ، فإننا نجد بيرنهام يحاول المزاوجة بين النظريتين . ولقد بسط بيرنهام آراءه فى مؤلف شهير له نشر فى سنة ١٩٤١ بعنوان « الثورة الإدارية [1] » Managerial Revolution والقضية الأساسية التى ينهض عليها هذا الكتاب هى أن النظام الرأسمالى فى تدهور مستمر ، وأنه سيتحول – تدريجياً – إلى مجتمع تسيطر عليه صفوة إدارية تتولى شئونه الاقتصادية والسياسية . ولقد لجأ بيرنهام إلى كتابات علماء الصفوة فاستعان بها فى صياغة فروضه الأساسية . وأهم هذه الفروض أن السياسة ما هى إلا كفاح ونضال وصراع بين الجماعات من أجل الحصول على القوة ، وأن الجماعة الصغيرة فى كل المجتمعات هى تلك التى تتولى – حتماً – اتخاذ القرارات الأساسية ، وفضلا عن ذلك نجد بيرنهام يستعين بكتابات علماء الصفوة الكلاسيكين فى تحليل وتفسير مجرى التغير الاجتماعى فمصدر هذا التغير يكمن فى بناء الصفوة ذاتها أو استبدالها بصفوة أخرى .

ويبدو تأثر بيرنهام بالنظرية الماركسية أوضح ما يكون فى فهمه وتفسيره للأسس التى تستند إليها الصفوة . فتحكمها فى وسائل الإنتاج هو الذى يمنحها الوضع المسيطر فى أى مجتمع . وفى ذلك يقول بيرنهام : « إذا أردنا أن نحدد الطبقة الحاكمة فعلينا أن نبحث عن الطبقة التى تحصل على أعلى الدخول [2] » وتتخذ القوة عند بيرنهام – شأنه

(١) Burnham, J., *The Managerial Revolution* (London, putnam. Co., 1943.

(٢) ibid., p. 27.

شأن علماء الصفوة الكلاسيكين والماركسيين – طابعاً تراكمياً . فالتحكم فى وسائل الإنتاج يصاحبه بالضرورة قوة اقتصادية وسياسية واجتماعية . ومن ذلك يبدو واضحاً أنه على الرغم من أن تفسير بيرنهام للتغير الطبقى يعد تفسيراً ماركسياً ، إلا أنه عاد إلى علماء الصفوة فأخذ منهم الفكرة القائلة بأن هذا التغير سيؤدى بالضرورة إلى ظهور طبقة حاكمة جديدة .

ويحاول بيرنهام بعد ذلك تشخيص الأزمة التى تمر بها الرأسمالية المعاصرة . وتتمثل هذه الأزمة فى أن « ملاك » القوة الإنتاجية ( أى الرأسماليين ) يزدادون انفصالا عن العمليات الإنتاجية . وكنتيجة لذلك سيجد الملاك الرأسماليون أنفسهم فى موقف أشبه « بطبقة الأعيان » التى تنفق أرباحها دون أن تسهم فى عملية الإنتاج . وسيتيح ذلك – بالتالى – للطبقة الإدارية السيطرة على القوى الإنتاجية[١] .

أماس. رايت ميلز فيتفق مع بيرنهام على أن مكانة الصفوة وبناءها لا تتوقف على مواهب الأفراد أو خصائصهم السيكولوجية ، ولكنها تتحدد فى ضوء البناء الاجتماعى – الاقتصادى لمجتمع معين . وإذا كان بيرنهام قد وجد أن القوة فى المجتمع تؤدى إلى ظهور تحكم فى وسائل الإنتاج ، فإن ميلز قد وجد أن هذه القوة تؤدى إلى ظهور منظمات كبيرة الحجم كالمؤسسات العسكرية ، والشركات الكبرى ، والهيئات السياسية . والصفوة عند ميلز هى نتاج للطابع النظامى الذى يسيطر سيطرة كاملة على المجتمع الحديث ، وأن القوة – بالتالى – تميل إلى اتخاذ طابع نظامى عام . ويؤدى هذا الموقف إلى ظهور منظمات تحتل أهمية محورية فى المجتمع ، وأن هذه المنظمات تشكل فى مجموعها الأوضاع القيادية فى البناء الاجتماعى[٢] .

ويشكل قادة المنظمات المختلفة صفوة قوة على مستوى قومى ، بحيث تنشأ بينهم صلات وروابط وثيقة . ويذهب ميلز إلى أن مثل هذه الروابط تكون فى أوج قوتها حينما « يتبادل الأفراد فيما بينهم الوظائف العليا الممثلة لقطاعات المجتمع المختلفة »[٣] .

---

( ١ ) عبر ثور شتاين فيبلن عن هذه الفكرة فى مؤلف له بعنوان « نظرية طبقة الأعيان » انظر :
**Veblen, T; *The Theory of the Leisure Class,* Macmillan, 1899 republished Mentor Books. 1953.**

( ٢ ) **Mills, C. Wright., *The Power Elite,* Oxford University Press, New York, 1962.**

( ٣ ) **ibid; p. 288.**

ويكشف ميلز بعد ذلك عن أن القوة فى المنظمات الأمريكية قد أصبحت مركزة فى يد القلة الحاكمة لهذه التنظيمات . وأن حصول هذه القلة يعد فى نظار هذه القلة صنعاً للتاريخ [١] ؛ أى القدرة على تغيير مجرى نشاط عدد كبير من الأفراد على نحو معين . ويعتقد ميلز أن قوة صنع التاريخ التى تتمتع بها الصفوة كافية لتغيير الوضع القائم ؛ أى أن تضع العلاقات الاجتماعية القائمة موضع تساؤل ، وأن تقيم — استناداً إلى ذلك — بناءاً اجتماعياً من نوع جديد .

( ٢ )

ولعلنا قد لاحظنا أن علماء الصفوة الكلاسيكيين ( وعلى الأخص موسكا وباريتو وميشيلز ) قد سعوا إلى صياغة نظريات سياسية ذات طابع علمى خالص . وفى سعيهم هذا نجدهم يحاولون إقامة علم سياسى جديد يقوم على « الموضوعية » والتحرر من الاعتبارات الأخلاقية . ولقد بدا ذلك أوضح ما يكون عند موسكا . فحينما تناول مفهوم « الطبقة الحاكمة » حرص حرصاً شديداً على إبراز النجاح الذى أحرزته العلوم الطبيعية فى تفسير ظواهرها وإخفاق العلوم الاجتماعية فى أداء هذه المهمة فى مجال ظواهرها . لذلك نجده فى الفصل الأول من مؤلفه « الطبقة الحاكمة » يعقد مناقشة مستفيضة تناول فيها المناهج الملائمة للعلوم السياسية بوجه عام . وما ينطبق على موسكا ينطبق على باريتو ، فمع تسليمه بوجود فارق أساسى بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية نابع من طبيعة موضوع الدراسة ، إلا أنه ذهب إلى أن « الموضوعية » هى الظرف الأساسى الذى يستطيع أن يمنح التفكير السياسى الحديث طابعاً علمياً قوياً . ولكى يدلل موسكا على قضيته ، ذهب إلى أن المفكرين السياسيين السابقين قد حصروا مهمتهم فى تقديم توصيات وتصورات ، ولم ينشغلوا إطلاقاً بالتوصل إلى الأسس أو الدعائم التى تقوم عليها النظم السياسية ذاتها . وهنا نجد موسكا يقيم تفرقة بين السياسة بوصفها فناً للحكم والسياسة بوصفها علماً للحكم [٢] .

( ١ ) ibid; pp. 20 - 25 and *The Sociological Imagination*; Oxford University Press, Inc; 1959; p. 40.

( ٢ ) Mosca, G. The Ruling Class, op. cit. p. 6.

والمؤكد أن أبرز إسهام منهجى قدمه موسكا هو تحديده لمعالم « منهج تاريخى » للعلوم السياسة . فلقد ذهب إلى أن الواقع السياسى لا يمكن فهمه وتحليله إلا بالرجوع إلى تاريخ أمم عديدة[١] ، وأن علماء السياسة السابقين قد افتقدوا المعرفة التاريخية التى هى متاحة لنا الآن ، فضلا عن أنهم لم يستطيعوا — استناداً إلى القدر من المعرفة الذى كان متاحاً لديهم — أن يصوغوا ويتناولوا الظواهر السياسية تناولا موضوعياً[٢] .

ولقد أدى حماس العلماء الشديد للموضوعية فى العلوم السياسية إلى المطالبة بصياغة قوانين تشبه قوانين الفيزياء التى لا تكاد تسمح بالاستثناء . ولعلنا قد لاحظنا أن ميشيلز فى صياغته لقانون الأوليجاركية قد ذهب إلى أن قانونه لا يكاد يعرف الاستثناء[٣] ، وأن العلم يجب أن يتحرر من أية أحكام قيمية[٤] . ولقد بدا ذلك واضحا فى كتابات باريتو حين قال : « لا يعنينا على الإطلاق صدق دين أو عقيدة معينة ، كما أننا نرفض مناقشة ما إذا كانت حقيقة معينة عادلة أم ظالمة ، أخلاقية أم غير أخلاقية » ومن ذلك يبدو واضحاً أن أقصى ما يهم علماء الصفوة الكلاسيكيون هو تفسير الدعاوى العامة التى تقوم عليها المذاهب الدينية والأخلاقية . على أن ذلك لا يعنى أن هؤلاء العلماء قد رفضوا الفكر السياسى القديم رفضاً كلياً ؛ ذلك أن موسكا — على وجه الخصوص — قد عد نفسه المسئول عن استمرار العلم السياسى الأمبيريقى الذى استهله أرسطو وميكافيللى من بعده ، ثم مونتسكيو وسان سيمون وماركس وكل العلماء التطوريين الذين ظهروا خلال القرن التاسع عشر . وكنتيجة لكل ما سبق فإن علماء الصفوة ينفرون من أى إلزام خلقى ، حتى ولو كان هذا الإلزام جزءاً من بحث علمى ؛ مما دفعهم إلى شن هجوم عنيف على « الأوهام » التى اعتقدوا أنها تعوق اكتشاف الواقع السياسى . وتضم هذه الأوهام كل المثاليات السياسية التى كانت منتشرة خلال القرن التاسع عشر وعلى الأخص ما تعلق منها « بالمساواة » « وحكم القانون » . ومن الطبيعى أن يلقى هذا الهجوم ترحيباً من جانب عدد من فلاسفة السياسة وعلى الأخص الليبراليين منهم .

---

(١) ibid., p. 3.
(٢) ibid., p. 41.
(٣) Michels, R., Political Parties., op. cit, p. . 41.
(٤) ibid., p. 417.

وإذا ما حاولنا تفسير كتابات الصفوة الكلاسيكية تفسيراً أكثر شمولا ، علينا أن نعود إلى ظروف المجتمعات الغربية خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين فمعظم الآراء التى دافع عنها هؤلاء العلماء تعبر فى مجموعها عن « أيديولوجية » تحمى المصالح السياسية للطبقة الوسطى بوجه عام . فموسكا — مثلا — لم يذهب فقط إلى أن سيطرة الصفوة ضرورية أو حتمية فى أى مجتمع من المجتمعات ، بل ذهب أيضاً إلى أن الصفوة يجب أن تتألف — أساساً — من أفراد الطبقة الوسطى ، وأن المواهب والمزايا التى تتمتع بها هذه الطبقة تضمن لها سيطرة دائمة . ومن هنا يمكن القول إن موسكا قد سعى إلى إبراز الوسائل التى من خلالها تتمكن الصفوة من الاستمرار فى أوضاع الصفوة . وتتضمن كتابات موسكا — فى مجموعها — دفاعاً حاراً عن الحكم النيابى الذى كان سائداً فى أوربا خلال القرن التاسع عشر ، ذلك الحكم الذى شهد سيطرة كاملة للطبقة الوسطى فى البرلمانات والأحزاب السياسية بفضل ذكائها السياسى وقدرتها على التكيف مع الضغوط التى خضعت لها من جانب القوى الاجتماعية ، والاقتصادية الأخرى . ولقد اقتفى ميشيلز أثر أستاذه موسكا ، فتنبأ بأن قادة الأحزاب الاشتراكية الجديدة — الذين لا ينتمون إلى البروليتاريا بحكم نشأتهم — سيتحولون إلى البرجوازية حالما يحتلون أوضاع الصفوة ، وحينما يتمكنون — بحق — من التعبير عن سياسة الطبقة الوسطى فى البرلمان . والواقع أن كتابات علماء الصفوة الكلاسيكيين — بوجه عام — قد شكلت سنداً قوياً للطبقة الوسطى فى أوروبا بعامة وإيطاليا بخاصة . وكان ذلك فى حد ذاته انعكاساً للقوة التى اكتسبتها الطبقـــة الوسطى على حساب الأستقراطية . بيد أن الطبقة الوسطى ظلت فى نفس الوقت خاضعة لتهديد من جانب الطبقة العاملة التى حققت وقتئذ وعياً سياسياً شديداً وقدراً كبيراً من التنظيم . وإزاء هذا الموقف سعى هؤلاء العلماء إلى تقديم ضمان قوى للطبقة الوسطى بأن مجرى التاريخ سيكون بالتأكيد لصالحهم . ولقد كان هذا الضمان عاجلا وضرورياً لأن الطبقة العاملة حينئذ كانت قد وجدت فى الاشتراكية الماركسية أيديولوجية علمية ونظرية شاملة تفسر كل العلاقات الطبقية التى عرفتها المجتمعات الإنسانية . والمحقق أن نظرية ماركس لم تواجه بنظرية شاملة مقابلة ؛ ذلك لأن ماركس قد حدد مكانة السياسة والقيادة السياسية ودور الطبقة العاملة والمنظمات النيابية وموقف الجماهير

بشكل عام . ولنا أن نتوقع بعد ذلك أن تكون كتابات علماء الصفوة الكلاسيكيين محاولة للرد على ما ذهب إليه ماركس .

( ٣ )

ولا نستطيع أن نفهم طابع تفكير علماء الصفوة الكلاسيكيين . إلا إذا أخذنا فى اعتبارنا التأثير الذى أحدثته الماركسية عليهم . فالملاحظ أن هؤلاء العلماء — وعلى الأخص باريتو وموسكا — قد وجهوا جل اهتمامهم لتفنيد آراء ماركس ، ثم إقامة علم سياسى متحرر من القيمة. ولقد حاول علماء الصفوة اللاحقون — أمثال بيرنهام وإلى حد ما س. رايت ميلز — التوفيق بين بعض الأفكار الماركسية وبعض الأفكار التى ذهب إليها علماء الصفوة الكلاسيكيون . والنقد الأساسى الذى وجهه علماء الصفوة للماركسية هو أنها لا تصلح أن تكون علما ، لأنها لا تعدو أن تكون أيديولوجية . ولقد بذل باريتو جهوداً مستميتة لكى يكشف عن « زيف » التحليل الماركسى . ولعل ذلك هو السبب الذى دفع باريتو إلى إقامة نسق فكرى يواجه الماركسية فى كل جوانبها ( وعلى الأخص الاقتصادية والسياسية منها ) ، وبذلك يتمكن من إضعاف مكانة الماركسية كعلم لتصبح مجرد أيديولوجية وهمية أو أسطورة إن شئنا الدقة .

ومن الطبيعى أن نجد كتابات علماء الصفوة الكلاسيكيين تتوازى مع الماركسية فى طرحها لبعض المشكلات ، ولكنهما يختلفان بعد ذلك أشد الاختلاف حينما يحين وقت حلها . لقد هاجم ماركس — وبشدة — كل الأساطير الليبرالية المتعلقة بالنظم السياسية فى المجتمعات الحديثة . وهو فى ذلك يرى أن السياسيين والاقتصاديين والفلاسفة قد تصوروا أن تحليلاتهم للنظم والمثاليات التى دافعوا عنها تحليلات تتصف بالصدق العام ، وأنهم بذلك لا يعدو أن يكونوا ضحايا لوهم المرحلة التى يعيشونها ؛ ذلك لأنهم قد انطلقوا من مفاهيم وتصورات تدعم مكانة الطبقة الحاكمة . ومع أن علماء الصفوة الكلاسيكيين قد وافقوا ماركس على بعض ما ذهب إليه ، إلا أنهم افترقوا عنه حينما ذهب إلى أن الأوضاع القائمة ما هى إلا مثير أو منبه يدفع الطبقة العاملة إلى القيام بعمل ثورى . ولقد كان قصدهم بهذا الافتراق منح الطبقة الوسطى سنداً ودعماً ، ثم مهاجمة الماركسية على

أسس أكثر صلابة . فباريتو — مثلا — يذهب إلى أن الماركسية لم تقم تفرقة بين ما هو واقعي وما هو قيمي . وأن النظرية العلمية — متفقا فى ذلك مع ماركس — يجب أن تقود إلى عمل تطبيقي . غير أن باريتو هنا قد عالج العلاقة بين النظرية والتطبيق على نحو يختلف أشد الاختلاف عن معالجة ماركس ، مما دفع باريتو إلى القول إن الجانب العلمي — أو دقة التنظير — للماركسية لم يكن ملائماً لكي تكتسب مزيداً من الاتباع ، فالماركسية كما يقول باريتو يجب أن تفهم بوصفها تبريراً وانعكاساً ملائماً للوقت الذى ظهرت فيه ، وإنها — شأن أى معتقد — ما هى إلا تعبيراً عن غرائز إنسانية عامة .

ولقد عارض علماء الصفوة الكلاسيكيون تفسير ماركس المادى للتاريخ ، ويكاد يجمع هؤلاء العلماء — باستثناء بيرنهام وإلى حد ما س . رايت ميلز — على أن سياسة المجتمع ليست انعكاساً مباشراً للبناء الطبقي السياسى . فبناء القوة فى المجتمع عند باريتو وموسكا يتحدد أساساً وفقاً لطابع قدرات قيادته السياسية ؛ بعبارة أخرى فإن المهارة السياسية هى التى تحدد من الذى سيحكم وإلى أى اتجاه سيتغير ميزان القوة . أما ماركس فيذهب — على النقيض من ذلك — إلى أن القائد السياسى — بغض النظر عن الطبقة التى ينتمى إليها — ما هو إلا ممثل للطبقة الاقتصادية المسيطرة . والواقع أن علماء الصفوة لا ينكرون تماماً أهمية العوامل الاقتصادية ، ولكنهم يصرون على أن الوضع السياسى للصفوة يمكن أن يحدث تأثيراً أو تعديلا على القوى الاقتصادية . وفضلا عن كل ما سبق نجد تعارضاً ملحوظاً بين ماركس وعلماء الصفوة الكلاسيكيين فيما يتعلق بتفسير ما يمكن أن يطلق عليه « بالتوترات الاجتماعية » . فماركس يرد هذه التوترات إلى الصراع بين الطبقة التى تملك وسائل الإنتاج السائدة والتى تحكم بالتالى المجتمع والطبقة أو الطبقات المحكومة التى يفرض عليها وضعها الاقتصادى اتخاذ موقف معادى من الطبقة الحاكمة . أما علماء الصفوة فيردون هذه التوترات إلى الصراع الذى قد ينشأ بين الصفوة السياسية القائمة وأية صفوة منافسة أخرى تظهر لمنافستها فى الأخذ بمقاليد القوة . ومما سبق يتضح أن التأثير الأساسى الذى أحدثته نظرية ماركس كان ظهور نظريات منافسة سعت إلى إنقاذ القادة السياسيين من وضع يتصف بالخضوع والاستسلام لعوامل خارجية .

وإذا ما حاولنا تحديد الانتقادات الأساسية التى وجهها علماء الصفوة إلى الماركسية أمكننا الإشارة أنهم سعوا أولا إلى وصف « نظرية » ماركس بأنها إيديولوجية محدودة النطاق

زمانيا وأنها لذلك لا يمكن أن تكون علماً للمجتمع وموجها للعمل وهو ما سعت الماركسية إلى تحقيقه . ثم أنهم ثانياً قد عارضوا تنبؤ ماركس بوجود مجتمع لا طبقى قائم على المساواة المطلقة ، وأنه لا يوجد أى مبرر لما ذهب إليه ماركس من أن البناء الطبقى فى المجتمع ليس حتمياً . ثم نجدهم ثالثاً يتحدون وجهة النظر الماركسية القائلة بأن العوامل الاقتصادية هى بمثابة القوى المحددة للتاريخ والرابطة التى توحد فيما بين المجتمعات .

ومن الصعب القول بأن محاولات التوفيقيين أمثال بيرنهام وميلز قد أسهمت فى تقريب الهوة بين الماركسية ونزعة الصفوة . إذ أن الإسهام الحقيقى الذى قدمته هذه المحاولات هو وضع الصفوة فى إطارها الاقتصادى والسياسى . ويحاول هؤلاء التوفيقيون تبنى تعبير « نموذج الصفوة الحاكمة » لوصف موقف يشتمل على عناصر ماركسية وأخرى « صفويه » ؛ بيد أن ذلك لن يؤثر على التعارض الصريح بين النظريتين . ولقد ظهرت مؤخراً محاولات عديدة تسعى إلى الربط بين مصطلحى الصفوة والطبقة واعتبارهما مكملين لبعضهما البعض ، ولكن هذه المحاولات لا تزال أولية فضلا عن أنها تفتقد الإطار النظرى المتكامل .

( ٤ )

ونستطيع أن نجد مناقشة ممتعة لكل هذه القضايا فى مؤلف بوتومور الذى بأيدينا . فالمؤلف يتضمن سبعة فصول مترابطة فيما بينهما . ففى الفصل الأول نجد تحليلا جذابا للحوار الذى دار حول الصفوة بوصفها مفهوماً علمياً وأداة لتحليل النظم السياسية ، وبوصفها أيضاً تعبيراً عن أيديولوجية عامة تحكم أى مجتمع من المجتمعات . لذلك نجد بوتومور يعقد مقارنات مستفيضة بين تعريفات مختلفة — ومتناقضة أحياناً — لمفهوم الصفوة . وهو لذلك ينتقى أبرز وأهم التعريفات الممثلة للاتجاهات المختلفة فى دراسة الصفوة ، فنجده يقابل بين تعريفات كل من باريتو وموسكا وماركس وكولابينسكا Kolabinska ولازويل Lasswell وشومبيتر Schumpeter . ولا يكتفى المؤلف بإبراز الفروق الأساسية بين الاتجاهات المتعارضة ، ولكنه يولى اهتماماً خاصاً لتوضيح الفروق الدقيقة بين وجهات نظر ممثلى الاتجاه الواحد . ويبدو وعى بوتومور الأيديولوجى أوضح ما يكون فى إبرازه للصراع الأساسى بين نظريات الصفوة من ناحية والماركسية من ناحية أخرى ، مقدماً

بذلك إسهاماً تاريخيًّا يقوم على تتبع هذا الصراع والأشكال التى اتخذها .

وينتقل المؤلف بعد ذلك لتتبع استخدام مصطلحى « الطبقة الحاكمة » و « صفوة القوة » ، حيث نجده يسهب فى توضيح مفهوم « الطبقة الحاكمة » عند ماركس والجدل الذى أثاره هذا المفهوم . ويتخذ المؤلف من هذا الجدل موقفاً وسطاً . ففى الوقت الذى يبرز فيه بعض جوانب القصور الكامنة فى مفهوم ماركس ، نجده يوضح أهمية هذا المفهوم والدور الذى يمكن أن يلعبــه فى تحليل مصادر القوة السياسية والتغيرات الأساسية التى تطرأ على النظام السياسى . ولقد قاده ذلك إلى تحليل مفهوم شاع استخدامه بكثرة فى الكتابات السوسيولوجية هو مفهوم س . رايت ميلز عن « صفوة القوة » ، حيث نجده يتناول أصوله الفكرية وقدرته على تفسير الواقع الاجتماعى — السياسى المعاصر . وعندما حاول المؤلف المقابلة بين مفهومى « الصفوة الحاكمة » والطبقة الحاكمة » ، نجده يتخلى — مؤقتاً — عن الجانب الأيديولوجى لهذين المفهومين ، ذاهباً إلى أن بالإمكان التعرف على كفاءتهما وقدرتهما على تفسير الواقع إذا ما اعتبرنا كلا منهما « نموذجاً مثاليًّا » . ومع ذلك فإننا نلمس لدى المؤلف حساً تاريخيًّا عميقاً فى تحليلاته للمشكلات المتعلقة بهذين المفهومين .

وفى الفصل الثالث من الكتاب نجد بوتومور يتناول ما يمكن أن نطلق عليه « ديناميات الصفوة » ، حيث يقدم تحليلا نقديًّا مستفيضاً لنظرية باريتو ، كما يعرض لنتائج بحث شهير أجرته إحدى تلاميذ باريتو عن « دورة الصفوة فى فرنسا » هى ميرى كولا بينسكا . وهنا نجد المؤلف يقدم عدداً من الانتقادات المثيرة لنظرية باريتو ولنتائج دراسة كولا بينسكا ، مستنداً فى ذلك إلى شواهد تاريخية متنوعة . وفضلا عن ذلك يتناول بوتومور عدداً من النظريات الحديثة التى تناولت « دورة الصفوة » لعل أشهرها نظريتى بيرن Pirenne وشومبيتر Schumpeter كما يكشف عن الثغرات التى تعانى منها هذه النظريات وأهمها افتقادها لمنهج ملائم للبحث ، وعزوفها عن إجراء مقارنات شاملة بين المجتمعات ، وإغفالها للتغيرات الثورية التى تحدث فى المجتمع . فضلا عن عدائها السافر للماركسية وما يمكن أن تسهم به فى تحليل التغيرات الأساسية التى تطرأ على المجتمعات .

وتظل معالجة الصفوات غامضة ، ما لم تزود بتحليل متخصص لصفوات بعينها ، لذلك نجد بوتومور يخصص الفصل الرابع لمناقشة ثلاث جماعات أساسية تمثل المثقفين

والمديرين والبيروقراطيين . غير أنه قد أولى جماعة المثقفين اهتماماً خاصاً، فلقد كشف عن أصولها التاريخية ، والدور الذى لعبته ، والظروف السياسية والفكرية والاقتصادية التى خضعت لها ، والخصائص المميزة لها ، كما أبرز خاصيتين أساسيتين تتميز بهما جماعة المثقفين ؛ الأولى نمو حجم هذه الجماعة وتباين بنائها الداخلى نتيجة لانتشار التعليم الجامعى ونمو المهن العلمية والفنية . أما الخاصية الثانية فهى الأهمية النسبية التى تحتلها الجماعات الفرعية المختلفة داخل نطاق الصفوة المثقفة . وحينما ينتقل المؤلف لمناقشة جماعة مديرى الصناعة ، نجده يقدم تحليلا نقدياً لنظريات ثورشتاين فيبلن Veblen وبيرنهام وس . رايت ميلز ، وهى نظريات حاولت — كما أشرت فى موضع سابق — الكشف عن الدور الذى تلعبه هذه الجماعة فى المجتمعات الغربية المعاصرة ، ذلك الدور الذى يمكن تفسيره فى ضوء التطورات الاقتصادية التى طرأت على النظام الرأسمالى المعاصر ، والبناء الجديد لهذه الجماعة الذى ظهر كاستجابة طبيعية لهذه التطورات . أما الجماعة الثالثة والأخيرة التى تناولها بوتومور فهى جماعة البيروقراطيين ، حيث نجده يتتبع بالتحليل النقدى وجهات النظر المختلفة التى ظهرت منذ أن كتب ماكس فيبر فى هذا الموضوع ، كما نجده يعرض لوجهات نظر متعارضة تدور حول دور البيروقراطية الحكومية فى الاتحاد السوفييتى والمجتمعات الغربية الرأسمالية . والحق أن المؤلف قد تبنى منظوراً واسع النطاق ؛ حاول من خلاله تبديد الغموض الأيديولوجى والتعصب الفكرى الكامنين فى وجهات النظر التى تناولت صفوات بعينها . ويكفى فى هذا المجال الإشارة إلى أن تأكيد بعض الكتاب لفكرة « اتحاد » الصفوات المختلفة قد أبعدهم عن إمكانية التحليل الدقيق لقضايا عديدة منها الانتماءات الطبقية لأعضاء الصفوات ، وكيفية ارتباط هذه الصفوات بالطبقة الحاكمة ، فضلا عن التأثير الذى تمارسه فى المجتمع بوجه عام ، وكفاحها من أجل الحصول على القوة . ولا يمكن فى الواقع فهم الدور الذى تلعبه هذه الصفوات فى المجتمع دون الإلمام بمثل هذه القضايا .

ويقدم بوتومور بعد ذلك إسهاماً حقيقياً فى فهم البناء السياسى لبلدان العالم الثالث من خلال تحليل الدور الذى تلعبه الصفوة فى تحديث هذه البلدان وتنميتها . ويقوم هذا التحليل على تبنى وجهة نظر تقدمية تكشف عن وعى عميق بالواقع الاقتصادى والسياسى والاجتماعى الذى تعيشه هذه البلدان. وحينما تمكن المؤلف من صياغة المشكلات

العامة التى تواجه البلدان النامية ( والتى أهمها تحقيق تصنيع سريع ، ومواجهة مشكلات النمو السكانى السريع) نجده يوضح السمات العامة للصفوات والظروف التاريخية والاقتصادية والثقافية والسياسية التى تعمل فى ظلها . كما نجده يكشف عن أن الطبقة الوسطى تمثل المجال الحقيقى الذى من خلاله تظهر الصفوات وعلى الأخص صفوتى المثقفين وموظفى الحكومة . ولم يغفل المؤلف الإشارة إلى موقف صفوات البلدان النامية من الماركسية بوصفها أسلوباً أو طريقة لتحقيق التنمية والتخلص من التبعية والتخلف . وكانت هذه الإشارة مستحيلة دون الكشف عن رسوخ المعتقدات التقليدية ونفوذ الجماعات المحافظة التى تطالب بنبذ الماركسية وتبنى معتقدات وتصورات، كالقومية والديموقراطية والرفاهية ، هى تصورات مرتبطة بتاريخ هذه البلدان ، خاصة تلك التى حققت مؤخراً استقلالها السياسى . وفضلا عن ذلك نجد بوتومور يبرز الدور الذى يلعبه الجيش فى تحديث أقطار العالم الثالث ، خاصة تلك التى لا تزال تبحث عن أيديولوجية مستقرة وتنشد إقامة تنظيمات ذات تقاليد . ومع أن هذه الأقطار تشهد بوجه عام صراعاً دائماً من أجل الزعامة بين فئات المثقفين الثوريين ، والقادة السياسيين الوطنيين ، والقادة العسكريين ، إلا أن هناك فئة أخرى تلعب الدور الأساسى فى توجيه مسار النمو الاقتصادى وتتمثل فى كبار موظفى الحكومة ورجال الأعمال . ويتوقف الدور الذى تلعبه الصفوات المختلفة فى تنمية بلدان العالم الثالث على الظروف التاريخية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية لهذه البلدان ، كما أن هذا الدور يتوقف إلى حد كبير — على الصلة الوثيقة التى يمكن أن تنشأ بين هذه الصفوات والجماهير ، والفهم العميق الذى تكونه هذه الصفوات عن بلدانها ، والمسارات التى يجب أن تتخذها .

وفى الفصل السادس من الكتاب نجد بوتومور يعود مرة أخرى لمناقشة قضية عامة تدخل فى صميم نظريات الصفوة وتعبر عن أخطر جوانبها . فهو يناقش علاقة الديموقراطية بفكرة تعدد الصفوات . مشيراً بذلك إلى أهم النظريات التى تناولت هذه العلاقة خاصة تلك التى قدمها باريتو وموسكا وميشيلز ومانهايم وريمون آرون . ولكى يدعم المؤلف مناقشته نجده يستعين بأمثلة عديدة من واقع المجتمع الدولى المعاصر ، خاصة تلك التى تعبر عن التناقضات الأساسية بين المجتمع الغربى الديموقراطى والمجتمع السوفييتى الاشتراكى . ومع أن مناقشة بوتومور لم تقدم لنا إجابات حاسمة على التساؤلات الأساسية التى أثارها علماء

الصفوة حول العلاقة بين الديموقراطية وفكرة تعدد الصفوات ، إلا أنها ألقت الضوء على الجوانب الأيديولوجية التى تحكم تفكير هؤلاء العلماء ، والتى حددت — بالتالى — طبيعة الإجابات التى قدموها . وهنا نجد بوتومور — مرة أخرى — يبدد كثيراً من الأساطير التى ارتبطت زمنا طويلا بفكرة الديموقراطية بمعناها الغربى ، كما نجده لا يخفى إعجابه الشديد بتجربة « التسيير الذاتى » المطبقة فى يوغوسلافيا . فهذه التجربة — فى رأيه — قادرة على تجاوز كل من المخاطر الكامنة فى الدول ذات النمط السوفييتى أو الدول ذات النمط الرأسمالى الغربى .

ويختتم بوتومور مؤلفه بفصل هام تناول فيه العلاقة بين مفهومى الصفوة والمساواة . ولقد قاده ذلك إلى تحليل نقدى لتصور ماركس عن « المجتمع اللاطبقى » من جوانبه الأخلاقية والسوسيولوجية والتاريخية ، مدعماً هذا التحليل بفحص الانتقادات المختلفة التى وجهت إلى المجتمعات ذات النمط السوفيتى . ويحاول بوتومور توضيح جهة نظره التى سبق أن بسطها فى الفصل السابق وهى ، أن تجربة « التسيير الذاتى » فى يوغوسلافيا تستطيع مواجهة كل الانتقادات التى قدمها آرون للتجربة الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى ، كما تستطيع الرد على وجهات نظر علماء الصفوة الذين دافعوا باستماتة عن فكرة الفصل بين الصفوة والجماهير ، مانحين إياها طابعاً علمياً خالصاً .

( ٥ )

وبرغم صغر حجم هذا الكتاب ، إلا أن بوتومور قد استطاع بمهارة وعمق بالغين تقديم عرض نقدى شامل للنظريات الأساسية فى الصفوة ابتداء من موسكا وباريتو حتى ريمون آرون . وخلال هذا العرض نجده يحرص حرصاً شديداً على التمييز بين العناصر النظرية والجوانب الأيديولوجية فى هذه النظريات ، وتحليل الدراسات الأمبيريقية الهامة التى تناولت صفوات بعينها . وبرغم ضآلة التراث السوسيولوجى المتعلق بمكانة الصفوات ودورها فى العالم الثالث . إلا أن بوتومور قد استعان بخياله السوسيولوجى الثرى وخبراته الشخصية فى بعض بلدان العالم الثالث وعلى الأخص الهند فى إلقاء الضوء على بناء هذه الصفوات . وانتماءاتها الطبقية ، والدور الخطير الذى يمكن أن تلعبه هذه الصفوات

فى تنمية مجتمعاتها . ولم يغفل المؤلف بعد ذلك كله إثارة عدد من التساؤلات الاجتماعية والفلسفية التى ظهرت عند المقابلة بين فكرة الصفوة وفكرتى الديمقراطية والمساواة الاجتماعية. ولا شك أن عمق التساؤلات التى أثارها المؤلف ليوضح بجلاء أنه قد انطلق من فهم موضوعى حيادى عميق لموضوع من أهم وأخطر الموضوعات هو الصفوة .

* * *

هذا وقد صدرت الطبعة الأولى الأصلية لهذا الكتاب فى عام ١٩٦٤ ، ثم أعيد طبعه – بسبب الإقبال الشديد عليه – خمس مرات بعد ذلك فى أعوام ١٩٦٦ و ١٩٦٧ و ١٩٦٨ و ١٩٧٠ و ١٩٧١ . وقد اعتمدت هذه الترجمة العربية على إعادة الطبع الصادرة فى سنة ١٩٧١ .

* * *

أما مؤلف الكتاب فهو ت . ب . بوتومور رئيس قسم الاجتماع والأنثربولوجيا بجامعة سيمون فريزر بفانكوفر ببريطانيا . وقد ظل سكرتيراً للجمعية الدولية لعلم الاجتماع فى الفترة من ١٩٥٣ حتى ١٩٥٩ ، كما أشرف على تحرير مجلة Current Sociology فى الفترة من ١٩٥٣ حتى ١٩٦٢ . ويقوم بوتومور فى الوقت الحالى بتحرير « المجلة الأوربية لعلم الاجتماع » .

وقد كتب بوتومور باستفاضة فى ميادين النظرية السوسيولوجية ، والتدرج الاجتماعى والماركسية . وأهم مؤلفاته :

١ – « كارل ماركس : كتابات مختارة فى علم الاجتماع والفلسفة الاجتماعية » ( بالاشتراك مع ماكس روبل ، لندن ١٩٥٦ ) .

Karl Marx, Selected Writings in Sociology and Social Philosophy.

٢ – « علم الاجتماع ، مدخل للمشكلات والتراث » ، الطبعة الأولى ، لندن ١٩٦٢ .

Sociology, A Guide to Problems and Literature

( وهو الكتاب الرابع من هذه السلسلة الذى صدر بعنوان تمهيد فى علم الاجتماع القاهرة ١٩٧٢ ) .

٣ – « كارل ماركس: الكتابات الأولى »، لندن ، ١٩٦٣ ( مشرف على التحرير )

Karl Marx, Early Writings (editor)

٤ — « الطبقات فى المجتمع الحديث » ، الطبعة الأولى ، لندن ، ١٩٦٥ .
( وهو الكتاب السابع من هذه السلسلة ) . Classes in Modern Society.

٥ — « الصفوة والمجتمع » ، الطبعة الأولى ، لندن ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٤
( وهو الكتاب الذى يخرج اليوم فى ترجمته العربية ) .

* * *

وبرغم الأسلوب الجماعى الذى تم نقل الكتاب على أساسه إلى اللغة العربية إلا أن الإنجاز النهائى للعمل قد تم بتقسيم تولى فيه الدكتور السيد محمد الحسينى ترجمة الفصل الأول ، والدكتور محمد الجوهرى الفصلين الثانى والثالث ، والدكتور محمـــد على محمد الفصلين الرابع والخـــامس ، والدكتورة عليـــاء شكرى الفصلين السادس والسابع . هذا وقد قام الدكتور السيد محمد الحسينى بتكليف من الزملاء بكتابة مقدمة الترجمة العربية .

القاهرة فى ١٩٧٢/٩/٢٨ — **السيد محمد الحسينى**



# الفصل الأول

## الصفوة : المفهوم والأيديولوجية

استخدمت كلمة « صفوة » elite في القرن السابع عشر لوصف السلع ذات النوعية الممتازة ، وما لبث هذا الاستخدام أن اتسع للإشارة إلى الجماعات الاجتماعية العليا كبعض الوحدات العسكرية أو المراتب العليا من النبالة(1) . وطبقاً لقاموس أكسفورد فإن أقدم استخدام معروف فى اللغة الإنجليزية لكلمة « صفوة » كان فى سنة ١٨٢٣ ، حينما كانت تنطبق بالفعل على الجماعات الاجتماعية . بيد أن المصطلح لم يستخدم استخداماً واسعاً فى الكتابات الاجتماعية والسياسية الأوربية بوجه عام إلا فى أواخر القرن التاسع عشر وفى ثلاثينات القرن العشرين فى بريطانيا وأمريكا بوجه خاص ، حينما انتشر المصطلح وساد استخدامه فى النظريات السوسيولوجية للصفوة ، وعلى الأخص تلك التى تضمنتها كتابات فلفريدو باريتو Pareto .

ولقد عرف باريتو « الصفوة » بطريقتين مختلفتين . فهو يبدأ بتعريف عام إلى أبعد حد قائلا : « دعنا نفترض أن كل فرد فى أى مجال من مجالات النشاط الإنسانى لديه دليل أو مؤشر يشير إلى قدراته ، وأن هذه العملية تماثل تماماً العملية التى بمقتضاها تتوزع الدرجات على الموضوعات المختلفة للامتحانات فى مدرسة معينة . بهذه الطريقة يمكننا أن نفترض أن أنجح المحامين — مثلا — سيحصل على رقم ( ١٠ ) وأن الشخص الذى لم يستطع الحصول على مكانة عميل سيحصل على رقم ( ١ ) ، بحيث يتم الاحتفاظ « بالصفر » للشخص المعتوه أو المختل عقلياً . وطبقاً لهذا التصور فإن الشخص الذى يتمكن من جمع ملايين الجنيهات — مثلا — سيحصل على رقم ( ١٠ ) بغض النظر عن الطريقة التى جمع بها هذا المال ، وأن الشخص الذى يكسب فقط آلاف الجنيهات سيحصل على رقم ( ٦ ) ، وأن الشخص الذى يتمكن بصعوبة من مواجهة أعباء الحياة سيحصل على رقم ( ١ ) . وسيكون « الصفر » فى هذه الحالة

إشارة للشخص الذى فشل بالفعل فى مواجهة ظروف الحياة . . . وهذا المثل يمكن تطبيقه – بالطبع – على كل مجالات النشاط الإنسانى . . . وبذلك يمكننا أن نتصور طبقة من الناس لديها أعلى المؤشرات المتعلقة بنشاطاتها ، وأن هذه الطبقة يمكن أن نطلق عليها صفوة »[٢] . والواقع أن باريتو لم يقدم استخداماً أبعد من ذلك لمفهوم الصفوة . فالمفهوم – لديه – يؤكد تمايز الأفراد المنتمين إلى أى مجال من مجالات الحياة الاجتماعية، وأن ذلك يمثل نقطة البداية لتعريف [ الصفوة الحاكمة ] التى هى – بطبيعة الحال – شغله الشاغل . « فمن وجهة نظر بحثنا ، نعتقد أن دراسة التوازن الاجتماعى تعيننا على تقسيم الطبقة « الصفوة » إلى طبقتين : **صفوة حاكمة** تتألف من الذين يلعبون دوراً ملحوظاً – مباشراً أو غير مباشر – فى إدارة شئون الحكومة ، **وصفوة غير حاكمة** تتألف من بقية أفراد الطبقة أو الصفوة بمعناها الواسع . باستطاعتنا إذن أن نجد طبقتين أو مستويين أساسيين : ( ١ ) مستوى أدنى ( أو اللاصفوة ) ويشمل أولئك الذين لا يمارسون أى تأثير ممكن على الحكومة بالمعنى الذى أشرنا إليه قبل قليل ( ٢ ) مستوى أعلى ( صفوة ) وتنقسم بذاتها إلى مستويين فرعيين : ( ا ) صفوة حاكمة و ( ب ) صفوة غير حاكمة .

وليس من العسير أن نكتشف من خلال كتابات باريتو المبكرة كيف توصل إلى تصوره هذا . فى مؤلفه **محاضرات فى الاقتصاد السياسى**[٤] Cours d'economie Politique نجده يسهب فى توضيح فكرة المنحنى الاعتدالى لتوزيع الثروة فى المجتمع . وفى مؤلفه **النظم الاشتراكية**[٥] Les Systemes Socialistes نجـــده يواصل ذاهبـــاً إلى أنه إذا كان الأفراد قد اتخذوا طابعاً تدرجياً طبقاً لمحكات أخرى كمستوى الذكاء ، واستعدادهم لتعلم الرياضيات ، ومواهبهم الموسيقية ، وطابعهم الأخلاقى . . . إلخ فإن هناك حينئذ احتمالا بأن نجد منحنيات توزيعية مماثلة للمنحنى التوزيعى للثروة . وبنفس الكيفية ، فإذا كان الأفراد قد اتخذوا طابعاً تدرجياً مستنداً إلى درجة قوتهم السياسية والاجتماعية أو تأثيرهم ، فإن المجتمعات لا بد وأن تشهد أن هؤلاء الأفراد سيشغلون أيضاً أوضاعهم هذه داخل التسلسل القائم على الثروة . وإذن « فما يطلق عليه الطبقات العليا هى عادة الطبقات الأغنى ، وتمثل هذه الطبقات بعد ذلك صفوة أو « أرستقراطية . . . »[٦] .

ومع ذلك كله فباستطاعتنا أن نلحظ اختلافاً هاماً فى صياغة هذه المشكلة فى مؤلف باريتو الشهـــير **العقل والمجتمع** The Mind and society فبـــاريتو هنا لا يهتم بمنحنى توزيع خواص أو سمات معينة ( بما فى ذلك القوة والتأثير ) ، بل يهتم بالتعارض القـــائم بين أولئك الذين يملكون مقاليد السلطة ، أى « الصفوة الحـــاكمة » ، وأولئك الذين لا يملكون شيئاً ، أى الجمـــاهير . والواقع أن هذا التغير الذى طرأ على تصور باريتو كان أحـــد الدعائم التى قامت عليها أعمال موسكا Mosca الذى يعد أول من قدم تفرقة نظرية بين « الصفوة » والجماهير ، ( برغم استعانته بمصطلحات أخرى ) ، وأول من حاول إقامة علم للسياسة جديد مستند فى ذلك إلى تفرقته هذه[٧] .

ولقد عبر موسكا عن فكرته الأساسية فى العبارات التالية : « من بين الحقائق الثابتة التى يمكن أن نلحظها فى الكائنات العضوية السياسية ، هناك دائماً حقيقة واضحة إلى أبعد حد حتى بالنسبة للعين العارضة . ففى كل المجتمعات — ابتداء من تلك التى حققت بالفعل شوطاً كبيراً من التقدم ثم شهدت أفولا بعد ذلك حتى تلك التى لا تزال فى قمة تقدمها وقوتها — طبقتان متميزتان من الناس : طبقة تحكم وأخرى تحكم . والطبقة الأولى عادة ما تكون أقل عدداً ، وأقوى سيطرة على الوظائف السياسية ، واشتد احتكاراً للقوة ، فضلا عن تمتعها بالمزايا المصاحبة للقوة . أما الطبقة الثانية فهى الأكثر عدداً والخاضعة لتوجيه وتحكم الطبقة الأولى . ومثل هذا التوجيه والتحكم يتخذ طابعاً قانونياً بشكل أو بآخر ، كما يتخذ طابعاً تعسفياً أو عنيفاً على نحو معين . . . »[٨] ولقد فسر موسكا حكم الأقلية للأغلبية من خلال الحقيقة التى مؤداها أن الأولى منظمة . . . وأن سيطرة قلة منظمة وانطلاقها من دافع واحد ثم إيمانها به يقابله حتما أغلبية غير منظمة . وإذن فالفرد الواحد لا يستطيع مواجهة قوة أية أقلية ، ذلك لأن هذا الفرد سوف يقف بمفرده فى مواجهة أقلية منظمة تنظيماً شاملا . وفضلا عن ذلك فإن القلة تتخذ طابعها التنظيمى لأنها — أولا وقبل كل شىء — قلة ، وأنها أيضاً من أولئك الذين يملكون مقاليد السلطة . . « وإذن فأفراد القلة الحاكمة يتسمون بخاصية معينة — حقيقية كانت أم ظاهرة — وهى أنهم يلقون تقديراً

عاليًّا وأنهم يمارسون تأثير بعيداً عن المجتمع الذى يعيشون فيه[٩] .

موسكا وباريتو اهتما — إذن — اهتماماً خاصاً بالصفوة بوصفها جماعة من أشخاص إما فى وضع يسمح لها بممارسة السلطة بشكل مباشر أو فى وضع يمكنها من التأثير بقوة — على ممارسة السلطة السياسية . وفى الوقت نفسه نجد العالمين يذهبان إلى أن « الصفوة الحاكمة » أو « الطبقة السياسية » مؤلفة من جماعات اجتماعية محددة . ولقد لاحظ باريتو أن « المستوى الأعلى من المجتمع — أى الصفوة — يتضمن جماعات من الناس ليست دائماً محددة تحديداً دقيقاً يطلق عليها أرستقراطية ) . وفى هذا السياق نجد باريتو يشير إلى الأرستقراطيات العسكرية والدينية والتجارية وطبقة الأغنياء المتحكمة فى أخطر جوانب الحياة[١٠] . ولقد بحثت هذه النقطة — بشكل أكثر دقة — إحدى تلاميذ بارتيو هى ميرى كولا بينسكا Kolabinska التى تناولت فى دراسة لها عن الصفوة حركة الأفراد داخل الجماعات الفرعية المختلفة المشكلة للصفوة الحاكمة ، حيث درست — وبشكل مفصل — تواريخ أربعة جماعات فرعية هى : الأغنياء والنبلاء ، والأرستقراطية العسكرية ، وأخيراً رجال الدين[١١] . ومع ذلك فيتعين علينا أن نشير إلى أن باريتو كان يميل دائماً إلى تأكيد فكرة الفصل بين الصفوة الحاكمة واللاصفوة ، وأن موسكا هو الذى درس بدقة بناء الصفوة ذاتها ، خاصة تلك التى تسود المجتمعات الديمقراطية الحديثة . وبذلك نجده يشير إلى « التنظيمات الحزبية العديدة التى من خلالها انقسمت الطبقة السياسية على نفسها ، والتى اضطرت إلى الدخول فى منافسة من أجل الحصول على أصوات الطبقات الأكثر عدداً » ، وفى وقت لاحق نجد موسكا يسجل الحقيقة التى مؤداها « أننا لا نستطيع إنكار أن النظام التمثيلى الذى تقوم عليه الحكومة يمكنه أن يشكل بذاته وسيلة من خلالها تتاح للقوى الاجتماعيـــة المختلفة أن تشارك فى النظام السياسى وأن تحقق نوعاً من التوازن فى ممارسة السلطة والتأثير على الأجهزة البيروقراطية بوجه خاص» . والواقع أن الفقرة الأخيرة تكشف عن ابتعاد ملحوظ بين باريتو وموسكا فيما يتعلق بتفسيرها لتطور الأنظمة السياسية ، فباريتو يؤكد — باستمرار — عموميـــة التفرقة بين الصفوة الحاكمة والجماهير محتفظاً بأكثر تعليقاته لذاعة للمفاهيم والتصورات الحديثة المتعلقة « بالديمقراطية » و « النزعة الإنسانية »

و« التقدم » . أما موسكا فنجده يقر ويرسم — وبشكل أكثر قابلية للتحقق — سمات الديمقراطية الحديثة . ففى مؤلفه الأول نجده يسجل — وبحق — أنه فى إطار الديمقراطية البرلمانية « لا ينتخب الممثل عن طريق المصوتين ولكنه ينتخب بواسطتهم أنفسهم . . أى أن أصدقاءه ومريديه هم مصدر قوته ونجاحه . بيد أن موسكا فى مؤلفاته اللاحقة أوضح أن الغالبية — من خلال ممثليها — لديها قدراً معيناً من السيطرة والتحكم فى سياسة الحكومة . وكما أوضح ميـــزل Meisel فإن موسكا قد أوضح — من خلال نقده لماركس — التفرقة القاطعة بين الجماهير والقلة ؛ ذلك أنه ( أى موسكا ) قد قدم نظرية مكتملة ومعقدة ؛ فيها تخضع الطبقة السياسية ذاتها لتأثير « القوى الاجتماعية» المختلفة ( الممثلة لمصالح مختلفة عديدة فى المجتمع ) ، كما تخضع لتأثير الوحـــدة الأخلاقية للمجتمع ككل كما يعبر عنها حكم القانون . فالصفوة إذن — طبقاً لنظرية موسكا — لا تحكم بالقوة ولكنها « تعبر » بشكل ما عن مصالح وأهـــداف الجماعات الهامة ذات التأثير فى المجتمع .

وهناك عنصر آخر فى نظرية موسكا يبدوأنه أسهم فى تعديل خطوطها الأساسية ففى العصور الحديثة لم تعد الصفوة تحتل مكاناً عالياً فوق بقية قطاعات المجتمع ذلك أنها قد غدت مرتبطة إرتباطاً وثيقاً بالمجتمع من خلال صفوة فرعية . وتشكل هذه الصفوة الفرعية جماعة كبيرة تمثل « طبقة وسطى جديدة » . أما فئات هذه الطبقة فتشمل الموظفين والمدنيين والمديرين وموظفى الياقة البيضاء والعلماء والمهندسين والمثقفين ومهمة هذه الجماعة ليست قاصرة على إمداد الصفوة ( الطبقة الحاكمة بالمعنى الضيق ) بالكفاءات والمهارات ؛ إنها فى حد ذاتها عنصر حيوى فى حكومة أى مجتمع . ولقد أشار موسكا إلى أن « استقرار أى كائن عضوى سياسى متوقف على مستوى الأخلاق والذكاء والنشاط الذى حققه المستوى الاجتماعى الثانى فى المجتمع» . ومن الممكن بعـــد ذلك أن نذهب — كما فعـــل جـــرامسكى Gramsci — إلى أن « الطبقة السياسية عند موسكا تمثل معضلة غامضة . فنحن لا نفهم على وجه الدقة ماذا يعنيه موسكا ؛ تصور ملتو وفضفاض . فموسكا يبدو فى بعض الأحيان كما لو كان يفكر فى الطبقة الوسطى وأحياناً أخرى كما لو كان يقصد الملاك عموماً ، وأحياناً ثالثة كما لو كان يعنى ما أطلق عليهم « بالمتعلمين » . على أن موسكا يبدو فى بعض

المواضع كما لو كان يفكر فى « الطاقم السياسى[١٢] ». كذلك نجد فى مواضع أخرى من كتاباته أن الطبقة الوسطى ، لا تعدو أن تكون القطاع المثقف من الطبقة الحاكمة ويبدو أن مصطلح الطبقة السياسية عند موسكا يقارب مفهوم « الصفوة » عند باريتو وهو مفهوم حاول من خـــلاله الأخير تفسير ظاهرة تاريخية هى طبقة المثقفين ووظيفتها فى الحياة السياسية والاجتماعية[١٣].

وإذن فالإطار التصورى الذى قدمه كل من موسكا وباريتو يتضمن التصورات العامة التالية : فى كل مجتمع هناك – بالضرورة – أقلية تحكم بقية قطاعات المجتمع. وهذه القلة – التى هى أساساً « الطبقة السياسية » أو « الصفوة الحاكمة » والتى تتألف من أولئك الذين يشغلون الأوضاع السياسية الهامة وأولئك الذين يستطيعون التأثير على القرارات السياسية تأثيراً مباشراً – تخضع لتغيرات هامة فى عضويتها خلال مرحلة زمنية معينة . وغالباً ما يكون مصدر هذه التغيرات ولوج أفراد من ذوى المستويات الدنيا فى المجتمع إلى مستوى القلة الحاكمة ، أو اتحاد جماعات اجتماعية جديدة ، أو إحلال الصفوة القائمة « بصفوة مضادة » كما يحدث عادة فى الثورات . وسوف ندرس هذه الظاهرة – أى ظاهرة دورة الصفوة – بشىء من التفصيل فى فصل لاحق . على أن أهم ما يعنينا هنا هو أن تصورات باريتو وموسكا حول ظاهرة دورة الصفوة قد اختلفت اختلافاً شديداً . فباريتو يصر – وبقوة – على الفصل بين الحكام والمحكومين فى كل مجتمع ، ثم يرفض وجهة النظر القائلة بأن النظام السياسى الديموقراطى يختلف عن غيره من الأنظمة فى هذا المجال[١٤] . ثم نجده بعد ذلك يفسر دورة ، الصفوة تفسيراً سيكولوجيا خالصاً مستعيناً بفكرة الرواسب ( العواطف ) التى كان قد عرضها باستفاضة فى الأجزاء الأولى من مؤلفه العقل والمجتمع . أما موسكا فقد كان أكثر وعياً بفكرة تباين الصفوة ، أى المستوى الأعلى من الطبقة السياسية ذاتها ؛ وأكثر وعياً بالمصالح أو القوى الاجتماعية التى تمثلها الصفوة . كذلك كان موسكا مدركاً لطبيعة الصفوة فى المجتمعات الحديثة ، من حيث روابطها الوثيقة ببقية قطاعات المجتمع ؛ تلك الروابط التى تتم – أساساً – من خلال المستوى الأدنى من الطبقة السياسية والذى أطلق عليه « الطبقة الوسطى الجديدة » . وهكذا يبدو واضحاً أن موسكا قد سمح بوجود فارق بين الديموقراطية الحديثة والأنظمة السياسية الأخرى ، كما

أقر – إلى حد ما – وجود تفاعل بين القلة الحاكمة والأغلبية ؛ بدلا من تسليم مطلق بسيطرة الأولى على الأخيرة . وأخيراً نجد موسكا يفسر دورة الصفوة تفسيراً سوسيولوجيا وسيكولوجيا فى آن واحد ، حينما أكد فكرة ظهور صفوات جديدة ( أو ظهور عناصر جديدة من داخل الصفوة ذاتها ) ، وبزوغ قوى اجتماعية تعبر عن مصالح جديدة (كالمصالح التكنولوجية أو الاقتصادية ) فى المجتمع[١٥].

والملاحظ أن الدراسات اللاحقة التى عالجت موضوع الصفوة قد اقتفت أثر أعمال كل من باريتو وموسكا وعلى الأخص الأخير . ولقد بدا هذا الاقتفاء واضحاً فى اهتمام تلك الدراسات بمشكلات القوة السياسية . فلازويل Lasswell فى كتاباته الأولى – والتى كان موسكا قد امتدحها – ودراسات معهد هوفر Hoover عن الصفوات ( وهى دراسات حديثة نسبيًّا ) تخصص جانباً كبيراً لدراسة الصفوة السياسية بالمعنى الذى حدده لازويل على النحو التالى : « تتألف الصفوة السياسية من أولئك الذين يملكون مقاليد القوة فى أى جهاز سياسى . وهؤلاء يشملون القيادة والتشكيلات الاجتماعية التى أتى منها هؤلاء القادة والتى من خلالها يتم تقدير وحساب كل شىء خلال فترة زمنية معينة »[١٦]. والفارق الأساسى بين هذا التعريف وتعريف كل من باريتو وموسكا هو أن الصفوة السياسية هنا قد تحددت وتميزت عن كل الأشكال الأخرى للصفوة ، خاصة تلك التى هى أقل ارتباطاً بممارسة القوة ؛ وإن كان ذلك لا ينفى ممارسة هذه الصفوات لصنوف عديدة من التأثير الأجتماعى . كذلك نجد التعريف يعيد إدخال فكرة « التشكيلات الاجتماعية » ( بما فى ذلك الطبقات الاجتماعية ) التى تأتى منها الصفوة ، وهى فكرة استبعدها باريتو تماماً من إطاره التصورى . ولسوف نرى بعد قليل أن فكرة الصفوة كانت فى الأصل جزء من تصور معارض لفكرة الطبقات الاجتماعيـــة . ونستطيع أن نجد اهتماماً مماثلا فى كتابات ريمون آرون Aron الذى اهتم اهتماماً كبيراً بالصفوة بوصفها قلة حاكمة ، وإن كان قد حاول إقامة علاقة بين الصفوة والطبقات الاجتماعية[١٧]. ولقد أكد آرون فكرة تعدد الصفوات فى المجتمعات الحديثة ، كما تناول – بالبحث الدقيق – التأثير الاجتماعى الذى تمارسه الصفوة المثقفة ، تلك الصفوة التى اعتقد أنها لا تشكل عادة جزءاً من نسق القوة السياسية[١٨] .

والواقع أن التعريفات المختلفة لمفهوم الصفوة والتعديلات التى طرأت عليها تفرض الحاجة إلى استخدام مصطلحات أكثر دقة من تلك التى استخدمت حتى الآن[٢٠]. فمصطلح « صفوة » ( أو صفوات ) يستخدم الآن بشكل عام للإشارة إلى الجماعات الوظيفية ( المهنية أساساً ) التى تتمتع بمكانة اجتماعية عالية ( بغض النظر عن أسباب ذلك ) فى المجتمع . وعلى ذلك فسوف أستخدم المصطلح بهذا المعنى وبدون تخصيص . ودراسة الصفوات بهذا المعنى مفيدة من وجوه عديدة أهمها : حجم الصفوات ، وأعدادها ، وعلاقاتها فيما بينها ثم علاقاتها بالجماعات التى تسلمها مقاليد القوة السياسية . ومثل هذه الأمور تعد بالغة الأهمية خاصة إذا ما كان اهتمامنا موجهاً للتمييز بين أشكال مختلفة من المجتمعات ودراسة التغيرات التى تطرأ على أبنيتها الاجتماعية . ومن الأمور البالغة الأهمية أيضاً مسألة انغلاق أو انفتاح الصفوات ، وبتعبير آخر طبيعة الدخول إلى الصفوة ومدى الحراك الاجتماعى الذى تتيحه . وإذا ما طبقنا هذا المفهوم العام للصفوة على هذه الجماعات الوظيفية ، فإننا سنكون بحاجة ماسة إلى مصطلح آخر يشير إلى القلة التى تحكم المجتمع ، تلك القلة التى ليست جماعة وظيفية بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة ، والتى تنطوى فى نفس الوقت على أهمية اجتماعية كبيرة تستحق بها أن نمنحها اصطلاحاً محدداً . وسأجد نفسى مضطراً ، لاستخدام مصطلح موسكا وهو « الطبقة السياسية » ، للإشارة إلى تلك الجماعات التى تمارس القوة أو التأثير السياسى ، والتى هى موجهة أساساً إلى الكفاح من أجل الحصول على القيادة السياسية . على أننى أجد ضرورة لإبراز الصفوة السياسية ، وهى جماعة صغيرة داخلة فى نطاق الطبقة السياسية وتتألف عادة من أولئك الذين يمارسون بالفعل القوة السياسية فى المجتمع خلال فترة زمنية معينة . أما نطاق الصفوة السياسية فمن السهل تحديده ؛ فهى تشمل كبار موظفى الحكومة والإدارات العليا ، والقادة العسكريين ، وفى بعض الأحيان الأسر ذات النفوذ السياسى كالأسر الأرستقراطية أو الملكية ، هذا فضلا عن أصحاب المشروعات الاقتصادية الكبرى . ومع ذلك فهناك صعوبة فى إقامة حدود للطبقة السياسية ، ذلك لأنها وإن كانت تشتمل على الصفوة السياسية ، إلا أنها يمكن أن تضم أيضاً « الصفوات المضادة » التى تتألف من قادة الأحزاب السياسية غير الحاكمة وممثلى المصالح الاجتماعية الجديدة أو الطبقات

(كقادة نقابات العمال) ، فضلا عن رجال الأعمال والمثقفين الذين يبدون نشاطاً ملحوظاً فى المجال السياسى . وإذن فالطبقة السياسية تتألف من جماعات مختلفة تشهد فيما بينها درجات متباينة من التعاون أو المنافسة أو الصراع .

والمؤكد أن موسكا وباريتو قد تبنيا مفهوم « الصفوة السياسية » بوصفه مفهوماً أساسياً فى علم اجتماعى جديد[٢٠] . غير أن هذا المفهوم كان له فى كتاباتهما جانباً آخر واضح كل الوضوح . فمفهوم الصفوة السياسية شكل جانباً من مذهب سياسى كان بطبيعته معارضاً للديمقراطية الحديثة ولا يزال مناهضاً للاشتراكية الحديثة[٢١] . وقد لفت فريدريك Friedrick الأنظار إلى الحقيقة التى مؤداها أن المذاهب الأوربية خلال القرن التاسع عشر — خاصة تلك المتعلقة بحكم الصفوة — وهى المذاهب التى تتضمن فلسفة كارليل Carlyle عن « البطـل » ووجهة نظر نيتشة Nietzsche فى « الإنسان الأعلى » فضلا عن دراسات موسكا وباريتو وبوركهارت Burckhardt مثل هذه المذاهب « كانت جميعها نتاجاً لمجتمع لا يزال يشهد بقايا النظام الإقطاعى ». وأن هذه المذاهب قد عبرت عن محاولات مختلفة عديدة حاولت إحياء الأفكار القديمة المتعلقة بالتسلسل الاجتماعى وإزالة العقبات التى كانت تعوق انتشار الأفكار الديمقراطية[٢٢] . ولقد قدم جورج لوكاش Lukàcs محاولة ضيقة النطاق نسبياً لتحديد البيئة الاجتماعية التى ظهرت من خلالها هذه المذاهب ، حيث ذهب إلى أن علماء الاجتماع فى هذه البلدان قد أثاروا مشكلة القيادة السياسية ، لأنهم أحسوا أن بلدانهم لم تنجح فى إقامة ديمقراطية برجوازية حقيقية (أى أن العناصر والسمات الإقطاعية قد ظلت قوية تمارس دورها) . كذلك أشار لوكاش إلى مفهوم ماكس فيبر Weber عن « الكارزما » Charisma (فى المانيا) ، ومفهوم باريتو عن الصفوة (فى إيطاليا) بوصفهما شاهدين على ما ذهب إليه[٢٣] .

وباستطاعتنا أن نعبر عن التعارض بين فكرة الصفوة وفكرة الديمقراطية بطريقتين متميزتين : الأولى أن إصرار نظريات الصفوة على التفاوت بين الأفراد يتعارض مع مع أهم مبدأ ينهض عليه الفكر السياسى الديمقراطى ، الذى يميل إلى تأكيد المساواة بين الأفراد . أما الطريقة الثانية فهى أن تصور القلة الحاكمة يناقض النظرية الديمقراطية القائمة على حكم الأغلبية . إلا أن هذا التعارض لايبدو حاداً إذا ما تجاوزنا النظرة

العابرة إليه . فإذا كانت الديمقراطية نظاماً سياسياً ، فباستطاعتنا أن نذهب – كما يفعل الكثيرون – إلى أن « الحكم بواسطة الشعب» ، ( أى الحكم الفعال للأغلبية سيصبح مستحيلا على مستوى التطبيق ، وأن أهمية الديمقراطية السياسية تكمن فى أن أوضاع القوة فى المجتمع ستكون مفتوحة – من حيث المبدأ – لأى شخص ، وأن هناك منافسة من أجل القبض على مقاليد القـــوة . ولقد قدم شومبيـــتر Schumpeter وجهة نظر محددة فى الديمقراطية لاقت قبولا واسع النطاق ؛ فهو يعرف الأسلوب الديمقراطى بأنه « إجراء نظامى يتم بهدف التوصل إلى قرارات سياسية بمقتضاها يحصل الأفراد على القوة لكى يقرروا – من خلال المنافسة النضالية – صالح الناس ».[٢٤] وبالمثل نجد كارل مانهـــايم Mannheim ( الذى كان قد وجد – خلال مرحلة مبكرة من حياته – فى نظريات الصفوة تبريراً غير رشيد « للعمل المباشر » وللخضوع غير المشروط للقائد )[٢٥] ، نجده – فى مرحلة لاحقة – يعد هذه النظريات متسقة مع الديمقراطية : « . . فالشكل النهائى للسياسة يكون فى أيدى الصفوة ، ولكن ذلك لا يعنى القول بأن المجتمع ليس ديمقراطياً ؛ ذلك أنه يكفى لكى تتحقق الديمقراطية أن يكون لدى المواطنين – برغم منعهم من المشاركة فى الحكم عبر العصور – على الأقل إمكانية استشعار الطموح فى فترات معينة »[٢٦].

وفضلا عن ذلك فباستطاعتنا أن نذهب – حتى ولو نظرنا إلى الديموقراطية على أنها شيء أكبر من مجرد نظام سياسى – إلى أن هناك بالفعل قدراً ملحوظاً من الملاءمة بين الديموقراطية ونظريات الصفوة ؛ ذلك لأن فكرة المساواة التى تنطلق منها الديمقراطية يمكن إعادة تفسيرها على أنها « تكافؤ فرص » . وبهذا المعنى تصبح الديموقراطية خاصية للمجتمعات التى تكون فيها الصفوات سواء كانت اقتصادية أو ثقافية أو سياسية – مفتوحة لكل فرد من حيث المبدأ ، والتى يكون الالتحاق بها متاحاً لكل المستويات الاجتماعية المختلفة على أساس الكفاءة الشخصية . والواقع أن [illegible] التصور – الذى يمنح الصفوة مكاناً بارزاً فى النظام الديمقراطى – يدين فى وجوده وبلورته إلى نظرية دورة الصفوة وإلى كتابات موسكا فى هذا الموضوع .

ويتعين علينا بعد ذلك أن نؤكد نقطة هامة هى أن كلا من التصورين اللذين ناقشناهما قبل قليل ( أى التصور الخاص بالمنافسة السياسية ، وذلك المتعلق بتكافؤ

الفرص ) يتوازيان ويسيران جنباً إلى جنب مع النظرية الاقتصادية الليبرالية والتى تجد تعبيرها المثالى فى مبدأ « دعه يعمل » Laissez-faire . ولقد كان شومبيتر Schumpeter واعياً بهذه النقطة إلى أبعد حد ؛ فهو يقول : « إن هذا المفهوم ( أى المنافسة من أجل الزعامة السياسية ) ينطوى على صعوبة مماثلة لتلك التى ينطوى عليها مفهوم المنافسة الاقتصادية »(٢٧). وفضلا عن ذلك نجد عالم اجتماع حديث يقر ويؤكد العلاقة بين هذين الضربين من المنافسة : ( . . . فنظرية الصفوة هى — أساساً — تنقيح لنظرية « دعه يعمل » عندما تطبق فى المجال الاجتماعى » وما مذهب الفرصة فى مجال التعليم إلا انعكاس لمذهب الفردية الاقتصادية بتأكيده المطلق للمنافسة والتقدم الاقتصادى »(٢٨) وواقع الأمر أن نظريتى الصفوة التى قدمهما كل من باريتو وموسكا ( وهذا ينطبق على النظريات اللاحقة التى اهتدت بهما ) لم تعارضا — أساسيًا — الفكرة العامة للديموقراطية ؛ فعدوهما الأساسى اللدود هو — فى حقيقة الأمر — الاشتراكية وعلى الأخص الاشتراكية الماركسية . ولقد كتب موسكا يقول « يمكننا محاصرة الاشتراكية فى عالمنا الذى نعيش فيه ؛ إذا ما تمكن علم سياسى واقعى أن يزيل الأفكار الميتافيزيقية التفاؤلية التى تسود الدراسات الاجتماعية فى الوقت الحاضر . . . » . ويقوم هذا « العلم الواقعى » — الذى — روج له كل من باريتو وفيبر وميشيلز Michels — على دحض نظرية ماركس فى الطبقات مستندة فى ذلك إلى نقطتين أساسيتين : الأولى إثبات أن التصور الماركسى « للطبقة الحاكمة » خاطىء من أساسه ، والاستشهاد بفكرة الدورة الدائمة للصفوة ، تلك الدورة التى تحمى معظم المجتمعات — وعلى الأخص الصناعية الحديثة — من تكوّن جماعة حاكمة مستقرة مقفلة . أما النقطة الثانية فهى البرهنة على أن وجود مجتمع لا طبقى أمر مستحيل ، طالما أن هناك فى كل مجتمع قلة حاكمة . وكما علق ميزيل Meisel بحق فإن « الصفوة كانت — فى الأصل — فكرة من أفكار الطبقة الوسطى . . . ( طبقاً للنظرية الماركسية ) . . . فالبروليتاريا ستكون الطبقة النهائية التى ستشير إلى ظهور المجتمع اللاطبقى ؛ ذلك أن تاريخ كل المجتمعات — ماضيها ومستقبلها — هو تاريخ طبقاتها الحاكمة . . . سوف يكون هناك دائماً طبقة حاكمة ، وسوف يكون هناك بالتالى استغلال . تلك هى وجهة النظر المعارضة للاشتراكية أو المناهضة للماركسية

على وجه التحديد . وهى وجهة نظر تقوم على نظرية الصفوة التى تأسست دعائمها خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر »[٢٩] . وفضلا عن ذلك فنظريات الصفوة تعارض المذاهب الاشتراكية بطريقة أكثر عمومية وأقل تخصيصاً . وذلك بتأكيدها فكرة الطبقة الحاكمة التى تستند فى حكمها إلى القوة الاقتصادية أو العسكرية ؛ أى فكرة الطبقة التى تحكم استناداً لخواص فريدة يتميز بها أفرادها . وكما أشارت كولا بينسكا Kolabinska فإن « . . . فكرة السمو كانت الفكـــرة الأساسية التى سيطرت على مصطلح الصفوة »[٣٠] .

ومن الطبيعى أن تثير العناصر الأيديولوجية التى تنطوى عليها نظريات الصفوة تساؤلات عديدة . فمن الممكن – كما ذهبت فى موضع سابق من هذا الكتاب – التوفيق بين فكرة الصفوة والنظريات الاجتماعية فى الديموقراطية . برغم مالاحظناه من أن النظريات الكبرى فى الصفوة قد اتخذت من الديموقراطية موقفاً عدائياً سافراً ( هذا على الرغم من أن موسكا قد غير وجهات نظره بعد تجربة الحكم الفاشى فى إيطاليا ، مما اضطره إلى اتخاذ موقف دفاعى حذر من بعض جوانب الحكم الديموقراطى ) ، وأن هذا العداء قد ظهر أيضاً فى أعمال كارليل ونيتشه اللذان قدما وجهات نظر أقرب إلى الأساطير الاجتماعية منها إلى النظريات العلمية فى السياسة . كيف إذن يمكننا أن نفسر ذلك؟ هناك أولا الحقيقة التى مؤداها أن هؤلاء المفكرين – وهم من مفكرى القرن التاسع عشر – قد نظروا إلى الديموقراطية بطرق مختلفة ؛ بوصفها مرحلة من مراحل « ثورة الجماهير » المؤدية بالضرورة إلى طريق الاشتراكية. وعندما حاولوا نقد الديموقراطية وجدوا أنفسهم – وبطريقة غير مباشرة – فى صدام مع الاشتراكية ذاتها . على أننا يجب ألا نغفل الحقيقة التى مؤداها أن نظريات الصفوة قد لعبت دوراً هاماً فى ظهور تعريفات جديدة للديمقراطية كتعريف شومبيتر . وهى تعريفات بدا انسجامها ، ملحوظاً مع فكرة الصفوة . ولسوف نناقش بشىء من التفصيل فى فصل لاحق هذه التطورات التى طرأت على الفكر الاجتماعى . والتى أثرت – بالتأكيد – على تصوراتنا الحديثة لمفهومى الديمقراطية والاشتراكية .

وهناك خاصية أخرى لنظريات الصفوة برزت بوضوح شديد فى عدد من النظريات الاجتماعية الحديثة الموجهة أساساً لنقد الاشتراكية وتفنيدها . فعلى الرغم من أن هذه النظريات قد انتقدت الحتمية التى ظنت أن الماركسية تقوم عليها . إلا أنها ( أى

النظريات ) مالت إلى تبنى ضرب من الحتمية لا يقل بأى حال من الأحوال عن ذلك الذى تنطوى عليه الماركسية ؛ ذلك أن القضية الأساسية التى تنهض عليها نظريات الصفوة ليست مجرد انقسام كل مجتمع إلى طبقتين ( قلة حاكمة وغالبية محكومة ) ؛ بل إن هذا الانقسام حتمى فى كل المجتمعات . وبهذا المعنى لا يمكننا أن نتصور أن نظريات الصفوة كانت أقل حتمية من الماركسية . فسواء أكان الناس مضطرون إلى إقامة مجتمع لا طبقى أو ممنوعين من إقامته فإن النتيجة واحدة ، وهى أن هؤلاء الناس ليسوا أحراراً بنفس الدرجة . ومن السهل الاعتراض على ذلك بالقول بأن الحالتين ليستا متماثلتين : أى أن نظريات الصفوة لا تستثنى مجتمعاً من المجتمعات بينما هى تاركة المجال مفتوحاً لاحتمالات أخرى ( ولقد ذهب موسكا إلى أنه من اليسير فى نطاق العلوم الإجتماعية أن تتنبأ بكفاءة أكبر **بما لا يمكن أن يحدث** ، بينما لا نستطيع أن نتنبأ – بمثل هذه الكفاءة – بما سيحدث ) . أما الماركسية فهى تتنبأ بظهور شكل معين من المجتمعات ، وأن ذلك لابد وأن يحدث بشكل حتمى . وواقع الأمر أن أصحاب نظرية الصفوة ( وعلى الأخص باريتو ) قد ذهبوا إلى أن هناك نمطاً عاماً ضرورياً من المجتمعات السياسية ، وأن الماركسيين قد أنكروا الصدق العام لقانون « الصفوة والجماهير » مؤكدين حرية الإنسان فى تخيل وخلق أشكال جديدة من المجتمعات . وباختصار نستطيع أن نجد فى النظريتين عنصر الحتمية الاجتماعية ، وإن اختلفتا فى مبلغ هذه الحتمية .

ولم يكن هدفى من إثارة السؤال السابق أن أبرز فقط العلاقة بين الجوانب الأيديولوجية والنظرية التى ينطوى عليها مفهوم الصفوة ؛ ذلك أن المفهوم يشير إلى ظاهرة اجتماعية قابلة للملاحظة ، كما أنه يأخذ مكاناً فى نظريات تسعى أساساً إلى تفسير أحداث اجتماعية وعلى الأخص التغيرات السياسية . والمصطلح فى الوقت ذاته ظهر فى إطار فكرى اجتماعى خلال فترة زمنية ، وفى ظروف وملابسات خلعت عليه مغزى أيديولوجى تمثل فى الصراع بين الليبرالية الاقتصادية والاشتراكية ، وما لبث المصطلح أن انتشر انتشاراً واسعاً فى المذاهب التى تبنت أهدافاً أيديولوجية معلنة . ولا يمكن أن نعد مصطلح الصفوة فى عصرنا هذا ( الذى يميل البعض إلى وصفه بأنه ما بعد الأيديولوجيات ) مصطلحاً علمياً خالصاً ؛ ذلك لأن كل مفهوم أو نظرية

سوسولوجية له قوة أيديولوجية من حيث قدرته على التأثير على تفكير الناس وأفعالهم خلال حياتهم اليومية . وقد يكون للمصطلح هذا التأثير إما لأنه يدخل فى نطاق المذاهب الاجتماعية ، أو لأنه بينما يستبعد أى تأثير مذهبى مباشر ، فإنه فى نهاية الأمر يميل إلى تأكيد جوانب معينة من الحياة الاجتماعية وتجاهل جوانب أخرى ، ومن ثم نجده يشجع الناس ويغريهم على تصـــور حاضرهم ومستقبلهم على نحو معين . ولا يكفى لكى ننتقد إطاراً تصورياً أو نظرية معينة نقداً أيديولوجياً أن نكشف عن علاقاتها بالمذهب العام الذى ينظم شئون الإنسان والمجتمع ثم نقابل بعد ذلك هذا المذهب بغيره من المذاهب ، بل يجب أن نكشف عن التصور العلمى للمفاهيم والنظريات ، وأن نقترح فى هذا المجال مفاهيم ونظريات جديدة تستطيع بحق أن تصف بكفاءة ما يحدث بالفعل فى المجتمع . وفى الفصول التالية سأحاول تقديم تحليل نقدى لفكرة الصفوة ، على أن أخصص الأجزاء الأخيرة من هذا الكتاب لمناقشة المذاهب الاجتماعية المتنافسة التى عبرت عن نفسها من خلال نظريات علمية محددة .

# الحواشي والمراجع

(١) انظر (1771) Dictionnaire de Trévous حيث نجد المعنى الأصلي لكلمة الصفوة مصاغا على النحو التالي : أفضل ما يوجد من كل نوع من أنواع السلع . ثم أضيف إلى هذا المعنى العبارة التالية : هذا المصطلح تحول من مجال الاستخدام التجاري إلى استخدامات أخرى . Troupes d'èlite, lélite de da noblesse ) مقتبس من : Renzo Sereno, "The Anti - Aristotelianism of Gaetano Mosca and its Fate", Ethics, XLVIII (4), July, 1938, P. 515. وطبقاً لإدموند هوجيه Huguet انظر : Edmond Huguet, Dictionnaire de la langue française du Seiziéme Siécle فإن كلمة صفوة كانت تعني اختيار choix . وللتعرف أيضاً على الاستخدامات المبكرة المختلفة لكلمة صفوة انظر : Hans P. Dreitzel, Elitebegriff und Sozialstruktur; H.D. Lasswellet al; The Comparative Study of Elites, . أما البدايات الحقيقية لفكرة حكم المجتمع بواسطة جماعة من الأفراد النابهين فتعود إلى أعمال أفلاطون، كما تعود إلى المذهب الذي تقوم عليه طائفة البراهما ، وهو مذهب ساد الهند في فترة مبكرة من تاريخها . وفضلا عن ذلك هناك مذاهب ومعتقدات دينية عديدة عبرت عن فكرة الصفوة وكان لها تأثيراً بعيداً على النظريات الاجتماعية . ويعود التصور الاجتماعي والسياسي الحديث للصفوة إلى دفاع سان سيمون Saint-Símon عن حكم العلماء ورجال الصناعة ، بيد أن فكرة الصفوة في أعمال سان سيمون اتخذت معاني مختلفة واحتوت على مضامين متنوعة ، خاصة عندما أقر مسألة الفروق الطبقية وأكد التفاوت بين الأغنياء والفقراء ؛ وهذا ما دفع أتباعه المباشرين إلى تطوير فكره ودفعه في اتجاه الاشتراكية . ففي الفلسفة الوضعية التي طورها أوجيست كونت Comte نجد أن عناصر نزعة الصفوة والنزعة التسلطية في فكر سان سيمون ( بعد ربطهما بأفكار بونال Bonald ) قد ظهراً إلى حيز الوجود .

ولقد كان لذلك تأثيراً بعيداً على أصحاب نظرية الصفوة الحديثة ، وعلى الأخص موسكا وباريتو. ( يمكننا أن نجد إشارات كاملة للأعمال المشار إليها في الحواشي في قائمة المراجع الواردة في نهاية هذا الكتاب ) .

(٢) V. Pareto, The Mind and Society, III, pp. 1422 - 3.

(٣) ibid; pp. 1922-4.

(٤) Lausanne, 1896 - 7.

(٥) 1st ed. Paris, 1902; 2 nd ed. 1926.

(٦) op. cit; p. 28.

(٧) Gaetano Mosca. The Ruling Class.

هذه الطبعة الإنجليزية التي حررها آثر ليفنجستون Livingston تمثل أجزاء مختلفة أعيد ترتيبها من طبعتين منفصلتين لكتاب موسكا بعنوان : Elmenti di Scienza politica (1st ed 1898, 2nd revised and enlarged ed. (1923) . وهناك دراسة حديثة ممتعة تناولت أعمال موسكا انظر : J.H. Meisel, The Myth of the Ruling Class ولقد أوضح ميزيل في مؤلفه هذا أن موسكا قد صاغ العناصر الأساسية من نظريته في مؤلفه الأول

بعنوان Sulla Teorica dei governi e sul governo Parlamentare: Studi Storici e Sociali (Turin,1884)
كما أشار ميزيل إلى أن موسكا قد طور وجهات نظره ونقحها فى كتاباته اللاحقة . ولقد ناقش ميزيل أيضاً – وبإنصاف عظيم (op. cit; chap. 8) العلاقة بين أفكار موسكا وباريتو موضحاً أن الأخير يصعب اتهامه بالمحاكاة والتسليم الأعمى ( كما ادعى موسكا ) . ومع ذلك فتحليل باريتو للصفوة الحاكمة يدين فى شيء إلى نظرية موسكا .

( ٨ ) G. Mosca, The Ruling Class, p. 50.

( ٩ ) ibid; p. 53.

( ١٠ ) V. Pareto, The Mind and Society, III, pp. 1429-30.

( ١١ ) Marie Kolabinska, La circulation des elites en France p. 7.

( ١٢ ) Antonio Gramsci, Note Sul machiavelli.

( ١٣ ) Idem. From his prison diary (1932), published in Gli intellettuaei e e'organiz-zazione deela cultura.

( ١٤ ) باستثناء الحالة التى تمارس فيها العواطف الديمقراطية دوراً بارزاً ، فإن الصفوة الحاكمة تكون عادة مترددة ، وغالباً ما نلحظ تعارضاً بين العلم الذى طوره باريتو ومذهبه السياسى . فى النظام الديمقراطى يوجد بالضرورة صفوة حاكمة ؛ ولكى يحمى باريتو هذه الصفوة نجده يشن هجوماً عنيفاً على الديمقراطية ، ظاناً أنها تمثل بالفعل تهديداً واقعياً موجود الصفوة .

( ١٥ ) Cf. Meisel, op. cit., p. 303.

« . . . والقوى الاجتماعية عند موسكا – شأنها شأن الطبقات عند ماركس – تعكس كل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تشهدها حضارة متطورة . فحينما تنشأ حاجة جديدة تظهر قوى اجتماعية لمواجهة التحدى والأخذ بنصيب من القوة التى تتمتع بها المصالح القديمة المستقرة » .

( ١٦ ) Laswell, in H.D. Lasswell, D. Lerner and C.E. Rotnwell, The Comparative Study of Elites.

( ١٧ ) Raymond Aron, "Social Structure and the Ruling Class", Part I, British Journal of Sociology, I (1) 1950.

« وباستطاعتنا أن نختزل مشكلة ضم سوسيولوجية الطبقة وسوسيولوجية « الصفوة » إلى السؤال التالى : ما هى العلاقة بين التباين الاجتماعى والتسلسل السياسى فى المجتمعات الحديثة ؟ » .

( ١٨ ) See Aron, The Opium of the Intellectuals (london, 1957).

( ١٩ ) ذهب إلى ذلك أيضاً ريمون آرون فى مقال له بعنوان : "Classe Sociale, Classe Politique, Class Dirigeante', European Journal of Sociology, 1960. ولسوف أتبنى إلى حد معين ماذهب إليه آرون .

( ٢٠ ) أصر الكتابان – وبقوة – على أن دراساتهما قد حملت طابعاً وضعياً علمياً . وللتعرف على كفاءتهما فى هذا المجال يمكن الرجوع إلى مؤلف جيمس بيرنهام Burnham بعنوان The Machiavellians .

( ٢١ ) نستطيع أن نجد نقداً شاملا للمذاهب والحركات الاشتراكية فى مؤلف روبرت ميشيلز Michels بعنوان Political Parties . وسوف نتناول هذا المؤلف فى موضع لاحق .

(٢٢) Carl J. Friedrich, The New Image of the Common Man.

(٢٣) G. Lukàcs. Die Zerstörung der Vernuft.

(٢٤) J.A. Schumpeter, Capitalism, Socialism and Democracy.

(٢٥) Karl Mannheim, Ideology and Utopia (1929, English trans, 1936), p. 119.

(٢٦) Idem, Essays on the Sociology of Culture.

(٢٧) J.A. Schumpeter, op. cit : 271.

(٢٨) Raymond Williams, Culture and Society (Penguin Books ed.), p. 236.

(٢٩) J.H. Meisel, op. cit; p. 10.

(٣٠) M. Kolabinska, op. cit; p. 5. F. Nadel; in his essay on The Concept of Social Elites', International Social Science Bulletin Vill (3), 1956.

والمقال الأخير يؤكد أيضاً « التفوق الاجتماعي » كخاصية أو سمة مميزة للصفوة دون أن يأخذ في اعتباره العنصر الأيديولوجي الكامن وراء ذلك .



للطبقات : استقطاب لم يشهده أى نمط من أنماط المجتمعات التى عرفتها الإنسانية حتى الآن . والمجتمع الرأسمالى الحديث يتميز بعد ذلك كله بتركز هائل فى الثروة يصاحبه فقر مدقع مع سعى تدريجى لإزالة الطبقات الاجتماعية الوسطية أو الانتقالية .

٥ — أن صراع الطبقات داخل المجتمع الرأسمالى سينتهى حتما بانتصار الطبقة العاملة ، وسيتبع هذا الانتصار إقامة مجتمع لاطبقى . وهناك عدد من المبررات تسند توقع حدوث المجتمع اللاطبقى . أما المبرر الأول فهو أن الرأسمالية الحديثة تميل إلى خلق طبقة عاملة متجانسة قوية بحيث يصعب أن تظهر من خلالها فى المستقبل تقسيمات اجتماعية جديدة . والمبرر الثانى هو أن الكفاح الثورى للعمال يخلق بينهم تعاوناً قوياً وعاطفة أخوة شديدة ، وأن مثل هذه العاطفة تتدعم وتقوى من خلال المذاهب الأخلاقية والاجتماعية التى تتبناها الحركة الثورية ، وهى مذاهب واضحة تماماً فى فكر ماركس . أما المبرر الثالث فهو أن الرأسمالية ذاتها تخلق ظروفاً مادية وثقافية مهيئة للمجتمع اللاطبقى ، فالظروف المادية تتمثل فيما تقدمه الرأسمالية من إنتاج هائل يجعل من الممكن إشباع الحاجات الأساسية لكل الناس وما يترتب على ذلك من إزالة حدة الكفاح من أجل البقاء . أما الظروف الثقافية فتتمثل فيما تسهم به الرأسمالية من نهوض بالحياة الريفية وعلى الأخص فى مجال التعليم وانتشار المعرفة العلمية واهتمام الجماهير بالحياة السياسية .

ولقد كانت نظرية ماركس فى الوقت الذى ظهرت فيه أكثر النظريات التى عرفتها العلوم الاجتماعية شمولا ونضجاً . لذلك ليس من المستغرب أن تكون هذه النظرية قد سيطرت على الفكر الاجتماعى خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر وكذلك القرن العشرين ، فضلا عن أنها قد لعبت دوراً حاسماً فى نمو الحركة العمالية . وليس من المستغرب أيضاً أن تكون التعميمات الجسورة العديدة والمذاهب الثورية التى انطلقت من نظرية ماركس قد لفتت أنظار الغالبية العظمى من النقاد المهتمين بالشئون الإنسانية .

أما وجوه النقد التى وجهت إلى الماركسية فعديدة ومتنوعة . فالتفسير الاقتصادى للتاريخ خضع لهجوم عام مؤداه : أنه تفسير يستند إلى عامل أو سبب واحد لا ينهض بذاته لتفسير التعقد الذى تنطوى عليه التغيرات التاريخية . ولقد تبنى موسكا وباريتو

هذا النقد . غير أنهما فى معرض نقدهما شوها – دون وجه حق – ما ذكره ماركس ؛ ذلك أن ماركس لم يقل إن العوامل الاقتصادية تستطيع أن تفسر كل التغيرات الاجتماعية والثقافية . إن ما سعى إليه ماركس – بالفعل – هو التمييز بين الأنماط الأساسية للمجتمعات وعلى الأخص ذات الحضارة الأوربية – فى ضوء أنساقها الاقتصادية ، وأن التغيرات الاجتماعية الأساسية من نمط معين من المجتمعات إلى نمط آخر يمكن تفسيرها بشكل أفضل إذا ما درسنا النشاط الاقتصادى الذى أدى بالفعل إلى ظهور جماعات اجتماعية جديدة ذات مصالح جديدة . وقد يكون نقاد ماركس فى هذه النقطة أكثر جدية وفطنة ، إذا ما حاولوا البرهنة على أن نمطاً من أنماط المجتمعات التى حددها هو نفسه قد ظهر إلى حيز الوجود بفضل عوامل غير اقتصادية . ويبدو أن ذلك هو ما قصده شومبيتر Schumpeter حينما لفت الأنظار إلى صعوبة تفسير نشأة الإقطاع الأوربى فى ضوء العوامل الاقتصادية ، وحينما أوضح ميل النظم الاجتماعية إلى المحافظة على شكلها وطابعها فى ظروف اقتصادية متغيرة :

« فالبناءات الاجتماعية والأنماط والاتجاهات ماهى إلا قوالب لم تذب بعد ، وحالما تتشكل فإنها تميل إلى الاستمرار لقرون عديدة . ولما كانت البناءات والأنماط المختلفة لديها قدرات متفاوتة على البقاء والاستمرار ، فمن المتوقع إذن أن نجد قدراً من عدم الإتساق بين الجماعات الواقعية والسلوك القومى ، خاصة إذا ما حاولنا أن نستخلص منهما أشكال العملية الإنتاجية السائدة . ومع أن هذه الحقائق تكاد تكون صحيحة بشكل عام ، إلا أن انطباقها على الواقع يكون أكثر [illegible] حينما ينتقل بناء اجتماعى قديم من مجتمع إلى آخر . . . وهناك حالة مرتبطة بذلك تنطوى على أهمية قصوى ، وهى حالة ظهور النمط الإقطاعى لملكية الأرض الزراعية فى مملكة الفرنجة خلال القرنين السادس والسابع . فلا شك أن هذا الوضع قد شكل أعظم حادثة أسهمت فى تشكيل بناء هذا المجتمع لعصور عديدة فضلا عن أنها **قد أثرت بشكل قوى على الإنتاج والحاجات والتكنولوجيا التى كانت سائدة وقتئذ** . على أننا نستطيع أن نجد تفسيراً بسيطاً لهذا الوضع ، إذا ما رجعنا إلى وظيفة فى القيادة العسكرية ، تلك القيادة التى كانت حكراً على الأسر والأفراد ( برغم احتفاظهم بطابع هذه الوظيفة ) الذين أصبحوا فيما بعد من كبار ملاك الأرض الإقطاعيين[٢] » . والوقع أن ظهور

المجتمعات الإقطاعية — فى أوربا وأماكن أخرى من العالم — يمثل مشكلة صعبة بالنسبة للنظرية الماركسية . فعلى الرغم من أن هذه المجتمعات قد ظهرت بشكل مباشر نتيجة لإتحاد تقاليد الزعامة العسكرية والملكية الزراعية الاحتكارية فى مجتمعات زراعية مستقرة (وهذا يعنى أن تشخيص هذه المجتمعات على هذا النحو لا يجعلها تفلت من التفسير الاقتصادى للتاريخ) ، على الرغم من ذلك إلا أن هذه المجتمعات قد ظهرت أساساً بوصفها كيانات أو مخلوقات سياسية حاولت اتخاذ رد فعل مضاد من الانهيار الذى أصيبت به الإمبراطوريات المركزية .

وقد يكون أكثر الانتقادات التى وجهت لنظرية ماركس قوة ، هو ذلك الذى يستطيع أن يلقى الشكوك على التفسير الاقتصادى لنشأة الرأسمالية الحديثة ذاتها ؛ أى تفسير كل انتقال أو تحول من نمط معين من المجتمعات إلى نمط آخر على نحو ما أوضحه ماركس فى نظريته . وأشهر هذه الانتقادات يتمثل فيما قدمه ماكس فيبر Weber فى مؤلفه **الأخلاق البروتستانتينية وروح الرأسمالية** The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism . ففى هـــذا المؤلف أوضح فيبر أن تطور الرأسمالية الحديثة قد تطلب — بالإضافة إلى التغيرات الاقتصادية وتشكل الطبقة الجديدة التى أشار إليها ماركس نفسه — تغيراً عنيفاً فى اتجاهات الناس نحو العمل وتراكم الثروة ، وهما من أهم العناصر المتضمنة فى التعاليم البروتستانتينية . والواقع أن فيبر قد أدخل عدداً من الاعتبارات فى مناقشته . من ذلك مثلا الاعتراف بأن المذاهب البروتستانتية قد لقيت — بالفعل — قبولا من جانب الجماعات التى كانت بالفعل تمارس نشاطات اقتصادية رأسمالية . بيد أن ذلك لايعدو أن يكون محاولة لتشويه آراء ماركس ؛ ذلك لأن فيبر قد أنكر أو تجاهل الحقيقة التى مؤداها ؛ أن الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية قد حدث بفعل العوامل الاقتصادية وحدها . ولكن هل نستطيع أن نعد القضية التى ذهب إليها فيبر قضية صادقة ؟ لقد انتقدت قضيته من زوايا مختلفة : فهى تفتقد الدقة التاريخية خاصة فى تصويرها للأخلاق البروتستانتية وفى تقديرها للعلاقة بين البروتستانتية والمشروع الرأسمالى ؛ فضلا عن أنها لم تقدم لنا تفسيراً مستقلا لنشأة الرأسمالية . ولقد كان على فيبر — لكى يتفادى هذه الثغرات أن يكشف عن أن الأخلاق البروتستانتية لم تكن هى العنصر الحاسم فى تشكيل

الاتجاهات الاقتصادية الجديدة ، وأنه ليست هناك أية أفكار أخرى أسهمت فى هذا التشكيل . ولو كان فيبر قد أدرك ذلك لكان قد وجد نفسه مدفوعاً إلى القول بأن الحادثة التاريخية ( وهى الإصلاح ) كانت الأساس الضرورى لتطور الرأسمالية . ونستطيع أن نلمس خلال السنوات الأخيرة ميلا لتقويم نظرية فيبر تقويماً متواضعاً إلى حد ما . فعدد ملحوظ من الباحثين يعالجون نظريته بوصفها نظرية تؤكد بشكل أقوى من نظرية ماركس ( على الرغم من وصف ماركس للمذهب النفعى بأنه أيديولوجية البرجوازية ) دور الأيديولوجيات فى التعجيل بالتغير الاجتماعى أو تعويقه . ولا شك أننا الآن فى وضع يمكننا من إقرار الدور الهام الذى تلعبه الأيديولوجيات فى إحداث التغيير الاجتماعى ؛ لأننا قد عاصرنا إنجازات الماركسية بوصفها أيديولوجية عاونت – وبقوة – على إنجاز برامج تصنيع هائلة ، كما أننا قد عاصرنا المعوقات التى تنطوى عليها المعتقدات التقليدية فى أقطار نامية كالهند .

والواقع أن قيمة مفهوم ماركس للطبقة الحاكمة يتوقف إلى حد كبير على صدق نظريته الاجتماعية العامة . فإذا لم تكن هذه النظرية صادقة صدقاً عاماً ، فسيترتب على ذلك تصور الطبقة الحاكمة كما لو أنها نابعة من القوة العسكرية فقط ، أو أنها تعبر – فى الوقت الحاضر – عن قوة الأحزاب السياسية . على أننا لازلنا بحاجة إلى التحقق من أن اتحاد الطبقة الحاكمة قد تطلب تركز مختلف أشكال القوة فى يدها ؛ أى القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية . كما أننا لا زلنا بحاجة إلى التحقق من أن تكوّن هذه الطبقة قد بدأ حينما تم القبض على مقاليد القوة الاقتصادية . ويثير ذلك كله تساؤلا أساسياً يتعلق بفكرة الطبقة الحاكمة هل هذا يعنى أن كل مجتمع – باستثناء المجتمعات البسيطة أو البدائية – لابد وأن يكون قد شهد تركز قوة ، بحيث أدى ذلك إلى تكون طبقة حاكمة ؟ وللإجابة على هذا السؤال يتعين علينا أن نذكر – بداءة – أن كل أنماط المجتمعات تشهد درجات مختلفة من النموذج الذى قدمه ماركس والذى يقوم على وجود طبقة حاكمة وطبقات خاضعة . وأفضل مثال يعيننا على توضيح ذلك هو الإقطاع الأوربى الذى كان يقوم على حكم الطبقة المحاربة[٣] ، تلك الطبقة التى سيطرت فى وقت واحد على ملكية الأرض الزراعية ، والقوة العسكرية ، والسلطة السياسية ، والتى حصلت على تأييد أيديولوجى من كنيسة بالغة القوة . ومع ما فى هذا المثال من قوة ، إلا أننا يجب

أن نضع نصب أعيننا بعض الاعتبارات . ففكرة الطبقة الحاكمة المتماسكة تتعارض مع عدم تركز القوة السياسية التى كانت أخص خصائص المجتمعات الإقطاعية(٤). وحينما تم التغلب على عدم التركز – خلال الملكيات المطلقة – فإن المجتمعات الأوربية لم تكن محكومة بواسطة نبالة محاربة . ومع ذلك كله فلقد مالت نبالة العصر القديم إلى الاقتراب من النموذج المثالى للطبقة الحاكمة .

وهناك حالة أخرى تلائم نموذج ماركس فى كثير من الوجوه ، هى البرجوازية التى عاصرت الرأسمالية فى بدايتها . فتطور البرجوازية كطبقة اجتماعية هامة يمكن تفسيره من خلال التغيرات الاقتصادية ؛ ذلك أن ظهورها فى المجال الاقتصادى قد صاحبه حصولها على أوضاع قوة أخرى فى المجتمع وعلى الأخص فى مجالات السياسة والإدارة والقوة العسكرية والتعليم . والواقع أن حصول البرجوازية على القوة فى مختلف نشاطات المجتمع كان عملية طويلة مضطربة فى بعض الأحيان ، كما أنها لم تكن تحدث بنفس الطريقة فى كل بلدان أوربا ، لذلك يمكن أن نعد نموذج فيبر تجريداً مشتقاً من واقع تاريخى معقد ، حاول فيه أن يجمع – فى إطار واحد – تجربة الثورة فى فرنسا ( التى تمثل أعظم تعبير أيديولوجى وسياسى عن ظهور طبقة جديدة ) وتجربة الثورة الصناعية فى إنجلترا . والمحقق أن مجرى الأحداث فى هاتين الدولتين قد أيد ما ذهب إليه ماركس . ففى إنجلترا نجد أن البرجوازية قد حصلت على القوة السياسية بفضل قانون الإصلاح الصادر فى سنة ١٨٣٢ ، كما نجحت فى إدخال تغيرات على طابع التشريع ، وإن لم تستطع – لفترة زمنية معينة – أن تغير من التكوين الاجتماعى للبرلمان(٥) . وفضلا عن ذلك نجد أن حركة إصلاح الخدمة المدنية التى تمت بعد سنة ١٨٥٥ قد فتحت المجال أمام الطموحين من أفراد الطبقة الوسطى العليا لكى يشغلوا أعلى الوظائف الإدارية ، كما أدت إلى زيادة عدد المدارس العامة ؛ خالقة بذلك فرصاً تعليمية جديدة لأطفال الأسر الصناعية والتجارية التى حققت قدراً لا بأس به من الثروة حتى يستطيعوا شغل أوضاع الصفوة . كذلك فإن البرجوازية حصلت على تأييد أيديولوجى قوى من كل من علماء الاقتصاد السياسى والفلاسفة الذين كانوا يؤمنون بمذهب المنفعة .

وبرغم ذلك كله فلقد بدت البرجوازية أقل تماسكاً فى وجوه عديدة إذا ما قورنت بالنبالة الإقطاعية . فالقوى الاقتصادية والسياسية والعسكرية لم تتجمع مرة واحدة فى أيدى نفس الأشخاص ، كما ظهرت ضروب مختلفة من صراع

المصالح بين جماعات مختلفة تمثل ما أطلق عليه ماركس بالبرجوازية . وفضلا عن ذلك فالمجتمع الرأسمالى ذاته يعد أكثر انفتاحاً ودينامية مما كان عليه المجتمع الإقطاعى. لذلك نجد أنه بنمو المهن الفكرية العلمانية تنشأ مذاهب متصارعة عديدة . ولقد توقع ماركس أن تطور الرأسمالية سيصاحبه استقطاب للطبقتين الأساسيتين وهما البرجوازية والطبقة العاملة الصناعية ، وأن الحكم الذى ستمارسه البرجوازية سيكون حكماً سافراً يتصف بقدر كبير من الكبح . على أن ما ذهب إليه ماركس لم يتحقق فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة : فأشكال القوة المختلفة تميل إلى اتخاذ شكل محدد مميز ، ومصادر القوة ذاتها تبدو عديدة ومتنوعة ، والتعارض بين الطبقتين الأساسيتين خفت حدته بظهور طبقات وسطى جديدة وتبلور تباين مهنى معقد ، فضلا عن تبنى حكم سياسى يميل قدر استطاعته إلى الاعتدال وتفادى الكبح المباشر. ولقد كان أحد العناصر الهامة فى هذا التطور ، إدخال حق الانتخاب العام الذى يتضمن من حيث المبدأ فصلا كاملا بين القوة الاقتصادية والقوة السياسية . والملاحظ أن ماركس كان قد وصف حق الانتخاب العام بأنه خطوة ثورية ، وإن ذلك سيتيح الفرصة لنقل القوة السياسية إلى يد الطبقة العاملة(٧) . وهكذا يبدو واضحاً أنه إذا كانت العلاقة بين القوة الاقتصادية والقوة السياسية قد نشأت فى المجتمع الإقطاعى وبداية الرأسمالية حينما فرضت قيود على الملاك فى ممارسة كل حقوقهم السياسية ، إلا أن هذه العلاقة لم تظهر بمثل هذه السهولة فى المجتمعات الديمقراطية الرأسمالية الحديثة ، فضلا عن أن فكرة وجود طبقة حاكمة محددة ثابتة قد أصبحت فكرة مشكوك فى صدقها ، إن لم تنطو فى ذاتها على غموض بينّ . ولقد اضطر الماركسيون فى محاولاتهم للاحتفاظ بجوهر نظرية ماركس الاجتماعية — إلى القول بأن البرجوازية فى الأنظمة السياسية الديمقراطية تحكم دائماً متسترة وراء التأثير غير المباشر للثروة بيد أن هذا القول لا يزال بحاجة إلى برهنة وتوضيح .

تلك هى باختصار بعض المشكلات الأساسية الكامنة فى تصور ماركس للطبقة الحاكمة . ومن الواضح أن قيمة تصور ماركس تتمثل فى أنه يمثل محاولة دقيقة لتحليل مصادر القوة السياسية ، وتفسير التغيرات الأساسية التى تطرأ على النظام السياسى . وباستعانة ماركس بهذا التصور نجح فى التعبير — وبشكل دقيق — عن فكرة

كثيراً ما كانت تتردد فى التفكير الشعبى وفى النظرية الاجتماعية على السواء ، وهى أن أحد الملامح البنائية الأساسية فى المجتمعات الإنسانية ، إنقسامها إلى طبقة حاكمة ومستغلة من ناحية ، وطبقات خاضعة ومستغلة من ناحية أخرى[٨] . كذلك تمكن ماركس بفضل تصوره من تقديم تفسير مقنع لأسباب هذا التقسيم محاولا تطوير كل نظرى مؤلف من حقائق اقتصادية وسياسية وثقافية ظلت مبعثرة حتى وقت كتابته . وفضلا عن ذلك استطاع ماركس أن يقدر ويزن التغيرات التى تطرأ على البناء الاجتماعى حينما درس ظهور الطبقات وتلاشيها . ولقد ظهر مفهوما « الصفوة الحاكمة » و « الطبقة السياسية » — على نحو ما رأينا — كبديلين عن تصور ماركس . والهدف من ظهور مثل هذه المفاهيم كان — ولا شك — البرهنة على استحالة تحقيق مجتمع لاطبقى ، فضلا عن مواجهة المشكلات النظرية التى أشرنا إليها قبل قليل . والواقع أن مفهوم الصفوة الحاكمة — على وجه الخصوص — يحاول تفادى مشكلة إثبات أن طبقة معينة ( كما تعرف فى ضوء وضعها الاقتصادى ) تسيطر بالفعل على كل وجوه الحياة الاجتماعية . ولكن ذلك قد يحدث فقط إذا ما ضحينا بأية محاولة تسعى إلى تفسير الظواهر التى تشير إليها هذه الطبقة . فالطبقة الحاكمة عند موسكا وباريتو تتألف من أولئك الذين يشغلون الأوضاع السياسية الهامة فى المجتمع . ويترتب على ذلك أننا إذا ما حاولنا السؤال عن أصحاب القوة فى المجتمع ، فستكون الإجابة : أولئك الذين يملكون مقاليد القوة ؛ أى أولئك الذين يشغلون أوضاعاً معينة . ومثل هذه الإجابة لا تشفى غليل ؛ إذ أنها تتجاهل نقطة أساسية هى الطريقة التى بمقتضاها يحصل الأفراد على أوضاع القوة . وفضلا عن ذلك فالإجابة أيضاً مضللة ، لأن الذين قد يبدو أن لديهم قوة داخل نطاق الحكومة — مثلا — قد يكونوا فى الوقت عينه خاضعين لقوة أفراد أو جماعات أخرى خارج نطاق الحكومة . يضاف إلى كل ما سبق أن فكرة الصفوة الحاكمة لا تعيننا كثيراً على تفسير التغيرات السياسية . فنظرية دورة الصفوة التى طورها باريتو — والتى سنعرض لها فى الفصل القادم — تقوم على تأكيد توزيع الخصائص السيكولوجية بين السكان ؛ مما أدى إلى ظهور مشكلات نظرية عديدة لم يستطيع باريتو نفسه أن يقدم لها حلولا فى مؤلفاته الضخمة . وما ينطبق على باريتو ينطبق أيضاً على موسكا حينما عاود الاهتمام بدراسة مشكلات التغير

السياسى ؛ فلقد دفعه ذلك إلى تبنى مفهوم « القوة الاجتماعية» ( أى المصالح الهامة فى المجتمع ) بوصفها مصدر نشوء الصفوات الجديدة . وكما قال ميزيل Meisel بحق : لقد أدى ذلك بموسكا إلى الاقتراب من ماركس : وهو أمر لم يكن ليريح موسكا[٩].

ولقد بدت الصعوبات التى ينطوى عليها مفهوم الصفوة الحاكمة فى مؤلف حديث يكشف عن تأثر واضح بماركس من جهة ، وموسكا وباريتو من جهة أخرى ، وهو مؤلف المرحوم س . رايت ميلز Mills بعنوان **صفوة القوة** The Power Elite ويحاول ميلز فى مؤلفه تفسير استعانته بمفهوم صفوة القوة ، مفضلا إياه على مصطلح « الطبقة الحاكمة » بقوله : « إن مصطلح الطبقة الحاكمة يحمل ظلالا سيئة ؛ فالطبقة مصطلح اقتصادى ، والحكم مصطلح سياسى . وعبارة « الطبقة الحاكمة » بهذا المعنى تعنى أن طبقة اقتصادية تحكم سياسياً . وقد يكون هذا المعنى — الذى يتصف بالضحالة والسطحية — صادقاً فى أزمان معينة وغير صادق فى أزمان أخرى ، ولكننا لا نريد أن نتبنى مثل هذا المعنى الضحل فى تحديد المشكلات التى سندرسها . نريد أن نشير إلى النظريات بوضوح تام . مستخدمين — قدر استطاعتنا — معانى أكثر دقة وتحديداً . والواقع أن عبارة « الطبقة الحاكمة » — بمضامينها السياسية العامة — لا تمنح النظام السياسى وهيئاته الاستقلال الكافى ، كما أنها لا تشير إلى شىء يتعلق بالجوانب العسكرية فى المجتمع . ونحن نؤمن بأن تفسير « الحتمية الاقتصادية » أمر غير ممكن دون أن نأخذ فى اعتبارنا كلا من « الحتمية السياسية » و« الحتمية العسكرية » ؛ وأن كبار ممثلى كل من هذه الجوانب الثلاث لديهم درجة من الاستقلال يمكن ملاحظتها فى يسر ، وغالباً ما لا يأتلفون إلا فى الحالات التى يضطرون فيها إلى اتخاذ القرارات الهامة التى تتعلق بصميم وجودهم[١٠].

والملاحظ أن ميلز قد عرف صفوة القوة بنفس الطريقة تقريباً التى عرف بها باريتو « الصفوة الحاكمة » . فهو يقول : « يمكن تعريف صفوة القوة — فى ضوء وسائل القوة — بأنها تشمل أولئك الذين يشغلون الأوضاع القيادية »[١١] . بيد أن تحليلاته النظرية التى أسسها على هذا التعريف لم تكن مقنعة فى عدد من الوجوه . فميلز ميز — أولا — بين ثلاث صفوات أساسية فى الولايات المتحدة الأمريكية هى : رؤساء الشركات ، والقادة السياسيين ، وأخيراً القادة العسكريين ، ثم وجد نفسه بعد ذلك

مضطرًّا لمواصلة البحث عما إذا كانت هذه الجماعات الثلاثة تشكل — مجتمعة — صفوة قوة واحدة . فإذا كان ذلك صحيحاً ، فما هي إذن القوى التي توجد بينهم ؟ وأحد الإجابات الممكنة على هذا السؤال هي أن هذه الجماعات تشكل بالفعل صفوة واحدة ، لأنها تمثل طبقة عليا يتعين أن نطلق عليها — بالتالي — طبقة حاكمة . وبرغم ما ذهب إليه ميلز من أن غالبية هذه الصفوات قد أتوا بالفعل من طبقة عليا مرموقة اجتماعياً إلا أنه ما لبث أن قال أنه سيترك دون إجابة السؤال الخاص عما إذا كانت هذه الطبقة العليا تحكم المجتمع من خلال الصفوات المختلفة وحينما عاود الاهتمام بهذه المشكلة في موضع آخر من مؤلفه ، لم يفعل سوى أن رفض الفكرة الماركسية الخاصة بالطبقة الحاكمة على نحو ما يبدو واضحاً في الفقرة المقتبسة من كتابه والتي عرضناها قبل قليل . وباختصار لم يلق السؤال الذي طرحناه آنفا إجابة جادة ، مما يدفعنا إلى القول بأن ميلز قد أخفق في الإجابة عليه ، خاصة إذا ما أخذنا في اعتبارنا أفكاره وتصوراته بوجه عام . ولقد سبق لميلز أن رفض وجهة النظر القائلة بأن هناك رقابة شعبية على صفوة القوة ، تلك الرقابة التي تتم من خلال عملية التصويت ، كما سبق أن أكد فكرة وحدة الصفوة وتجانس أصولها الاجتماعية ، وهي أمور تشير جميعها إلى اتحاد الطبقة الحاكمة ، بيد أن الصياغة التي قدمها ميلز كانت غامضة وغير مقنعة : فهي تمثل إشارة إلى « التلاقي المعقد بين القوى الاقتصادية والعسكرية والسياسية » ، وهو تلاقي سعى من خلاله إلى تفسير الصراع الدولي الذي كانت أمريكا طرفاً من أطرافه .

والواقع أن هذه المشكلات قد أثيرت مرات عديدة خلال الانتقادات التي قدمها كل من موسكا وباريتو . ولقد لاحظ فريدريك Friedrich أن أحـــد النقاط المحيرة في كل نظريات الصفـــوة هي تسليمها بالفرض الذي مؤداه ؛ أن شاغـــلي أوضاع القوة يشكلون بالفعل جماعة متماسكة : « ففي ضوء التغير المستمر الذي يطرأ على بناء الأغلبية يصبح من الصعب القول بأن الذين يلعبون الدور الحاسم في الحكومة يشكلون جماعة متماسكة ، ويزداد هذا القول صعوبة إذا ما أخذنا في اعتبارنا الظروف السائدة في المجتمعات الديموقراطية الغربية »[١٢]. وهناك الآن تسليماً متزايداً بوضع الصفوة هذا في المجتمعات الديموقراطية الحديثة ؛ ولقد بدا ذلك واضحاً

فى نتائج دراسة حديثة تناولت الطبقات العليا فى المجتمع البريطانى ... « فالحكام ليسوا جماعة مترابطة أو متحدة تماماً ، وهم أيضاً ليسوا فى مركز النظام الشمسى كما يتخيل البعض . إنهم يشكلون دوائر متباعدة ، كل منها منشغلة أساساً باعتباراتها المهنية والفنية ، ولا تعدو علاقاتها ببعض أن تكون مماساً عند الطرف ... هم إذن لا يشكلون مؤسسة واحدة ، بل دائرة مؤلفة من مؤسسات . أما الانقسام والتوازن بين الدوائر المختلفة فيمثلان أعظم ضمان وأمان للمجتمع الديموقراطى . وإذن فليس هناك إنسان يستطيع أن يقف فى مركز الدائرة ، لأن الدائرة ليس لها بالطابع مركز معين »(١٣) .

والمحقق أن ميلز قد رفض وجهة النظر الليبرالية هذه ، ملخصاً إياها على النحو التالى : « مع تسليمنا بأن الصفوات ليست قادرة على كل شىء ، إلا أن البعض ينظر إليها كما لو كانت قوة تاريخية مفتتة مبعثرة تفتقد التماسك . . إن أولئك الذين يشغلون أوضاع السلطة الرسمية قد منوا بالهزيمة قبل ذلك على يد صفوات أخرى ، أو أصوات الناخبين ، أو القوانين الدستورية . إن وجود طبقات عليا لا يعنى وجود طبقة حاكمة ، ووجود أشخاص فى القوة لا يعنى وجود صفوة قوة ، ووجود نسق للتدرج الاجتماعى لا يعنى أن قمة هذا التدرج يجب أن تكون فعالة بالضرورة »(١٤) .
ولقد سبق أن رأينا أن ميلز قد أصر على أن الصفوات الثلاث الأساسية — وهى الاقتصادية والسياسية والعسكرية — تشكل بالفعل جماعة متماسكة . ولكى يدعم ميلز وجهة نظره كشف عن تماثل أفراد هذه الصفوات فيما يتعلق بأصولهم الاجتماعية ، كما أوضح العلاقات الشخصية والأسرية بينهم ، وأخيراً أظهر تبادل زعامة الصفوات برغم اختلاف مجالات نشاطاتها ولما كان ميلز قد عارض فكرة أن الجماعة تمثل طبقة حاكمة . فإنه قد وجد نفسه — حينئذ — عاجزاً عن تقديم تفسير مقنع للتضامن بين أفراد الصفوة ؛ فضلا عن أنه باستبعاده لفكرة الطبقة الحاكمة قد وجد نفسه مضطراً أيضاً لاستبعاد الطبقات التى تأخذ موقفاً معارضاً من هذه الطبقة . وكنتيجة لذلك كله نجد ميلز يتوصل إلى تشخيص بالغ التشاؤم للمجتمع الأمريكى ونستطيع أن نوجز النقاط الأساسية التى تضمنها مؤلف ميلز على النحو التالى :

أولاً : تحول المجتمع إلى جماعات صغيرة مستقلة لديها قدراً من التأثير على صنع

القرارات السياسية .، ولقد ترتب على ذلك تحول المجتمع إلى مجتمع جماهيرى ، فيه تقرر صفوة القوة كل القضايا الهامة ؛ مبقية الجماهير فى حالة سكون وهدوء ، مستعينة لتحقيق ذلك بمدح الجماهير وخداعها والتفنن فى الترويح عنها .

ثانياً : الفساد المتفشى داخل صفوة القوة ذاتها ، وهو فساد عزاه ميلز إلى الحالة التى لا تكون فيها الجماهير منظمة تنظيما دقيقاً يسمح لها باتخاذ القرارات الملائمة ، فضلا عن سيادة قيمة جمع المال . والملاحظ أن تحليل ميلز للتغيرات التاريخية — والذى كشف النقاب عن بعض الملامح الهامة للسياسة الحديثة — والتأثير السياسى للقادة العسكريين كان تحليلا تشاؤمياً إلى حد بعيد ، ذلك أنه ( أى ميلز ) لم يقدم لنا مخرجاً من الموقف الذى شخصه وأدانه . ومع ذلك فيبدو أن ميلز — شأنه فى ذلك شأن باريتو وموسكا — يؤمن بأنه برغم الطابع الديموقراطى الذى تتسم به المجتمعات الحديثة ، إلا أنها خاضعة فى حقيقة الأمر لحكم الصفوة ، وأنه برغم المزايا التى صاحبت مجتمع كالولايات المتحدة( من حيث عدم وجود نسق إقطاعى يحدد المراتب الاجتماعية ، وتوافر قدر ملحوظ من المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين المواطنين) ، برغم ذلك فإن مجرى الأحداث قد خلق صفوة حاكمة لم يسبق لقوتها مثيل فى أى مجتمع إنسانى حتى الآن . وحقيقة الأمر أن الفارق الرئيسى بين ميلز والميكيا فيليين يتمثل فى إدانته للوضع الراهن ، وهو الوضع الذى تعودوا على قبوله وامتداحه .

والملاحظ أن مفهومى « الطبقة الحاكمة » و « الصفوة الحاكمة » قد استخدما لوصف الأحداث السياسية وتفسيرها ؛ لذلك فإن قيمتها يجب أن تتحدد فى ضوء قدرتهما على تقديم إجابات معقولة ممكنة للتساؤلات الهامة المتعلقة بالنظم السياسية هل يشكل حكام المجتمع طبقة اجتماعية ؟ كيف يتم اختيار أعضاء هذه الجماعة ؟ ما هى الأسس التى تستند إليها قوتهم ؟ هل هذه القوة غير مقيدة أم أنها تخضع لقيود تفرضها جماعات أخرى فى المجتمع ؟ هل هناك فروق هامة ومنتظمة بين المجتمعات المختلفة فى هذه الوجوة ، وكيف يمكن تفسيرها ؟

وحقيقة الأمر أن المفهومين يتفقان على تأكيد التفرقة بين الحكام والمحكومين ، بوصفها تفرقة تعبر عن أخطر جوانب البناء الاجتماعى[١٥] . غير أنهما يقران هذه التفرقة بطريقة مختلفة : فمفهوم « الصفوة الحاكمة » يقابل بين الأقلية المنظمة الحاكمة

من ناحية . والأغلبية غير المنظمة أو الجماهير من ناحية أخرى . أما مفهوم « الطبقة الحاكمة » فيقابل بين الطبقة المسيطرة والطبقات الخاضعة التى قد تكون على درجة من التنظيم أو فى حالة تأهب لإقامة تنظيمات . ومن خلال هذه التصورات المختلفة ينشأ الاختلاف فى النظرة إلى العلاقة بين الحكام والمحكومين . ففى النظرية الماركسية — والتى تستخدم مفهوم الطبقة الحاكمة — نجد أن الصراع بين الطبقات يصبح القوة الأساسية التى تحدث التغير فى البناء الاجتماعى . أما فى نظريات الصفوة ( برغم الحقيقة التى مؤداها أن باريتو قد امتدح كثيراً تصور ماركس للصراع الطبقى ، بل وصل إلى حد وصفه بأنه تصور حقيقى إلى أبعد حد) فإن العلاقة بين الأقلية المنظمة والأغلبية غير المنظمة تبدو وكأنها علاقة إيجابية . وعندما تحاول نظريات الصفوة مواجهة المشكلة المترتبة على ذلك وهى تفسير ظهور الصفوات الحاكمة وسقوطها ، فإنها تضطر إما إلى التسليم بفكرة الانهيار المتكرر للصفوة ( باريتو) أو تبنى فكرة ظهور « قوى اجتماعية جديدة » بين الجماهير ( موسكا) ، وهى فكرة تجعل نظريات الصفوة قريبة إلى حد ما من الماركسية .

وثمة فارق آخر بين المفهومين يتمثل فى مبلغ قدرتهما على تقديم تفسير لتماسك الأقلية الحاكمة . فمفهوم «الصفوة الحاكمة» — الذى يعرف بأنه مجموعة الأشخاص الذين يشغلون الأوضاع القيادية فى المجتمع — يفترض أن تكون هذه الطبقة جماعة متماسكة إلا إذا أدخل عدداً من الاعتبارات كعضوية أفرادها فى طبقة غنية أو أصولهم الأسرية الأرستقراطية (كما هو الحال عند موسكا وعند باريتو إلى حد ما ) . أما مفهوم « الطبقة الحاكمة » — الذى يعرف بأنه الطبقة التى تمتلك الوسائل الأساسية للإنتاج الاقتصادى فى المجتمع — فيعنى أن هذه الطبقة تمثل جماعة اجتماعية ومتماسكة ، لأن لدى أفرادها مصالح اقتصادية مشتركة ومحددة ، ولأنها — وهذا هو الأهم — داخلة فى صراع مع الطبقات الأخرى فى المجتمع ، صراع يزيد من وعيها الذاتى ويدعم تضامنها . وفضلا عن ذلك كله ، فهذا المصطلح يشير — وبدقة — إلى الأساس الذى ينهض عليه وضع الأقلية الحاكمة ، وهو السيطرة الاقتصادية ، أما مفهوم « الصفوة الحاكمة » فلا يشير كثيراً إلى الأسس التى بمقتضاها تمتلك الصفوة القوة ، اللهم إلا إذا استثنينا المحاولات التى سعت إلى تبنى بعض عناصر النظرية الماركسية فى الطبقات .

ولو أمعنا النظر فى دراسة ميلز عن « صفوة القوة » . لاحظنا محاولة لتفسير أوضاع القوة التى تحتلها كل من الصفوات الثلاث الأساسية . فهو يفسر أوضاع كبار المديرين والمنفذين فى ضوء نمو الشركات الكبرى وتعقدها . ويفسر أوضاع القادة العسكريين فى ضوء اتساع نطاق أسلحة الحرب الحديثة وزيادة نفقات إنتاجها . وهى أمور فرضتها طبيعة التكنولوجيا المعاصرة وظروف الصراع العالمى : وأخيراً نجده يفسر أوضاع القادة السياسيين القوميين تفسيراً غير مرض إلى حد ما فى ضوء انهيار التشريع والسياسات المحلية ، والتنظيمات الطوعية . وبرغم ذلك كله ، فإن ميلز لم يقدم لنا تفسيراً مقنعاً للأسباب التى من أجلها تبدو صفوة القوة متحدة كما لو أنها جماعة واحدة متماسكة ، فضلا عن أنه لم يوضح لنا أسس قوتها .

وتكمن عظمة مفهوم « الطبقة الحاكمة » فى ثرائه ونفاذه والدور الذى يمكن أن يلعبه فى إقامة نظريات . وإذا كنت قد أشرت فى موضع سابق إلى بعض نقائصه فإننى أجد المجال هنا ملائما لمعالجة إمكان مواجهة هذه النقائص . والخطوة الهامة فى هذا الاتجاه هى ، أن نتخلى عن وجهة النظر الماركسية للمفهوم والتى تحاول وصف ظاهرة واقعية يمكن ملاحظتها فى كل المجتمعات ، وأن نتبنى — بدلا منها — « نموذجاً مثالياً » بالمعنى الذى قصده ماكس فيبر بهذا المفهوم[١٧] وإذا ما عالجنا المفهوم بهذه الطريقة ، فإننا سنكون فى وضع يسمح بدراسة مدى اقتراب العلاقات الاجتماعية فى مجتمع معين من النموذج المثالى للطبقة الحاكمة والطبقات الخاضعة : وبذلك يمكننا استخدام المفهوم صحيحاً : أى بوصفه أداة للتفكير والبحث ، وسيكون ممكناً لنا — حينئذ — أن نرى بوضوح أن فكرة « الطبقة الحاكمة » قد ظهرت من خلال دراسة موقف تاريخى معين ( هو نهاية الإقطاع وبداية الرأسمالية )[١٨] ، وأن نقف على مدى ابتعاد مواقف أخرى عن هذا النموذج المثالى نتيجة لنضج التكوين الطبقى أو ضعفه ، وتأثير عوامل أخرى غير تلك المرتبطة بدور الملكية فى تشكل الطبقات ، وأخيراً الصراع بين أشكال مختلفة من القوة

وهناك نوعان من المواقف فيهما نستطيع أن نلحظ ابتعاداً واضحاً عن النموذج المثالى للطبقة الحاكمة . أما الموقف الأول فهو أنه برغم وجود « طبقة عليا » ( أى جماعة

اجتماعية محددة تحديداً واضحاً . تمتلك نصيباً كبيراً من ملكية المجتمع وتحصل – بدرجات متفاوتة – على النصيب الأكبر من الدخل القومى ، فى الوقت الذى تخلق فيه – استناداً إلى هذه الامتيازات الاقتصادية – ثقافة مميزة وأسلوباً فى الحياة محدد) ، إلا أن هذه الطبقة لا تستطيع الحصول على قوة سياسية مستقرة وغير مقيدة : بمعنى أنها لا تملك إلا حق المحافظة على حقوق ملكيتها أو توريثها من جيل إلى جيل . ولقد لفت هذا الموقف أنظار كثيرين من الباحثين وعلى الأخص فى المجتمعات الديمقراطية الحديثة التى نلحظ فيها – على نحو ما أشرت فى موضع سابق – تعارضاً كامناً بين ملكية الطبقة العليا للثورة والمصادر الإنتاجية من ناحية وملكيتها للقوة السياسية من ناحية أخرى . وفى هذا الصدد قال دى توكفيل De Tocqueville فى أحد مؤلفاته : هناك تناقض بين كون الشعب بائساً وسيداً فى آن واحد .

ولكى نحدد فى مثل هذه الحالة ما إذا كان هناك بالفعل « طبقة حاكمة» ، يتعين علينا – بداءة – أن نتعرف على مبلغ نجاح الطبقة العليا فى المحافظة على ملكيتها وتدعيمها وهنا يجب أن نأخذ فى اعتبارنا حقيقة هامة هى ، أن البلدان الديمقراطية قد شهدت خلال القرن الحالى قيوداً عديدة على استغلال الملكية الخاصة ، وأن هناك احتمالا قوياً بأن التفاوت فى الثروة والدخل قد خفت حدته – إلى حد ما – نتيجة لفرض الضرائب التصاعدية وزيادة حجم الملكية العامة واتساع نطاق الخدمات الاجتماعية الموجهة للطبقات الدنيا . كذلك يجب أن نأخذ فى اعتبارنا حقيقة هامة أخرى هى أن نسبة الثروة الخاصة التى تملكها الطبقة العليا قد أصبحت ضعيفة جداً ، وأن إعادة توزيع الدخل عن طريق فرض الضرائب لم يصل بعد إلى أقصى مداه . ولقد درس جون ستراتشى Strachey وبعمق شديد – هذا الموقف فى بريطانيا . ومن أهم النتائج التى توصل إليها أنه «لم يكن هناك حتى سنة ١٩٣٩ إلا إعادة توزيع طفيف للدخل القومى لصالح جماهير السكان ، وأن ذلك كان يتم من خلال ضغوط نقابات العمال أو التغيرات التى كانت تطرأ على الميزانية من وقت لآخر . . . فمستوى معيشة ذوى الأجور لم يرتفع إلا بقدر ارتفاع الدخل القومى الكلى ، أى أن نصيبهم من الدخل القومى ظل ثابتاً . . ويبدو أن نمط توزيع الثروة لم يتغير تغيراً ملحوظاً إلا فى نهاية الفترة التى ندرسها هنا (سنة ١٩٣٩) . ويشبه هذا النمط ذلك الذى حدث فى

بدايات هذا القرن ( سنة ١٩١١ ) ، حينما حصل ١٠٪ من السكان على حوالى نصف الدخل القومى ، بينما حصل ٩٠٪ من السكان على النصف الآخر[٢٠] : » . وخلال الفترة التالية على ذلك ( أى حتى سنة ١٩٥١ ) حدث أن أعيد توزيع الثروة ، بحيث نتج عن ذلك تحويل ١٠٪ من إجمالى الدخل القومى من كبار الملاك إلى ذوى الأجور ، وإن كان هذا الاتجاه قد انعكس مرة أخرى بعد سنة ١٩٥١[٢١] . ومن واقع هذه البيانات نجد ستراتشى يتوصل إلى استنتاج مؤداه : « أن كل هذه الشواهد تشير إلى أن الرأسمالية لديها ميل فطرى لتوسيع وتعميق التفاوت بين الناس . كيف نستطيع إذن تفسير الحقيقة التى مؤداها ، إن إجراءات المساواة التى كافحت من أجلها القوى الشعبية عبر قرون عديدة مضت ، لم تضف شيئاً جديداً سوى تثبيت الوضع القائم أليس من الواضح — إذن — أنه إذا لم يكن قد طرأ على المجتمع الرأسمالى بعض التعديلات الطفيفة ، فإن النتيجة الحتمية كانت ستكون حدوث استقطاعات حاد لقوى هذا المجتمع على النحو الذى أوضحه ماركس[٢٢] » . وإذا اردنا صياغة هذه القضية بشكل آخر قلنا ، إن الطبقة العليا فى بريطانيا لم تستطيع — بنجاح ملحوظ — مقاومة الهجمات التى شنت على مصالحها الاقتصادية ، وأنها — استناداً إلى قوتها التى مكنتها من الدفاع عن هذة المصالح — قد إستطاعت المحافظة على وضعها كطبقة حاكمة خلال القرن الحالى . ويبدو أن الموقف فى كل البلدان الرأسمالية الديموقراطية الأخرى — باستثناء الأقطار الاسكندنافيه — لا يختلف كثيراً عن موقف بريطانيا . ففى كل هذه البلدان نجد أن الحكومات اليمينية قد تولت مقاليد السلطة خلال أغلب فترات القرن الحالى ، وأن إجراءات إعادة توزيع الثروة والدخل قد حدثت بشكل تدريجى للغاية . وعلى ذلك كله يتعين علينا أن نكون بالغى الحذر عند فحص وجهة النظر القائلة بأن حصول الجماهير فى المجتمعات الرأسمالية على حق التصويت يمكن أن يسهم على الفور أو خلال فترة قصيرة من الزمن فى إقامة حكم شعبى أو إضعاف قوة الطبقة الحاكمة. إن مايبدو حادثاً — بالفعل — فى المجتمعات الرأسمالية ليس هو انحسار قوة الطبقة الحاكمة بقدر ما هو إضعاف النزعة الثورية لدى الطبقة التالية العاملة .

أما النمط الآخر من المواقف الذى نلحظ فيه ابتعاداً ملحوظاً عن نموذج « الطبقة الحاكمة — الطبقات الخاضعة » فيتخلص فى كون الطبقة الحاكمة لاتمثل طبقة طبقاً للمعنى الماركسى . ويبدو هذا الموقف واضحاً فى تلك المجتمعات التى يحتل فيها المثقفون أو

البيروقراطيون السلطة العليا كما هو الحال فى الصين تحت حكم جماعة المتعلمين Literati أو فى الهند تحت حكم طائفة البراهما . كذلك نستطيع أن نجد هذا الموقف فى البلدان الشيوعية حيث نجد القوة مركزة فى أيدى قادة الحزب السياسى . وفى كل هذه الحالات نجد أنفسنا بحاجة ماسة إلى دراسة الفرق بين ما يطلق عليه « مستوى حاكم » وبين الطبقة الحاكمة . فى الهند – مثلا – نجد أن طائفة البراهما خلال فترات قوتها السياسية كانت تمثل – إلى حد كبير – طبقة كبار ملاك الأرض ، بل إنها تحالفت مع الطوائف المحاربة التى كانت تستحوذ على جانب كبير من الملكية الزراعية خلال الفترات الإمبريالية والإقطاعية من تاريخ الهند . ولقد وجدت طائفة البراهما نفسها – فى وقت من الأوقات فى موقف يتعين عليها فيه أن تقيم قصوراً حاكمة ، كما حدث فى أوقات أخرى أن اتسعت حركة الأفراد والأسر بين طائفتى البراهما والكشتارية .

وفى الصين نجد أن جماعة « المتعلمين » خلال فترة الإقطاع – كانت تأتى أساساً من الأسر ذات الملكية الزراعية الكبيرة ، وفى فترات أخرى كانت تأتى من الأسر الغنية بوجه عام[٢٣] ؛ أى أنها كانت باستمرار على صلة وثيقة بالطبقة العليا . ولقد لفت كارل ويتفوجيل Wittfogel الأنظار إلى جانب اقتصادى هام آخر للحكم الذى الذى كانت تمارسه جماعتا المتعلمين والمديرين فى الصين[٢٤] ، حينما كان نظام الرى فى كل من الصين والهند ( وفى عدد من المجتمعات القديمة الأخرى ) يمثل أهم الأدوات الرئيسية للإنتاج . لذلك نجد أن كلا من طائفة البراهما فى الهند وجماعة « المتعلمين » فى الصين لم تكنا لتستطيع ممارسة رقابة شديدة على نظام الرى إلا بامتلاكهما أراض زراعية واسعة . وكنتيجة لذلك نجد هاتين الجماعتين تحصل – بالإضافة إلى ملكيتهما للأرض الزراعية – على قوة اقتصادية بالغة الحيوية ، كانت السند الرئيسى لهما فى ممارسة سيطرتهما السياسية على نحو ما يقول ويتفوجيل .

وبرغم ذلك فلقد ظلت التفرقة قائمة بين المستويات الاجتماعية المماثلة لنظام الطائفة فى الهند وجماعة « المتعلمين » فى الصين وبين الطبقات الحاكمة التى تستند – بشكل مباشر – فى ممارسة قوتها إلى الملكية القانونية للأرض . والواقع أن امتلاك أساليب الإدارة يمكن أن يكون بديلا – كما ذهب فيبر – عن امتلاك وسائل الإنتاج الاقتصادى بوصفها أساساً لممارسة القوة السياسية[٢٦] . ويبدو أن هذه التفرقة أكثر وضوحاً فى الدول

الشيوعية التى لا نلحظ فيها ملكية خاصة لوسائل الإنتاج ، والتى فيها يسيطر أفراد الحزب الحاكم والدولة على إدارة الاقتصاد . ولقد حاول ويتفوجيل — بطريقة غير أصلية — أن يعقد مماثلة بين هذا النمط من السلطة السياسية وبين ما أطلق عليه بنمط «الاستعباد الشرقى»[٢٧] Oriental despotism ؛ ولكننى أعتقد أن الفارق بينهما شاسع إلى حد يستحيل معه أن تنجح محاولة ويتفوجيل . أن من الصعب تصور مماثلة بين وجود ملكية خاصة للأرض من ناحية ، والخصائص المحددة لحكم حزب سياسى من ناحية أخرى . ويبدو لى أن النظام السياسى فى الأقطار الشيوعية يقترب من النموذج المثالى « لصفوة القوة » ؛ بمعنى أن الجماعة التى حصلت على القوة بواسطة طبقات معينة فى المجتمع قد تمكنت من المحافظة على هذه القوة بفضل كونها أقلية منتظمة تواجه أغلبية غير منظمة . أما فى الصين والهند القديمتين فإن هناك نظاماً يجمع بين خصائص الطبقة الحاكمة وصفوة القوة .

وهناك بعد ذلك عنصر آخر فى وضع الطبقة الحاكمة ، أشرنا إليه فى موضع سابق ولكنه بحاجة إلى تحليل وتوضيح خاصة إذاما أخذنا فى اعتبارنا تأثيره على مواقف أخرى يكون فيها وجود مثل هذه الطبقة فى حد ذاته — أمراً مشكوكاً فيه . فلما كانت قوة الطبقة الحاكمة تنشأ عن وضعها كطبقة مالكة ، ولما كانت هذه المشكلة يمكن أن تنتقل فى يسر من جيل إلى جيل ، فإن هذه الطبقة تستطيع بذلك أن تحقق طابعاً استمرارياً لأنها ستتألف حينئذ من جماعات أسر تمثل بذاتها العناصر المكونة للطبقة التى تنتقل من خلالها ملكية الأرض عبر أجيال عديدة . والواقع أن بناء الطبقة الحاكمة لا يتغير كثيراً ذلك لأن بعض الأسر الجديدة قد تكتسب عضويتها بينما قد تتلاشى أسر قديمة ، ومعنى ذلك أن عدداً كبيراً من أفراد هذه الطبقة يظل محتفظاً بعضويته من جيل إلى جيل . ولا يحدث تغير حاسم على بناء الطبقة الحاكمة ، إلا إذا طرأت تغيرات سريعة على نظام الإنتاج والملكية . وفى هذه الحالة يمكننا القول بأن طبقة حاكمة قد احتلت مكان طبقة أخرى . وإذا ما وجدنا — فى نمط معين من المجتمعات — أن حركة الأفراد والأسر بين المستويات الاجتماعية المختلفة مستمرة وشاملة بحيث يتعذر على أية جماعة من الأسر أن تستمر لفترة طويلة فى موقف سيطرة اقتصادية وسياسية ، فإننا حينئذ سنكون مضطرين إلى التسليم بأن هذا المجتمع لا يتضمن صفوة حاكمة . والواقع أن هذا الموقف — الذى يوصف بأنه « دورة الصفوة » ( وهو

المصطلح السائد فى نظريات الصفوة ) أو حراك اجتماعى ( وهو المصطلح السائد فى النظريات السوسيولوجية الحديثة ) — يمثل فى نظر عدد من العلماء الخاصية الثانية الهامة للمجتمعات الصناعية الحديثة ( أما الخاصية الأولى فهى إقرار حق الانتخاب العام ، وهى خاصية لا تستبعد بطبيعتها — وجود طبقة حاكمة فى هذه المجتمعات ) ومن الواضح أن وجهة نظرنا السابقة ستجعلنا نصل إلى وجهة نظر سبق أن أبداها كارل ما نهايم Mannheim وعدد آخر من الدارسين[٢٩] ، وهى أن تطور المجتمعات الصناعية يمكن أن يوصف — بحق — بأنه حركة من نظام قائم على الطبقة إلى نظام قائم على الصفوة ، بعبارة أخرى من تسلسل اجتماعى مستند إلى توريث الملكية إلى تسلسل مستند إلى الجدارة والإنجاز .

وتكشف مقابلتنا بين مفهومى « الطبقة الحاكمة » « والصفوة الحاكمة » عن جوانب هامة . من ذلك — مثلا — أن المصطلحين يتعارضان فى عدد من الوجوه ؛ خاصة إذا ما نظرنا إليهما بوصفهما عنصران داخلان فى إطار مؤلف من نظريات عامة واسعة النطاق تحاول تفسير الحياة السياسية وإمكانية إقامة تنظيمات سياسية . وفى الوقت عينه نجد أن المصطلحين يكملان بعضهما البعض ، من حيث إشارتهما إلى أنماط مختلفة من الأنظمة السياسية أو جوانب مختلفة للنظام السياسى الواحد . وباستعانتنا بهذين المفهومين ، يمكننا التمييز بين مجتمعات يوجد فيها — فى وقت واحد — طبقة حاكمة وصفوات تعبر كل منها عن مصالح خاصة ، ومجتمعات أخرى لايوجد فيها طبقة حاكمة ، بل صفوة سياسية تستند فى قوتها إلى التحكم فى الإدارة أو احتكار القوة العسكرية أكثر من استنادها إلى حقوق الملكية والتوريث ، ومجتمعات ثالثة تشهد صفوات متعددة لا تمثل — فى مجموعها — جماعة متماسكة ، مستمرة . ولكى نقيم مثل هذا التصنيف ، فإننا لا نزال بحاجة إلى دراسة دورة الصفوات ، وتحليل العلاقات بين الصفوات والطبقات ، وتحديد الوسائل التى بمقتضاها تتشكل صفوات وطبقات جديدة ، وهذا ما سأحاوله فى الفصول التالية .

# الحواشى والمراجع

(١) James Burnham, The Machiavellians.

(٢) J.A. Schumpter, Capitalism, Socialism and Democracy, pp. 12 - 13.

(٣) See Marc Bloch, Feudal Society, Vol. II, Book III, Chap. 1.

(٤) Marc Bloch, op. cit.

(٥) See W.L. Guttsman, The British Political Elite, Chap. 3, ,,The Changing Social Structure of the British political Elite : 1868 - 1955».

(٦) See J. Donald kingsley, Repesentative Bureaucracy, especially Chap. III, ,,Middle Class Reform : The Triumph of plutocracy».

ولقد توصل كنجزلى إلى أن « الطبقات الوسطى قد حطمت بقدوم سنة ١٨٧٠ النظام القديم من كل جوانبه ، وإن كانت المكاسب الأساسية قد تحققت على يد المستويات العليا من هذه الطبقات . فى مجلس العموم حل التجار الأثرياء ، وأصحاب البنوك والمشروعات الصناعية محل كبار ملاك الأرض ، وإن هذا الإحلال قد تم قبل ذلك بسنوات فى نطاق مجلس الوزراء . ولقد حدث تغير مماثل فى مجال الخدمة المدنية؛ فالالتحاق بالوظائف العليا لم يعد مسألة متوقفة على التأثير الذى تمارسه الارستقراطية ؛ ( ص ٧٦ ) .

(٧) Karl Marx ,,The Chartists'' New York Daily Tribune, 25 th Auguste 1852

« وهنا أجد المجال ملائماً للحديث عن الجماعات الخيرية التى نشأت فى إنجلترا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، والتى كانت تشكل جزء من الطبقة العاملة البريطانية عرف بنشاط سياسى ملحوظ . فالنقاط الست التى تضمنها الميثاق الذى تقدمت به هذه الجماعات لم تكن تتضمن شيئاً هاماً باستثناء مبدأ حق الانتخاب العام والظروف التى بدونها يكون هذا الحق حقاً وهمياً حصلت عليه الطبقة العاملة . وأهم هذه الظروف مكافأة أفراد هذه الطبقة ، والاقتراع السرى ، والانتخابات العامة السنوية . ويعد حق الانتخاب العام القوة السياسية الوحيدة التى تمتلكها الطبقة العاملة فى بريطانيا ، حيث تشكل البرولتاريا الغالبية العظمى من السكان ، وحيث نجدها – من خلال الحرب الأهلية السرية – قد حققت وعياً واضحاً بوضعها كطبقة ، وحيث لا نجد المناطق الريفية تعرف طبقة وسطى زراعية ، بل كبار ملاك الأرض والرأسماليين والعمال . ويعد حق الانتخاب العام فى إنجلترا – أولا وقبل كل شيء إجراء اشتراكياً استحق أن يوصف بهذا الاسم على مستوى القارة الأوربية وكانت النتيجة الحتمية هى السيادة السياسية للطبقة العاملة

(٨) cf. Stanislaw Ossowski, Class Structure in the Social Consciousness, Chap, II

(٩) J. H. Meisel. op. cit.

(١٠) op. cit, p. 217.

(١١) op. cit; p. 23

(١٢) Carl J. Friedrièh, The New Image of the Common Man, pp. 259-60

(١٣) Anthany Sampson, Anatomy of Britain. p. 624.

(١٤) op. cit; pp. 19-17.

(١٥) « من وجهة النظر العلمية تكمن القيمة الفعلية لمفهوم الطبقة أو الصفوة السياسية (الصفوة أي، السياسية بتعبيرى الخاص) فى الحقيقة التى مؤداها ؛ أن اختلاف بناء الطبقات الحاكمة ينطوى على أهمية بالغة فى تحديد النمط السياسى وفى تعيين مستوى الحضارة والشعب » Mosco. op. cit, p. 51

(١٦) Pareto. Les système socialistes. II, p. 405.

(١٧) ففهوم النموذج المثالى « يحاول ضم علاقات الحياة السياسية وحوادثها فى كل مركب يمكن أن يوصف بأنه نسق متسق داخلياً . . . والنموذج أشبه بيوتوبيا أمكن التوصل إليها من خلال تحليل عناصر معينة من الواقع . . هو أذن ليس فرضاً ، ولكنه بمثابة موجة فى عملية صياغة الفرض . وهو أيضاً ليس وصفاً للواقع . ولكنه يسعى إلى تقديم وسائل واضحة للتعبير عن هذا الوصف . . . ويتشكل النموذج المثالى بإبراز جانب واحد لوجهة (أو وجهات) نظر ، وبالتأليف بين عدد من الظواهر الفردية الملموسة المتناثرة غير المتصلة التى تنتظم – طبقات لوجهة نظر الذى يؤكدون جانباً واحداً معينا – فى شكل نموذج تحليلى موحد » Max Weber. The Methodology of the Social Sciences. p. 90

(١٨) ولقد أبدى كروس Croce ملاحظة على نظرية المادية التاريخية ككل قائلا :

« نشأت النظرة المادية للتاريخ عن الحاجه إلى تحليل ودراسة ظاهرة اجتماعية معينة ، ولم تنشأ عن البحث المجرد فى عوامل الحياة التاريخية B. Croce, Historical Materi alism and the Economics of Karl Marx, p. 17.

(١٩) John Strachey, Contemporary Capitalism, Chap, VIII, «The Real Development» . ولقد استشهد ستراتشى بعدد من الدراسات منها : Douglas Jay, The Socialist Case;and Dudley Seers, The levelling of Incomes since 1938 and Has the distribution of Income Become More Unequal ?

(٢٠) op. cit; pp. 137 - 8.

(٢١) ibid; p. 146.

ويتضمن مؤلف ريشارد تيتمس Titmuss بعنوان « توزيع الدخول والتغير الاجتماعى » Income Distribution and Social Change أعظم وأدق دراسة فى بريطانيا حاولت الاستعانة بمصادر البيانات المتعلقة لتوزيع الدخول . والهدف الرئيسى من دراسته هو التحقق من كفاءة البيانات التى كان يستعين بها دارسو الدخل القومى والتى كانوا يحصلون عليها من الدراسات والتقارير الرسمية . ولقد أوضح تيتمس القصور الذى تنطوى عليه هذه البيانات ، مما يتعذر معه التوصل إلى تحديد دقيق لتوزيع الدخول خلال فترة زمنية معينة . ومع ذلك فإن العوامل التى اعتقد تيتمس أنها بحاجة إلى الأخذ فى الاعتبار خاصة عند تقدير ثروات ودخول أفراد الطبقة العليا (مثل التأمين على الحياة ، والمعاشات ، والمبالغ المعفاة من الضرائب التى يتقاضونها عند تقاعدهم وغير ذلك من الامتيازات) تسهم – فى حقيقة الأمر – فى اتساع نطاق التفاوت . ودراسة مثل هذا النطاق تكشف بجلاء عن أن أية حركة منذ سنة ١٩٧٨ سعت إلى تحقيق مزيد من المساواة فى الدخل والثروة لم تحقق نجاحاً يذكر . ولقد توصل تيتمس نفسه إلى حقيقة مؤداها « . . . علينا أن نكون بالغى الحذر إذا ما حاولنا

التسليم بأن القوى المدافعة عن المساواة فى بريطانيا قد استطاعت منذ سنة ١٩٣٨ أن تنهض إلى مستوى « القانون الطبيعى » ، أو تمكنت – على الأقل – من التخطيط للمستقبل . ولقد سبق أن أوضحنا كيف أن هناك قوى ضاربة بجذورها فى البناء الاجتماعى ، وكيف أن هذه القوى تنهض – أساساً – على عوامل نظامية مركبة كامنة فى النظام الاقتصادى من شأنها مقاومة هذه القوة ومناهضتها . ومن بين هذه العوامل المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتوزيع القوة واحتواء كل بذور النتائج البعيدة المدى والتى يمكن أن تسهم فى تدعيم المساواة نجد ما يطلق عليه « بالتسويات الاقتصادية » « والترستات » . والملاحظ أن إحصاءات الدخول لا تدخل هذين العاملين فى اعتبارها ، تاركة إياهما لإحصاءات الثروة . وفى كل الأحوال فهناك الآن من الشواهد ما يشير إلى أن التفاوت فى الدخول قد ازداد وتعمق منذ سنة ١٩٤٩ ،وعلى حين نجد أن التفاوت فى ملكية الثروة – التى هى أشد تركزاً فى المملكة المتحدة عنها فى الولايات المتحدة – قد ازداد أيضاً . وبنفس الكيفية أيضاً يمكن القول بأن التفاوت فى ملكية الأسر قد إزداد بشكل ملحوظ وعلى الأخص فى السنوات الأخيرة » ( ص١٩٨ ) .

(٢٢) Strachey, op. cit; pp. 150 - 1.

(٢٣) see below, p. 71.

(٢٤) Karl Wittfogel, Oriental Despotsim.

(٢٥) see Julian H. steward et al; Irrigation Civilisations : A Comparative Study.

(٢٦) نستطيع أن نجد معالجة مطولة الخصائص البيروقراطية فى المجتمعات فى مؤلف : S.N. Eisenstadt, The Political Systems of Empires

(٢٧) Wittfogel, op. cit.

(٢٨) سنناقش هذه النقطة بشىء من التفصيل فى فصل لاحق : انظر الصفحات من ٨٣ – ٨٥ من هذا الكتاب .

(٢٩) See especially, Man and Society, Part 11, Chap. 11.

# الفصل الثالث

## السياسة ودورة الصفوة

« التاريخ هو مقبرة الأرستقراطيات » . بهذه العبارة الأدبية نجد باريتو يصوغ واحدة من أهم أفكاره السياسية هى « دورة الصفوة » . على أن المتأمل لتحليل باريتو لهذه الظاهرة يتبين على الفور أن هذ االتحليل لم يصل فى روعته روعة أسلوبه وطريقته فى الكتابة . وهناك فى الواقع مشكلتان أساسيتان يتعين مواجهتهما ؛ الأولى : هل تشير « دورة الصفوة » إلى العملية التى بمقتضاها يدور الأفراد بين الصفوة ، أم أنها تشير إلى العملية التى بمقتضاها تحتل صفوة معينة مكان صفوة أخرى ؟ والتصوران موجودان — فى حقيقة الأمر — فى أعمال باريتو ، وإن كان الأول أكثر وضوحاً وتبلوراً . فحينما يناقش باريتو — مثلا — انهيار وتجدد الأرستقراطيات ، نجده ، يذهب إلى أن « الطبقة الحاكمة لا تنحسر فقط فى عدد أفرادها — وهذا هو الشىء الهام — بل فى نوعيتهم أيضاً . ويحدث ذلك نتيجة لولوج أسر « الطبقات الدنيا إلى مستوى الطبقة الحاكمة . . . »[1] . والملاحظ أن باريتو يشير مراراً وتكراراً إلى هذه الظاهرة — مستخدماً عبارات متماثلة — المتمثلة فى دورة الأفراد بين المستويين ، ( الصفوة واللاصفوة ) ( المرجع السابق ، المجلد الثالث ، ص ١٤٢٧ ) . ويقول باريتو فى هذا الصدد « يفقد المستوى الأعلى فى المجتمع قوة الراسب الثانى* إلى أن يتدعم هذا الراسب مرة أخرى عن طريق صعود المستوى الأدنى من المجتمع إلى مرتبة المستوى الأعلى » ( **المرجع السابق** ) . وفى نفس الوقت نجد باريتو يشير إلى نوع آخر من الحركة الاجتماعية ينطوى على أهمية حيوية بالنسبة لتوازن المجتمع ، ويتمثل فى ظهور صفوات جديدة وما يترتب على ذلك من امتلاك للقوة . ومن الواضح

---

* يمكننا أن نجد معالجة أكثر تفصيلا لفكرة الرواسب عند باريتو فى مواضع لاحقة من هذا الفصل . وللحصول على معالجة أكثر شمولا لهذه الفكرة انظر : نيقولا تيماشيف ؛ نظرية علم الاجتماع — ترجمة الدكتور محمود عوده وزملاؤه ، دار المعارف ، ١٩٧١ ، ص ٢٣٩ — ٢٤٥ .

أن باريتو هنا يبدو وكأنه يحاول الربط بين هذه الحركة وفشل الدورة ( طبقاً للمعنى الأول الذى أشرنا إليه قبل قليل ) ، وإن كان ذلك لايعفيه من أنه قد نظر إلى هذه الحركة بوصفها تمثل جانباً هاما من جوانب دورة الصفوة بوجه عام . فى مؤلفه « **الأنظمة الاشتراكية** » نجده يقول : « قد يؤدى الهبوط التدريجى للدورة ( أى الأفراد ) إلى تفشى عناصر الانحلال فى الطبقات الحاكمة ، كما قد يؤدى إلى بروز عناصر التفوق لدى الطبقات الخاضعة . وفى مثل هذه الحالة يصبح التوازن الاجتماعى غير مستقر ، بل إن أبسط حركة كفيلة بتحطيمه . وقد تؤدى الهزيمة أو الثورة إلى انقلابات ، معززة بذلك صفوات جديدة ، ومؤسسة أيضاً نوعاً آخر من التوازن جديد . . . » ( ص ٣٠ ) .

ولقد حظى التمييز بين الأنماط المختلفة لدورة الصفوة باهتمام واحدة من أشهر تلاميذ باريتو هى ميرى كولا بينسكا Kolabinska ، وعلى الأخص فى مؤلفها المعنون **دورة الصفوة فى فرنسا** La Circulation des élites en France وهو مؤلف أكبره أستاذها وأشار إليه مراراً فى إعجاب . ولقد ميزت كولا بينسكا بين ثلاثة أنماط لدورة الصفوة . هناك أولاً : الدورة التى تحدث بين فئات أو جماعات مختلفة من الصفوة الحاكمة ذاتها ؛ وهناك ثانياً : الدورة التى تحدث بين الصفوة وبقية سكان المجتمع ، وهى قد تأخذ أحد شكلين ( ا ) إما أفراد من مستويات دنيا ينجحون فى الانضمام إلى الصفوة القائمة أو ( ب ) أفراد من مستويات دنيا يشكلون صفوات جديدة تدخل فى صراع القوة مع الصفوة القائمة . أما النمط الثالث من دورة الصفوة فلقد أفردت له كولا بينسكا دراسة تناولت فيها حدوث العمليتين الأخيرتين فى المجتمع الفرنسى خلال الفترة التى تنحصر فيما بين القرنين الحادى عشر والثامن عشر . وسنحاول فى موضع لاحق أن نناقش النتائج التى توصلت إليها كولا بينسكا فى هذا المجال .

أما المشكلة الثانية الكامنة فى تحليل باريتو فتتعلق بتفسيره لدورة الصفوة . فى بعض الأحيان نجده ينظر إلى الصفوات كما لو أنها تعبر عن مصالح اجتماعية معينة ، وأن دورة هذه الصفوات تحدث نتيجة لانهيار المصالح القائمة وظهور مصالح جديدة . لذلك نجد باريتو يقول : « كان على الأرستقراطيات العسكرية والدينية

والتجارية – باستثناءات ضئيلة لا يجدر الإشارة إليها – أن تشكل جزءاً من الصفوة الحاكمة، بل وصل بها الأمر – فى بعض الأحيان – إلى حد السيطرة على الصفوه الحاكمة بأكملها . . . ( **العقل والمجتمع** ، المجلد الثالث ، ص ١٤٣٠ ) وفى موضع آخر نجد باريتو – فى معرض مناقشته لظهور صفوات جديدة – يذهب إلى أن العمال الصناعيين فى إنجلترا قد شكلوا صفوه نقابية ( انظر الأنظمة الاشتراكية ، ص ص ٣٢ – ٣٣ ) . ونستطيع أن نجد فى مؤلف كولا بينسكا محاولة جادة لتطوير مثل هذا النوع من التفسير . ولقد أشارت إلى أمثلة عديدة لظهور صفوات فى فترات مختلفة من التاريخ الفرنسى كالطبقات التجارية ، والطبقات الصناعية ، والبرجوازية والمحامين ، ورجال المال .

ومن الواضح أن باريتو قد سعى إلى تفسير دورة الصفوة فى ضوء التغيرات التى تطرأ على الخصائص السيكولوجية لأفراد الصفوة من ناحيـــة وتلك التى تطرأ على الخصائص السيكولوجية للمستويات الدنيـــا من ناحية أخرى . بعبـــارة أخرى وكما يقول باريتو نفسه – فى ضوء التغيرات التى تطرأ على الرواسب التى تحدث داخل المستويين . فالأرستقراطيات – على حد تعبير باريتو – لا تتلاشى فقط فى إعداد أفرادها ، بل إنها « تنهار فى نوعيتها ؛ بمعنى أنها تفقد أخص خصائصها . ويترتب على ذلك ضآلة فى نسب الرواسب التى تمكن أفراد الأرستقراطيات من إحراز القوة والقبض على مقاليدها . وتفقد الطبقة الحاكمة خصائصها ويزداد ذوبانها بولوج أسمر الطبقات الدنيا إلى مستوى الطبقة الحاكمة » ( **العقل والمجتمع** ، المجلد الثالث ، ص ١٤٣٠ ) . ثم نجد باريتو مرة أخرى – فى معرض مناقشته لدورة الجماعات ككل – يذهب إلى أن الثورات تنشب نتيجة لتراكم عناصر الانهيار الكامنة فى المستويات العليا من المجتمع ، فى الوقت الذى تنمو فيه عناصر التفوق لدى المستويات الدنيا ( المرجع السابق ص ١٤٣١ ) . ولكى تقف على قيمة هذا التفسير الذى قدمه باريتو ، نجد من الضرورى أن نتناول هنا – وبإيجاز – مفهوم باريتو « للرواسب » residues . ففى مؤلفـــه **العقل والمجتمع** نجـــده يبدأ بإقامة تفرقة بين الأفعال المنطقية والأفعال غير المنطقية ( أو الأفعال « الرشيدة» و« الأفعال غير الرشيدة » إن أردنا تعبيراً أفضل ) للأفراد فى حياتهم الاجتماعية : فالأفعال المنطقية هى تلك الموجهة نحو تحقيق أهداف ممكنة والاستعانة بوسائل ملائمة تماماً لتحقيق

هذه الأهداف . أما الأفعال غير المنطقية فهى تلك التى ليست موجهة نحو تحقيق أية أهداف ، أو تلك الموجهة نحو تحقيق أهداف ممكنة ، ولكنها تستعين بوسائل لا تمكن من تحقيق هذه الأهداف . وينطلق باريتو من وجهة نظر مؤداها أن معظم الأفعال الإنسانية ليست منطقية(٢) ، ثم يواصل ساعياً إلى البحث عن القوى الكامنة وراء الأفعال غير المنطقية ، والطرق أو الأساليب التى من خلالها تتخذ شكل أفعال غير منطقية متكررة الحدوث . ولقد اكتشف باريتو وجود هذه القوى فى ستة « رواسب » أطلق عليها ( ١ ) راسب التكامل ( ٢ ) راسب استمرار الجماعات ودوامهما ( ٣ ) راسب الألفة الاجتماعية ( ٤ ) راسب النشاط ( ٥ ) راسب التكامل الشخصى ( ٦ ) وأخيراً راسب الجنس . أما الوسائل أو الطرق التى من خلالها تحدد هذه الرواسب الأفعال فتفترض ظهور أفعال منطقية عالجها باريتو تحت عنوان « المشتقات derivations » وهو مصطلح يشبه من بعض الوجوه مصطلح « الأيديولوجيات » عند ماركس . والملاحظ أن باريتو لم يعرف مصطلح المشتقات تعريفاً دقيقاً ، بل إنه استخدمه بطرق مختلفة لوصف الأحداث الاجتماعية(٣) . وفى الجزء الأخير من مؤلف **العقل والمجتمع** نجد باريتو يستعين فقط بالنوعين من المشتقات ، خاصة حينما حاول معالجة مشكلة دورة الصفوة معالجة شاملة . فهو يذهب إلى أن حكم الطبقة الحاكمة قد يتخذ أحد شكلين : أما أن يتحقق بطريقة ذكية مستترة ( حيث يسود راسب التكامل ) ، وإما أن يتحقق عن طريق القوة ( حيث يسود راسب استمرار الجماعات ودوامهما ) . وهنا نجد باريتو يعالج الراسبين الأول والثانى بوصفهما فئتين يمكن من خلالهما تصنيف كل الاتجاهات السياسية . وواقع الأمر أن الجانب الأكبر من معالجة باريتو للحياة السياسية تمثل محاولة مقصودة للتوفيق بين إطارة التصورى والبيانات المتعلقة بتاريخ المجتمعات الغربية . ويعد تصنيف باريتو هذا تصنيفاً بسيطاً ، خاصة إذا ما قارناه بالعدد الهائل من المفاهيم التى عرض لها فى الأجزاء الأولى من مؤلفه . تلك المفاهيم التى لا تكشف — فى حقيقة الأمر — عن أصالة وعمق . ويذكرنا النمطين الأساسيين للصفوة — وهما ما يعبر عنهما الراسبين الأول والثانى على التوالى — والمتمثلين فيما أطلق عليهما باريتو « بالمفكرين » speculators « والمحافظين » rentiers ، بالتفرقة التى أقامها ميكافيللى بين « الثعالب » و « الأسود » ، وإن كان باريتو قد خلع على

نمطيه طابعاً علمياً . وبغض النظر عن هذا الطابع العلمى ، فلا يزال النمطين اللذين قدمهما باريتو يثيران كثيراً من الشكوك . فعلى الرغم من المنهج العلمى الدقيق الذى استعان به باريتو فى تحليله لهذين النمطين ، إلا أنه لم يحاول الاستعانة بهذا المنهج العلمى فى إقامة تفرقة بين النمطين من الشخصية التى اعتقد أنهما يحددان الخصائص الواقعية لأنماط الصفوة ، بل إنه لم يحاول وصفهما وصفاً سيكولوجياً دقيقاً ، فضلا عن أنه لم يوضح عدم وجود أنماط أخرى للشخصية السياسية . وحتى لو سلمنا بوجود مثل هذه الأنماط من الشخصية ، والدور الذى تلعبه فى الحياة السياسية ، فسيتبقى بعد ذلك على باريتو أن يكشف عن أن التغيرات التى تطرأ على مشاعر وأفكار وعواطف أفراد الصفوة قد ظهرت جميعها مستقلة عن التغيرات الاجتماعية ، وأنها تؤدى — بالتالى — إلى إحداث دورة الصفوة . هذا ما لم يحاوله باريتو على الإطلاق ؛ بل حاول — بدلا من ذلك — الاستعانة ببعض الأمثلة التاريخية على تدهور الصفوات لكى يتوصل بعد ذلك إلى نتيجة مؤداها أن تغيراً دائماً وأصيلا يطرأ على « رواسب » هذه الصفوات .

وواقع الأمر أن معالجة باريتو لظهور الصفوات وتدهورها لم تكن بأكثر توفيقاً من معالجاته السابقة . فهو لم يحاول الجمع والتأليف بين كل الأمثلة المتاحة (حتى بالنسبة للفترات القصيرة) ، ولم يكشف عن الانتظام فى دورة الصفوة الذى يجب أن يكون مرتبطاً بالتغير فى العواطف مفترضاً أن الأخير يمكن أن يحدث مستقلا . ولم يقدم باريتو — فى الواقع — سوى أمثلة تاريخية استقاها من السياسة الإيطالية المعاصرة وتاريخ روما القديمة لكى يدعم القضايا العامة التى صاغها .

وأخيراً نجد باريتو لا يقدم حلا لكيفية ظهور وسقوط الجماعات الاجتماعية ، وكيفية ارتباط هاتين العمليتين فيما بينهما . فلقد ذهب إلى أنه إذا كانت الصفوة الحاكمة مفتوحة نسبياً للنبهاء من المستويات الدنيا ، فستكون لدى هذه الصفوة فرصة أفضل فى الاستمرار[٤] . وعلى العكس من ذلك فإن إحلال صفوة قائمة بصفوة أخرى يعنى فشل دورة المكونين للصفوة الأولى . وكنتيجة لذلك نجد باريتو يذهب إلى أن « الثورات تحدث بسبب التراكمات التى تحدث فى المستويات العليا من المجتمع ؛ سواء حدثت هذه التراكمات نتيجة لاتجاه دورة الطبقة الحاكمة نحو الهبوط ، أو لأسباب أخرى مثل ظهور عناصر الانهيار فى الرواسب التى تسند الاحتفاظ بالقوة ، أو أخيراً

نتيجة للخوف من استخدام القوة . وفى نفس الوقت الذى تبدو فيه عناصر الضعف واضحة لدى المستويات العليا . نجد عناصر التفوق تنمو لدى المستويات الدنيا من المجتمع ، ممتلكة بذلك الرواسب الملائمة لممارسة وظائف الحكومة والاستعداد الكافى لممارسة القوة ( **العقل والمجمع** ، المجلد الثالث ، ص ١٤٣١ ) . والواقع أن كتابات باريتو فى هذا الموضوع تخلو من شواهد جادة تدعم القضايا التى ذهب إليها ، سواء فيما يتعلق بدراسته المقارنة للثورات أو المجتمعات ، تلك المقارنات التى قصد بها توضيح الفروق الهامة فى مدى دورة الأفراد بين الصفوة واللاصفوة .

وبرغم صعوبة الحصول على البيانات الضرورية لعقد مثل هذه المقارنات ، إلا أن هناك أمثلة تاريخية لا تؤيد التعميم التى توصل إليه باريتو . فالهند — مثلا — تعد مجتمعاً ظل لفترة طويلة قائماً على شكل من التدرج جامد إلى حد بعيد ؛ ويترتب على ذلك أنه لم تكن هناك سوى حركة ضيئلة نسبيًّا من المستويات الدنيا فى المجتمع إلى صفوته . وبرغم أن الهند لم تشهد حتى العصر الحديث سوى حركات ثورية قليلة ، إلا أن واحدة منها لم تؤدى إلى إحلال صفوة بأخرى . وحتى لو سلمنا بحدوث ذلك فى المجتمعات الغربية الحديثة ، فسيكون من المفيد حينئذ أن نبحث عن العلاقة بين مقدار الحراك الاجتماعى وسيادة العواطف والنشاطات الثورية . إن من الصعب تفسير ظهور الصفوات وسقوطها ( سواء حدث ذلك من خلال تغيرات ثورية أو تدريجية ) بالاعتماد فقط على القيود المفروضة على الأفراد للوصول إلى الصفوة . وهنا نجد ضرورة لتحليل بعض من هذه « الأسباب الأخرى » التى ذكرها باريتو ، تلك التى لم يتناولها تناولا عميقاً .

وتعد دراسة ميرى كولابينسكا Kolabinska عن الصفوات فى فرنسا محاولة لإثبات صدق نظرية باريتو عن طريق تحليل عملية الدورة فى مجتمع بعينه . وفضلا عن أن هذه الدراسة لم تقدم لنا شواهد إمبيريقية أكثر مما تضمنه مؤلف باريتو فإنها استعانت بمنهج لا يتيح الاستشهاد التاريخى على أفضل نحو ممكن . فمع أنها فى كل مرحلة من مراحل التاريخ الفرنسى نجدها تستشهد بأمثلة على ظهور وأفول أفراد أو أسر معينة ، إلا أن ذلك لم يمكنها من الكشف عن أن أفراداً معينين قد تمكنوا من تغيير مراتبهم فى المجتمع الفرنسى خلال هذه المراحل ، فضلا عن أن

ذلك لم يعنها على توضيح مدى هذه الدورات ، وبالتالى عجزت كولابينسكا عن الربط بين حجم الدورة من ناحية والتغيرات التى تطرأ على النظام الاقتصادى أو السياسى من ناحية أخرى . ولم يحدث أن قدمت الباحثة شواهد كمية متعلقة بتمثيل المستويات الاجتماعية فى الصفوات ، إلا عند معالجتها للفترة الأخيرة التى تناولتها فى دراستها ، وهى الفترة التى تنحصر فيما بين سنتى ١٧١٥ — ١٧٨٩ . ومع ذلك فلقد كانت هذه الشواهد ضئيلة للغاية ، بل إنها فسرتها على نحو يثير الشكوك فى أهميتها ومغزاها . فلقد أشارت كولابينسكا فى أحد المواضع ( ص ٩٣ ) إلى أنه فى سنة ١٧٨٧ لم يكن خُمس كبار ضباط الفرسان ينتمون إلى النبالة ، وأن بعضاً منهم لم يحصل — بالفعل — على لقب النبالة ، وأن ذلك فى حد ذاته دليل على أن عامة الشعب قد بدأت تأخذ مكانها فى الصفوة العسكرية ، ولكن كولابينسكا ما لبثت أن ذهبت — فى الفصل اللاحق — إلى أن الصفوات الفرنسية — بما فى ذلك الصفوة العسكرية — قد أصبحت أكثر اتساعاً فى السنوات التى سبقت الثورة مباشرة ؛ كما اقتبست من كاتب آخر لكى تدلل على أن عدم توافر ألقاب النبالة لم يكن على الإطلاق دليلا يثبت أن الفرد قد انحدر من أصل غير نبيل ( ص ١٠٤ ) . ومن الأمور التى تستحق الذكر هنا أن كولابينسكا — التى أجريت بحثها قبل نشر مؤلف **العقل والمجتمع** — لم تكن مطالبة بالكشف عن العلاقة بين أقدار الأفراد الذين تتبعت حياتهم المهنية من ناحية ورواسبهم من ناحية أخرى ، كما أن تفسيرها لهذه الحركات قد تم — إلى حد كبير — فى ضوء نمو المصالح الاقتصادية الجديدة .

ولقد تناول عدد من الدارسين ظاهرة دورة الصفوة من منظور مختلف يفرض علينا ضرورة العودة إلى دراساتهم لكى نتعرف على طريقة معالجاتهم لكيفية ظهور هذه الدورة وأسبابها . فموسكا — مثلا — يصف دورة الصفوة فى أول كتاب نشر له بقوله : حينما تصبح الرغبة فى القيادة وممارسة القوة السياسية هما الشيئان الوحيدان اللذان ، يمتلكهما الحكام الشرعيون ، وحينما تتشكل طبقة أخرى خارج نطاق الطبقة الحاكمة . ثم تجد نفسها محرومة من القوة برغم قدرتها على المشاركة فى مسئوليات الحكم ، حينئذ يصبح هذا القانون عقبة فى طريق قوة أساسية ، وعليه بعد ذلك أن يختفى بشكل أو بآخر ( انظر : **نظرية الحكومة البرلمانية** ) . ونستطيع أن نجد صياغة أخرى لهذه

الفكرة فى مؤلف موسكا اللاحق بعنوان **مبادئ العلوم السياسية** Elementi di scienza politica حيث يقول : « يحدث عادة أن تنشأ داخل الطبقات الدنيا ، طبقة حاكمة أو أقلية قوية تكون معادية للطبقة المسيطرة على الحكم » . ولقد أشار موسكا — بالإضافة إلى هذا الشكل من الدورة والمتمثل فى الصراع بين الصفوات وإحلال الصفوة القديمة بأخرى جديدة — إلى شكل آخر من دورة الصفوة هو إعادة إحياء الصفوة القائمة عن طريق انضمام أفراد من الطبقات الدنيا إليها . وفى هذا السياق نجد موسكا يدرس مدى صعوبة الوصول إلى مستوى الصفوة . وقد دفعه ذلك إلى التمييز بين المجتمعات الحراكية والمجتمعات غير الحراكية مستنداً فى ذلك إلى مدى انفتاح الصفوة . وعلى النقيض من باريتو نجد موسكا يذهب إلى أن حجم الحركة بين المستويات الاجتماعية المختلفة يمثل أعظم خاصية للمجتمعات الرأسمالية الحديثة . ويدعم موسكا ذلك بقوله : « أصبحت مراتب الطبقات الحاكمة فى المجتمعات الأوربية الحديثة مفتوحة إلى حد كبير . فالحواجز التى كانت تحول بين أفراد الطبقات الدنيا وبين التحاقهم بالطبقات الأعلى قد تلاشت أو ضعفت إلى حد بعيد ، وأن تطور الدول من مرحلة السلطة المطلقة إلى مرحلة السلطة النيابية الحديثة قد ساعد على إتاحة الفرصة لمشاركة كل القوى السياسية فى حكم المجتمع وإدارته ( انظر : **الطبقة الحاكمة** ص ٤٧٤ ) .

وعلى الرغم مما سبق فلا يزال التفسير الذى كان يسعى إليه موسكا يعد من أهم جوانب معالجته لدورة الصفوة . فمع إشارته العارضة للخصائص الفكرية والأخلاقية لأعضاء الصفوة ، إلا أنه — على العكس من باريتو — لا يحاول خلع أهمية عظمى على هذه الخصائص السيكولوجية . فهو يذهب أولا إلى أن الظروف الاجتماعية هى التى تؤدى إلى ظهور مثل هذه الخصائص الفردية : «كالبسالة فى المعركة ، والتوغل فى الهجوم ، والصمود فى المقاومة ؛ وهى خصائص ظلت لفترة طويلة حكراً على الطبقات العليا . حقًّا قد تكون هناك فروق طبيعية أو فطرية بين الأفراد فى هذا المجال ، ولكن تأثير التقاليد والبيئة — قبل أى شىء آخر — هو الذى يجعل هذه الفروق عالية أو منخفضة أو حتى متوسطة فى أى جماعة كبيرة ( المرجع السابق ، ص ٦٤ ) . ثم نجد موسكا بعد ذلك — عند تفسيره لنشأة الصفوات وسقوطها — لا يشير إلا نادراً إلى مثل هذه الخصائص الفردية ، ذلك لأنه فسر هذه الظواهر فى ضوء نشأة المصالح

والمثاليات الجديدة فى المجتمع ، وفى ضوء ظهور مشكلات جديدة أيضاً . وفى هذا الصدد يقول موسكا : « أن ما سنراه هو أنه حالما يحدث تغير فى ميزان القوى السياسية ؛ ( أى حينما تُستشعر الحاجة بأن القوى الجديدة يجب أن تدعم وتؤكد نفسها فى حكم وإدارة الدولة ، وأن القوى القديمة قد أخذت — بالتالى — تفقد أهميتها أو يتغير توزيعها ) فإن الطريقة أو الوسيلة التى بمقتضاها تتشكل الطبقة الحاكمة لا بد وأن تتغير بالتالى . وإذا ما نما مصدر جديد للثروة ، أو زادت الأهمية العملية لنوع معين من المعرفة أو أنها دين قديم ظهر دين جديد . أو انتشرت أفكار جديدة ، فإن الطبقة الحاكمة ستكون حينئذ عرضه للتفكك والانهيار » ( المرجع السابق ص ٦٥ ) . ولقد ذكر ميزيل[٥] Meisel — وبحق — أن معالجة موسكا قد جعلته قريباً جداً من الأفكار الماركسية ، وأنه لما كان واعياً بهذا الخطر ، فإنه قد بذل جهوداً مستميتة لكى يفرق بين نظريته ونظرية ماركس عن طريق تأكيد قصور التفسير الاقتصادى للتاريخ ، وإبراز الدور الذى تلعبه الأفكار الأخلاقية والدينية فى إحداث التغير الاجتماعى . والواقع أن موقف موسكا من هذه النقطة لا يختلف كثيراً عن موقف ماكس فيبر ، خاصة فيما يتعلق برفض التفسير الاقتصادى للتاريخ . ومع ذلك فإن موسكا يبدو وكأنه أقل إستعداداً من فيبر فى إقرار تأثير فكر ماركس عليه ؛ وهذا يعود فى حقيقة الأمر إلى أن موسكا قد أظهر عداوته للحركة العمالية وللاشتراكية بوجه عام .

وهناك عالمان آخران تناولا فى أعمالهما مشكلة دورة الصفوة على نحو يجعلنا نفرد لهما حيزاً نعرض فيه كيفية معالجتهما لهذه المشكلة . أما العالم الأول وهو المؤرخ البلجيكى هنرى بيرن Pirenne فلقد طور فى مقال له بعنوان « مراحل التاريخ الاجتماعى للرأسمالية »[٦] Les pèriodes de e'histoire sociale du Capitalisme فرضاً مؤداه أن كل مرحلة مميزة من مراحل تطور الرأسمالية ؛ كانت تتميز بسيطرة طبقة مختلفة من الرأسماليين : « فبحدوث التغير فى النمو الاقتصادى ، يحدث انقطاع فى الاستمرار ، ذلك أن الرأسماليين الذين ظلوا يسيطرون على الاقتصاد حتى تلك النقطة التى سبقت الانقطاع قد أصبحوا عاجزين عن مواءمة أنفسهم مع الظروف التى نتجت عن الحاجات التى لم تكن معروفة قبل انقطاع الاستمرار ، وهى ظروف تقتضى ظهور وسائل جديدة لإشباعهم . وما يلبث هؤلاء الرأسماليون أن يعلنون

تقاعدهم . ساعين إلى اتخاذ وضع الأرستقراطية حتى يستطيعوا المشاركة فى إدراة شئون المجتمع والإسهام فقط بتقديم رأس المال . وتظهر بعد ذلك فئة من الناس تتصف بالجسارة والإقدام على إنجاز المشروعات لكى تحتل مكان فئة الرأسماليين القدامى ... » .
ولقد ميز بيرن بين أربعة فترات أساسية حدثت فيها مثل هذه التحولات هى : ظهور تجار المدن ابتداء من القرن الحادى عشر ، ونمو التجارة الدولية ، فى القرن السادس عشر ، وأخيراً الثورة الصناعية فى القرن الثامن عشر . وبعد أن أقام بيرن هذه التفرقة أوضح أنه عند كل نقاط التحول هذه ، ظهرت مجموعات جديدة من أفراد المستويات الدنيا فى المجتمع ، ما لبثت أن أصبحت تنتزع مجالات النشاط الاقتصادى .

ونستطيع أن نجد فى مقال شهير لشومبيتر Schumpeter بعنوان **الطبقات الاجتماعية فى وسط متجانس عنصرياً** Social classes in an ethnically homogeneous milieu[8]، وجهات نظر متماثلة لتلك التى أبداها بيرن . فشومبيتر يميز بوضوح بين أنماط مختلفة من الدورة ، خاصة فى الأجزاء التى خصصها من مقاله لمعالجة « ظهور وانهيار الأسر داخل الطبقة » ، و « الحركة عبر الخطوط الطبقية » ، و« ظهور وانهيار الطبقات ككل » . ومن النقاط البالغة القيمة فى دراسة شومبيتر أنه اهتم — فى وقت واحد — بدراسة العوامل الفردية والاجتماعية المؤثرة على دورة الصفوة . فعند معالجته لحركة الأسر عبر الطبقات نجده يذهب إلى أن عملية الصعود الاجتماعى تتأثر — إذا ما نحينا عملية الصدفة جانباً — بنشاط الفرد وذكائه ، فى الوقت الذى تتأثر فيه بالظروف الاجتماعية مثل انفتاح الطبقة العليا وفرص القيام بمشروعات فى ميادين جديدة من النشاط الاقتصادى . وبالمثل نجد شومبيتر — عند معالجته لظهور وانهيار الطبقات ككل — يمنح خصائص الأفراد وزناً معيناً ، ولكنه يؤكد أن التأثير الأعظم فى هذا المجال يأتى عن طريق التغيرات البنائية المؤثرة على وظائف جماعات الصفوة . « ... ذلك أن وضع كل طبقة داخل البناء الاجتماعى العام يتوقف — من ناحية — على الأهمية المخلوعة على وظيفة هذا الوضع ، وعلى درجة نجاح الطبقة فى أداء هذه الوظيفة من ناحية أخرى » . ولكى يوضح شومبيتر هذه العملية ، نجده يدرس ظهور النبالة المحاربة فى ألمانيا ثم إنهيارها اللاحق ابتداء من نهاية القرن الرابع عشر نتيجة للتطور الذى طرأ على الجهاز الإدارى ثم شيوع توريث الأرض . أما العوامل الكامنة

وراء هذا الانهيار فتتمثل فى ضعف الأهمية الاجتماعية لوظيفة الكفاح الفردى ، ( أى نزع السلاح داخل المجتمع ) والتغيرات الإقتصادية التى لاءمت ظهور ملكيات زراعية واسعة .

والملاحظ أن الدراسات التى عرضنا لها قد سعت إلى الإسهام – بطريقة معينة – فى فهم التغير السياسى ، سواء كان ذلك بتحليل التغيرات التى تطرأ على طاقم التنظيمات الرسمية الحكومية ، أو تفسير التقلبات التى تطرأ على قوة أو تأثير جماعات معينة فى المجتمع . فإلى أى مدى نجحت هذه الدراسات فى صوغ المشكلات الأساسية وفى تقديم شواهد تدعم النتائج التى توصلت إليها ؟ هناك فى الواقع فروق واسعة بين الاتجاه الذى تبناه باريتو وذلك انطلق منه كل من موسكا وبيرن وشومبيتر . فباريتو يكرس جل اهتمامه لدراسة دورة الأفراد بين الصفوة واللاصفوة ، ومن ثم نجد أن اهتمامه بتحدد مباشرة نتيجة لاختياره لمشكلة « التوازن الاجتماعى » بوصفها الموضوع الأساسى لبحثه . ولقد سعى باريتو – شأنه فى ذلك شأن الوظيفيين المحدثين – إلى دراسة تلك العوامل التى من شأنها المحافظة على وجود مجتمع أو نمط معين من المجتمعات . كذلك يشبه باريتو الوظيفيين المحدثين فى استبعاده الصريح من مجال دراسته أية محاولة لبحث الفروق الأساسية بين أنماط المجتمعات أو تحليل أسباب التغير من نمط معين من المجتمعات إلى نمط آخر . والواقع أننا لا نلحظ فى الصور التاريخية التى قدمها باريتو أية تحولات حقيقية فى البناء الاجتماعى ، بل أننا نجد فقط حركة دائرية لا نهاية لها ؛ فيها تستعيد الصفوة المنهارة حيويتها عن طريق انضمام عناصر جديدة من المستويات الاجتماعية الدنيا إليها ، أو عن طريق تدهور الصفوة القائمة وإحلالها بصفوة جديدة تشكلت – أصلا – من نفس هذه العناصر فى ظروف لم يكن ممكن لها أن تلتحق بالصفوة القائمة . ويذهب باريتو إلى أن شكل المجتمع يظل خلال كل هذه الحركات ثابتاً لا يتغير ؛ طالما أن المجتمع يمثل – فى المحل الأول – حكم صفوة قليلة العدد لأغلبية كثيرة العدد . وليس هناك بعد ذلك ما يبرر التساؤل – من وجهة النظر التى يتبناها باريتو – عما إذا كانت هناك تغيرات تاريخية فى بناء الصفوة ونظرتها الثقافية أم أن هناك تغيرات فى العلاقات بين الصفوة والجماهير ؛ ذلك أن باريتو حينما يمس مشكلات كهذه نجده على الفور يعيد تأكيد النغمة الأساسية

فى دراسته وهى التحليل العام المجدد غير التاريخى لظروف التوازن الاجتماعى .

وعلى الرغم من أن موسكا وبيرن وشومبيتر قد اختلفوا فيما بينهم حول بعض النقاط ، إلا أنهم – على النقيض التام من باريتو – أقروا أن الجماعات الاجتماعية قد تتشكل فى المجتمع نتيجة لتغيرات اقتصادية أو سياسية ، وأن مثل هذه الجماعات قد تزيد بالتالى من تأثيرها الاجتماعى إلى المدى الذى تزداد فيه حيوية النشاطات التى تمارسها بالنسبة للمجتمع ككل ، وأن هذه النشاطات قد تؤدى إلى إحداث تغيرات فى النظام السياسى وفى البناء الاجتماعى ككل . ويكشف اهتمام هؤلاء العلماء الثلاث بظهور وانهيار الجماعات الإجتماعية ، وعلى الأخص تلك المميزة بوظائفها الاقتصادية ، يكشف عن التأثير الملحوظ لنظرية ماركس فى الطبقات . ويبدو هذا التأثير واضحاً أيضاً ، عندما فضل هؤلاء العلماء مصطلح « الطبقة » على مصطلح « الصفوة » لوصف هذه الجماعات ولتقديم نموذج تصورى للمجتمع ، فيه تسود إمكانية التباين البنائى والتاريخى للطبقة إذا ما قورنت بالتفرقة العامة الجامدة التى تقوم على الصفوة الحاكمة والجماهير . ويكاد يكون مؤلف موسكا هو الوحيد الذى أفسح مجالا لمفهومى « الصفوة – الجماهير » ؛ ولكن موسكا ما لبث أن تخلى عن هذين المفهومين – كما أشرت فى موضع سابق – عندما بدأ فى تحليل النظم السياسية فى المجتمعات الحديثة . ولست أقصد بما سبق أن هؤلاء العلماء قد تجاهلوا تماماً دورة الأفراد بين جماعات الصفوة ( أو الطبقة العليا ) والمستويات الدنيا من المجتمع عند تناولهم لحركة هذه الجماعات ؛ فشومبيتر – على نحو ما رأينا – أقام تفرقة دقيقة بين أنماط مختلفة من الدورة ، وكذلك الحال موسكا : وإن كانت تفرقة الأخير أقل تحديداً وحسما . ويكاد يكون بيرن هو الوحيد الذى كرس اهتمامه – فى دراسته ذات الطابع الخاص – لبحث تكون الطبقات الجديدة ونموها . وبرغم ذلك نجد هؤلاء العلماء الثلاث يختلفون عن باريتو اختلافاً ملحوظاً حول هذه النقطة ، ذلك أن هؤلاء العلماء قد سعوا ( كما أوضح شومبيتر ) إلى تفسير دورة الأفراد والأسر داخل نسق الطبقة ، مستندين فى ذلك إلى خصائص البناء الطبقى ذاته أكثر من استنادهم إلى الفروق الفردية فى القدرات والاستعدادات .

ولعل أهم ما يميز هذا التصور لدورة الصفوة هو أنه يفرد مجالا للتطور التاريخى

الحقيقى – على الأقل داخل نطاق الحضارة الغربية – لطبيعة الصفوة وعلاقاتها ببقية قطاعات المجتمع ؛ فضلا عن أن التصور بقبل الفكرة التى مؤداها : أن التغيرات التى تطرأ على التكنولوجيا والثقافة العامة قد أدت إلى ظهور أشكال مختلفة من البناء الطبقى والقوة السياسية .

وعلى الرغم من أن كتابات موسكا وبيرن وشومبيتر تقدم لنا تحليلا متسقاً وتفسيراً مترابطاً لدورة الصفوة خاصة إذا ما قارناها بكتابات باريتو ، إلا أن دراساتهم تعانى بوجه عام من ثغرات عديدة . ولعل أوضح هذه الثغرات افتقاد هذه الدراسات لمنهج ملائم للبحث . فلم تحاول واحدة منها البحث عن وجود أية علاقة بين مقدار دورة الأفراد والجماعات فى المجتمع من ناحية ومدى التغيرات التى تطرأ على الأنساق الاقتصادية والسياسية والثقافية من ناحية أخرى . وهذا يعود إلى أن هذه الدراسات لم تقدم مقارنات منظمة بين المجتمعات ، كما أنها لم تقدم لنا قياساً دقيقاً للظواهر التى تتناولها . حقاً لقد أفلح كل من باريتو وموسكا وكولا بينسكا وبيرن وشومبيتر فى الكشف عن أن بعض الأفراد يغيرون أوضاعهم الطبقية أو يتحركون بين الصفوة واللاصفوة ؛ كما قدم هؤلاء العلماء أمثلة عديدة لأفراد استطاعوا صعود السلم الأجتماعى ، لكن ذلك كله لايزودنا – بالفعل – بما نحن فى حاجة إليه . إن الشيء الهام فى هذا المجال هو معرفة نسبة أعضاء الصفوة الذين أتوا من المستويات الدنيا ، ونسبة القادرين من أفراد المستويات الدنيا على تحقيق صعود اجتماعى . وواقع الأمر أن ما يقدمه هذا النوع من المنهج التاريخى لا يعدوا أن يكون تضخيما فى حجم ومدى الدورة فى المجتمع . ولقد أوضح وليام ميلر Miler أن المؤرخين الذين عالجوا جانباً واحداً من جوانب الالتحاق بالصفوة خلال فترة حديثة من التاريخ الأمريكى قد بالغوا إلى حد كبير فى نسبة أصحاب المشروعات الكبيرة الذين جاءوا من المستويات الدنيا فى المجتمع ؛ « ذلك أن كل التعميمات التى أسهمت فى إقامة هذا النموذج ( أى نموذج الالتحاق بصفوة كبار رجال الأعمال ) قد استندت إلى عدد قليل من تواريخ الحياة . . .ومن ثم فاذا كان علينا أن نقرأ شيئاً عن حياه كبار رجال الأعمال . . . فإننا لا نملك إلا أن نبحث – عبثاً – عن الطبقة العاملة أو الأصول الاجتماعية الأجنبية[٩] » . ومن الواضح أن القياس الدقيق لدورة الأفراد بين الصفوة واللاصفوة ( وهو ما يشكل جزءاً مما يطلق

عليه علماء الاجتماع المحدثون بالحراك الاجتماعى ) ينطوى على مشكلات صعبة حتى بالنسبة للمجتمعات الحديثة . ونستطيع أن نجد إشارة لبعض هذه المشكلات فى دراسة حديثة تناولت الحراك الاجتماعى على أساس مقارن[١٠] . والواقع أننا لو نحينا جانباً المشكلات العامة المتعلقة بالقياس ، فإننا سنجد مشكلات معينة تنشأ عن التباين فى حجم الصفوات من مجتمع لآخر ، وعن الاختلاف فى البناء الطبقى للمجتمعات ، وهو بناء يعكس تفاوتاً ملحوظاً فى نسب السكان العاملين فى الزراعة والصناعة ، أو فى المهن اليدوية وغير اليدوية .

وإذا ما تأملنا مشكلات القياس بوجه عام ، استطعنا التوصل بسهولة ، إلى استنتاج مؤداه : أن التفرقة بين الصفوة واللاصفوة — على النحو الذى ذهب إليه باريتو — ليست كافية على الإطلاق ؛ ذلك أن أية محاولة لحساب معدل الحركة من قطاعات مختلفة فى المجتمع إلى مستوى الصفوة لن تكون لها دلالة حقيقية ، إلا إذا حصلنا على بيانات تتناول حجم الصفوة وبنائها ، والبناء الطبقى بوجه عام فى مجتمع معين . وبرغم ذلك فبالإمكان فى المجتمعات الحديثة أن نجرى دراسة عن دورة الصفوة مستعينين ببيانات عادة ما تكون متضمنة فى المسوح القومية ، أو بإجراء دراسات ، مركزة تتناول صفوات معينة . أما إذا انتقلنا إلى الدراسات التاريخية التى تتناول دورة الصفوة ، فإننا سنجد أن عملية جمع البيانات ذاتها تمثل مشكلة صعبة لم يحاول رواد دراسة الصفوة مواجهتها مواجهة جدية . وتعود قلة البيانات المتاحة — فى جانب كبير منها — إلى الحقيقة التى مؤداها ، أن المؤرخين ظلوا لفترة طويلة لا يهتمون بهذا النوع من البحوث الكمية ، وأن التاريخ الإجتماعى — الذى هو أدعى إلى الاهتمام بهذه المشكلات — ظل هو الآخر بعيداً عن الاهتمام بالجوانب الكمية من الواقع الاجتماعى . وكما قال وليام ميلر فى مقاله الذى أشرت إليه قبل قليل : « قد يفترض البعض أن المؤرخين الذين اهتموا اهتماماً كبيراً بنشأة الطبقات الحاكمة كانوا من أوائل الذين درسوا مشكلات الانضمام إلى الصفوه دراسة منظمة . وتعد هذه المشكلة من المشكلات البالغة الأهمية فى بلد كالولايات المتحدة الأمريكية لم تعرف نظام الطائفة ، ولم تشهد تسلسلات اجتماعية قانونية قائمة على الوراثة . ومع ذلك كله نجد أن معظم المؤرخين الأمريكيين قد تجنبوا هذه المشكلات منصرفين إلى مشكلات

أخرى ظنوا أنها أكثر أهمية »[١١] . ولقد أشارت دراسات صفوة رجال الأعمال التى عرضها ميلر فى المؤلف الذى حرره . ودراسة حديثة عن جماعة « المتعلمين» فى الصين[١٢] ، وكذلك الدراسات العديدة التى تناولت الصفوة السياسة فى أقطار مختلفة[١٣] ، أشارت جميعها إلى إمكانية اكتشاف بعض البيانات التاريخية الضرورية . لكن ذلك لا يجعلنا نغفل حقيقة هامة هى ؛ أنه إذا كان بالإمكان الحصول على بيانات تتناول أقطار وفترات مختلفة ، إلا أنه سيكون من العسير علينا تحديد مقدار الحركة من الصفوة وإليها .

وحتى إذا تمكنا من الحصول على بيانات دقيقة إلى حد ما عن دورة الصفوة فى عدد كبير من المجتمعات ، فسيكون من الضرورى حينئذ — إذا ما أردنا توضيح العلاقة بين هذه الدورة والظواهر الأجتماعية الأخرى — أن نقوم بمحاولة لم يقم بها أحد من الرعيل الأول فى دراسة الصفوة وهى عقد مقارنات شاملة ومنظمة بين المجتمعات . ولقد ذهب باريتو إلى أن دورة الأفراد بين الصفوة واللاصفوة تعد دورة دائمة وتمثل ظاهرة منتظمة . فهل هذا صحيح ؟ هل هناك بالفعل فروق حقيقية بين المجتمعات فيما يتعلق بمعدل الدورة ؟ وإذا كان ذلك كذلك فما هى الأسباب الكامنة وراء هذه الفروق ، وما هى آثارها على الجانب السياسى ؟ أما موسكا وآخرون فقد ذهبوا إلى أن معدل الدورة مرتفع جداً فى المجتمعات الحديثة وأن الدول النيابية الحديثة — كما يقول موسكا — « قد أتاحت لكل القوى السياسية فرصة المشاركة فى إدارة المجتمع وتوجيهه » . وعلى الرغم من أن البحوث التى أشرنا إليها قبل قليل لا تدعم وجهة النظر هذه ، إلا أنه يمكن القول بصفة عامة أن المجتمعات الصناعية الحديثة تشهد حراكاً أشد وأعمق من ذلك الذى تشهده المجتمعات الأخرى . وثمة نقطة أخرى يمكننا إثارتها هنا وتتصل بالعلاقة بين الحراك الفردى وظهور وانهيار الصفوات والطبقات . وتقودنا هذه النقطة إلى طرح سؤال آخر هو : هل صحيح — كما ذهب باريتو — أن الثورات تنشب حينما يكون معدل دورة الأفراد ضيئلا جداً ؟ الواقع أن من الصعب إيجاد حلول مرضية للمشكلات التى تتضمنها الأسئلة السابقة ، خاصة إذا ما أخذنا فى اعتبارنا التراث الحالى فى موضوع الصفوة ، وإذا ما علمنا أيضاً أن علماء الصفوة الأوائل لم يقدموا أكثر من أحكام وصفية تقديرية .

ولقد سبق أن لاحظنا كيف أن باريتو قد وجه جل اهتمامه لدراسة حركة الأفراد داخل دورة الصفوة . أما العلماء الآخرون — الذين عالجوا حركة الجماعات بشيء من التفصيل — فلم يذهبوا إلى أبعد مما ذهب إليه ماركس بالفعل ، خاصة عند تحليله لنشأة الطبقات الاجتماعية وتطورها . والمؤكد أن هؤلاء العلماء قد منحوا فكرة ظهور مصالح جديدة فى المجتمع أهمية كبرى . فمفهوم « القوى الاجتماعية» عند موسكا يشبه إلى حد كبير مفهوم « المصالح الطبقية» عند ماركس . أما بيرن فقد اهتم اهتماماً خاصًّا بظهور جماعات جديدة من الرأسماليين ، بينما حاول شومبيتر تفسير انهيار النبالة العسكرية فى ضوء عوامل اقتصادية خالصة . وحينما ابتعد هؤلاء العلماء عن الماركسية ، فإن ذلك كان بهدف التحليل الدقيق لنمو الجماعات الفرعية النابعة من الطبقات الاجتماعية الأساسية ( كالجماعات المهنية ) ، والامتناع عن الدخول فى أية مناقشات تتناول إمكانية تحقيق مجتمع لا طبقى . وعلى الرغم من أن موسكا قد أكد بقوة الدور الذى تلعبه العوامل الثقافية والدينية فى خلق « قوى اجتماعية » . إلا أنه يتناول حالات تاريخية معينة كان من الممكن أن تعينه على إثبات أن هذه العوامل قد تلعب دوراً هامًّا فى إحداث تغيرات على البناء الاجتماعى . أما شومبيتر فلقد أوضح فى مؤلف لاحق بعنوان **الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية** Capitalism, Socialism and Democracy التغيرات الثقافية التى تؤدى إلى انهيار الرأسمالية ، وإن كان قد درس هذه التغيرات بوصفها تغيرات ثانوية معتمدة — إلى حد كبير — على التغيرات التى تطرأ على النظام الاقتصادى .

وهناك نقطة هامة لم يستطع هؤلاء العلماء معالجتها بنفس الاهتمام الذى عالجها به ماركس ، هى طبيعة التغيرات الثورية وأسبابها فى المجتمع . والواقع أن هذه النقطة لا تزال بحاجة إلى تبنى منظور أوسع من ذلك الذى تبناه ماركس عندما اهتم بتحليل ثورات القرن التاسع عشر . فعند ظهور الجماعات الاجتماعية وتدهورها يمكننا أن نلحظ عمليتين أساسيتين : الأولى تتمثل فى حصول أفراد المستوى الاجتماعى الجديد — بشكل تدريجى — على أوضاع القوة . وقد يحدث ذلك من خلال التحالف مع الصفوة الصاعدة والحكام القائمين فى المجتمع . وأعتقد أن دراسة أسباب ظهور الصفوات تحليل اختلاف أنماط دوراتها تمثل — فى الوقت الراهن — هدفا لا يجب للدراسات السياسية

أن تتغافله . فباريتو لم يقدم أكثر من إشارة عابرة إلى هذه المشكلة ؛ أما موسكا فعلى الرغم من أنه قد خص فى مؤلفه **الطبقة الحاكمة** فصلا كاملا لدراسة موضوع الثورة ، إلا أن هذا الفصل يعد من أكثر أجزاء مؤلفه تخيباً للآمال ؛ لأنه لم يُضمن هذا الفصل سوى عرض وصفى خالص لفترات ثورية محدودة جداً . ولا يمكن الزعم بأن أعمال علماء الاجتماع الآخرين (الذين أتو بعد ماركس) قد أسهمت بالكثير ، فى تفسير التغيرات الثورية ، على الرغم من وفرة البيانات التى شهدها القرن الذى نعيشه الآن ، وهوقرن الثورة بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان . ولم تظهر خلال السنوات الأخيرة مناقشة شاملة منظمة لهذه المشكلات إلا فى كتاب برنتـــون Brinton بعنـــوان **تشريح الثورة**[١٤] The Anatomy of Revolution ففى هذا المؤلف يميز برنتون بين أربعة ظروف تلائم التغير الثورى هى : التقدم الاقتصادى فى المجتمع ، والانقسامات الطبقية الحادة ، وتجنيب المثقفين للطبقة الحاكمة . والملاحظ أن هذه الظروف لا تختلف اختلافاً واسعاً عن الظروف التى أشار إليها ماركس فى مواضع مختلفة وخاصة فى كتاباته الأولى ، إلا إذا استثنينا أن فكره تكون الطبقة الثورية ذاتها قد نالت اهتماماً أقل . وتمثل الظروف التى أوضحها برنتون إطاراً يمكن أن يكون موجهاً لدراسة مقارنة دقيقة . وتبدو فائدة هذا الإطار التصورى واضحة إذا ما طبق على ثورات القرن العشرين ، تلك الثورات التى اندلعت فى أقطار متخلفة صناعياً تتوافر فيها كثيراً من الخصائص التى ذكرها برنتون : انقسامات طبقية حادة ناجمة عن الفروق الشاسعة بين الأغنياء والفقراء ، وزيادة تأثير المثقفين ذوى الميول الغربية والذين يزدادون تأثراً بالماركسية ، وأخيراً عجز الجماعات الحاكمة التقليدية عن مواجهة المشكلات الاقتصادية الحاده نتيجة التأثير الذى تمارسه المجتمعات الأكثر تقدماً .

وهناك نقطة هامة تظهر على الفور عند تأملنا للكتابات الحديثة فى هذا الموضوع وتؤكد نظرية ماركس إلى حد ما وهى ؛ أنه لا يمكن تفسير الثورات الحديثة فى ضوء نشاطات الصفوات الصغيرة الحجم ؛ ذلك أن هذه الثورات لا تحدث إلا عن طريق الطبقات ككل . وإذن فالطبقات تمثل القوة الموجهة ، أما قادة الصفوة فيظهرون — إلى حد ما — من خلال عملية تشكل الطبقة وتطورها ، أى أن الصفوة لا تخلق بذاتها

الطبقة ، كما أنها لا تسهم فى إحداث الحركة الثورية . وينطبق هذا — فيما أعتقد — على حالة التغيرات التدريجية التى تطرأ على أوضاع الجماعات داخل نطاق التدرج الاجتماعى . ولما كانت أحجام الجماعات الكبيرة المختلفة عرضة للتغير ، فإن ذلك قد يؤدى فى نهاية الأمر إلى تشكل صفوات جديدة قد تستطيع بمرور الزمن أن تجبر الصفوات القائمة على التنازل لها عن نصيب من قوتها السياسية .

وتفرض علينا دراسة دورة الجماعات — شأنها فى ذلك شأن دراسة دورة الأفراد — مشكلات عديدة تتعلق بجمع البيانات ؛ ذلك أن هذين النوعين من الدراسة يتداخلان ويعكسان مشكلات واحدة . وتنشأ هذه المشكلات عندما نحاول تتبع حركة الأفراد لكى نلقى الضوء بعد ذلك على تشكل الجماعات الاجتماعية الجديدة أو انهيار ، الجماعات الاجتماعية وتدهورها ؛ ذلك لأن تواريخ هذه الجماعات غالباً ما تكون مدونة فى نصوص قانونية ، ولأن من الممكن الحصول على بيانات تتعلق بنظم وأنساق اجتماعية أخرى كنظام الملكية الزراعية أو التنظيمات الدينية أو العسكرية .

وأياً كانت النقطة التى نود دراستها ، فستكون لدينا دائماً فرصة تزويد البيانات التاريخية بدراسات الحركات الاجتماعية التى حدثت خلال القرن العشرين ، تلك الدراسات التى لم تكن فى متناول أيدى الرعيل الأول من علماء الصفوة . ومن حسن الحظ أن موضوع دورة الصفوه فى المجتمعات الصناعية قد حظى خلال العقدين الماضيين بدراسات وبحوث عديدة ، وأن هناك أملا كبيراً فى أن تجرى دراسات مقابلة فى أقطار العالم الثالث . والنظره العابرة للتراث المتراكم المتعلق بأنماط عديدة ومختلفة من المجتمعات تشير إلى أن بالإمكان صياغة تعميمات مستندة إلى أرض صلبة ، تعميمات أقوى وأشمل من تلك كشفنا عن قصورها قبل قليل .

# المراجع والحواشى

(١) The Mind and Society, III, p. 1430.

نستطيع أن نجد إشارة لهذه الفكرة – بعبارات مختلفة – فى كتابه Les systemes socialistes, pp. 28 - 30.

(٢) يعد المجالان الاقتصادى والعلمى – من وجهة نظر باريتو – هما المجالين الأساسيين للفعل العقلى. ولقد بالغ باريتو فى مدى رشد السلوك فى هذين المجالين ، وعلى الأخص فى المجال الأول . وفى نفس الوقت نجد باريتو يقلل من درجة رشد السلوك فى الإشكال الأخرى للفعل الاجتماعى وعلى الأخص السياسة .

(٣) قدم موريس جينزبرج Ginsberg فى مقال بعنوان علم الاجتماع عند باريتو نقداً مطولا لمفهوم الرواسب ، حيث أوضح أن هذا المفهوم قد أسهم فى زيادة غموض وعدم كفاءة أفكار باريتو . أنظر مؤلف جينز برج بعنوان Reason and Unreason in Scioety.

(٤) Cf kolabinska, op. cit., p. 9.

« وعموماً فإن الصفوات التى تتقبل عناصر خارجية تكون فى وضع أفضل يمكنها من الاستمرار إذا ما قورنت بتلك التى ترفض مثل هذه العناصر » .

(٥) See above, p. 32.

(٦) Bulletin de e'Académie royale de Belgique, mai, 1914.

هذا وقد ظهرت ترجمة انجليزية لبعض أجزاء هذا المؤلف فى American Historical Review, April, 1914.

(٧) لا يؤثر على مناقشتنا هنا الحقيقة التى مؤداها أن بيرن قد اكتشف نشأة هذا التطور فى فترة مبكرة نسبياً هى القرن الحادى عشر .

(٨) نشرت لأول مرة فى : Archiv für Sozialwissenschaft and Sozialpolitik, vol. 57, 1927.

ولقد ظهرت ترجمة إنجليزية لهذا المقال فى كتاب شومبيتر بعنوان الإمبريالية والطبقات الاجتماعية Imperialism and Social Classes.

(٩) William Miller, «American Historians and the Business Elite», in Williaim Miller (ed.) Men in Business. ولقد أكدت وجهة النظر هذه دراسة مقارنة للالتحاق بالصفوات ، حيث توصلت إلى أنه ليست هناك دولة واحدة من بين أربعة عشر دولة – أمكن الحصول على بيانات منها – قد شهدت حركة ملحوظة من المستويات اليدوية إلى المستويات العليا . أنظر : S.M. Miller, «Comparative Social Mobility,» Current Sociology, IX (1), 1960.

(١٠) S.M. Miller., op. cit.

(١١) op. cit., p. 309.

(١٢) Robert M. Marsh, The Mandarins: The Circulation of Elites in China, 1600-1900.

(١٣) انظر على وجه الخصوص : W.L. Guttsman, The British Political Elite

وكذلك دراسة ماتى دوجان : Dogan في : Dwaine Marvick (ed.) Political Decision - makers.

(١٤) انظر أيضاً مقال جوتشوك Gottschalk بعنوان : Causes of Revolution American Journal of Sociology, L (1), 1944.

وللحصول على عرض موجز للمشكلات والتراث انظر Ralf Dahrendorf, «Uber einige Probleme der soziologischen Theorie der Revolution,» European Journal of Sociology, II (1), 1961.

# الفصل الرابع

## المثقفون والمديرون والبيروقراطيون

بإمكاننا أن نميز ثلاث صفوات من بين الجماعات الاجتماعية التي تشغل مكان الصدارة في التغيرات الاجتماعية والسياسية الهائلة التي حدثت خلال القرن العشرين ، وهذه الصفوات هي : المثقفون ، ومديرو الصناعة ، وكبار موظفي الحكومة — وهي غالباً ما ينظر إليها على أنها وريثة وظائف الطبقات الحاكمة القديمة ، كما أنها العامل الحيوي في خلق أشكال جديدة للمجتمع . فما هي الأهمية التي اكتسبتها في المبادءة بالتغيرات ؟ وإلى أي مدى تعتبر نتاجاً لغيرها من التغيرات الأساسية في المجتمع ، أو ممثلة لمصالح أخرى أكثر قوة ؟ لعلنا نلتزم الوضوح منذ البداية فنقول : إن إضفاء أي صفة من صفات التأثير الكبير على جماعات الصفوة هذه يرجع في المحل الأول إلى قبول النظرية العامة في الصفوة ، وينشأ مباشرة من نقد الماركسية الذي تزعمته هذه النظرية ؛ ذلك أن وجهة النظر الماركسية تسلم بأن الواقعة البالغة الأهمية في التاريخ الغربي الحديث هي ظهور الطبقة العاملة كقوة اجتماعية جديدة ، على حين أن الاعتبارات الخاصة بظهور المثقفين أو المديرين أو البيروقراطيين ، تعارض هذه النظرة ، وتحاول أن تكشف عن أن التحولات التي تطرأ على الرأسمالية تؤدي إلى تعبئة « لاطبقية » للصفوات ( مثال ذلك الدورة الكاملة للأفراد بين مختلف مستويات الهيبة والقوة ) ، ولكنها في الوقت ذاته تحافظ على التفرقة بين الصفوة الحاكمة والجماهير ) ، أي أنها لا تنتهي إلى وجود مجتمع لا طبقي ) . وإذن ، فحينما نفحص نشأة هذه الصفوات ، علينا أن نأخذ في اعتبارنا أولاً : كيفية ارتباطها بالطبقات الاجتماعية الأساسية ، والتعديلات التي ادخلتها على نسق الطبقات في المجتمعات الرأسمالية ، ثم ثانياً : طبيعة التأثير الذي تحدثه في المجتمعات القائمة على السلطة الجماعية التي تنتمي إلى النموذج السوفييتي .

ومن العسير من بين هذه الجماعات الثلاثة تعريف المثقفين بالذات ، ويصعب

أكثر من ذلك تحديد مدى نفوذهم الاجتماعي . وربما نبدأ بالتمييز بين المثقفين « والانتلجنسيا » Intelligentsia * . وقد استخدم المصطلح الأخير لأول مرة في روسيا خلال القرن التاسع عشر للإشارة إلى الذين تلقوا تعليمياً جامعياً يؤهلهم للاشتغال بالمهن الفنية العليا ثم اتسع مدلوله بعد ذلك حينما استخدمه عدد من الكتاب لكي يشمل كل أولئك الذين ينخرطون في مهن غير يدوية ، وهو بهذا المعنى يعادل « الطبقة المتوسطة الجديدة » ، التي نستطيع داخلها أن نميز بين شرائح عليا وأخرى دنيا . وتضم الشريحة العليا أولئك الذين يشغلون مهناً فنية عليا أما الدنيا فهي تشمل كل من يزاولون أعمالا كتابية روتينية وإدارية على أن المثقفين من ناحية أخرى ، ينظر إليهم بصفة عامة باعتبار أنهم يشكلون الجماعة الأصغر التي تتألف من أولئك الذين يسهمون مباشرة في ابتكار ونقل ونقد الأفكار . وتضم هذه الفئة

* يستخدم مصطلح ( Intelligentsia ) استخدامات متعددة ؛ فهو في المجتمعات الغربية يشير إلى صفوة داخلية صغيرة تضم الكتاب وذوى الثقافات الراقية ؛ وهي جماعة لها كيانها المستقل ، وقد يكون لها أيضاً – في أوقات معينة – بعض التأثير الاجتماعي والسياسي . وعلى الرغم من الهيبة التي تحصل عليها هذه الصفوة تتفاوت بين المجتمعات الغربية ، إلا أنها لا تمايز عن القطاعات الأخرى من الطبقات التي تتألف أساساً من أصحاب المهن الفنية العليا . وإذا كانت هذه الصفوة أيضاً تمثل أولئك الذين ينفذون « الروح العامة » التي تشترك فيها مع جماعات الطبقة الوسطى الأخرى ، فإن الصفوة المثقفة تنمو مع المجتمع ككل . أما في المجتمعات النامية ، فإن الصفوة المثقفة الحديثة لاتنمو بنمو المجتمع ككل ، ولا تشترك مع الطبقات الوسطى في أية « روح جماعية عامة » . والمصطلح يستخدم في هذه المجتمعات للإشارة إلى صفوة ظهرت استجابة لقوى خارجية سواء عن طريق تقليد المجتمع الغربي ، من أجل اكتساب مهارات خاصة تمكنهم من التنافس مع الغربيين في المجالين الاقتصادي والعسكري ، كما هو الأمر بالنسبة لروسيا واليابان ، أو من خلال سيطرة الغرب على المجتمع وفرض ثقافته ونظمه التعليمية ( كالهند ) . والملاحظ أن الثقافة الحديثة المتميزة التي تتحقق لدى هذه الصفوة تفصلها عن بقية أعضاء المجتمع . وجدير بالذكر أن هذا المصطلح ظهر في البداية في روسيا واستخدم في منتصف القرن التاسع عشر حينما كانت الطبقة العليا في روسيا منقسمة إلى قسمين هما : البيروقراطية الحاكمة ، وصفوة المثقفين التي تتألف أساساً من المتخصصين في العلوم وأصحاب المهن الفنية العليا ، وتسيطر عليها إيديولوجيات غربية تقدمية ، واتسع نطاق المصطلح بعد ذلك فأصبح يشير إلى « المثقفين المناضلين » الذين يتبنون آراء راديكالية تناهض النظم السياسية الأوتوقراطية . انظر في ذلك :

Gould & Kold (eds.). A Dictionary of the Social Sciences, N.Y., Tavistock Publications, 1964.

وقارن أيضاً : تيقولا تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع ، ترجمة الدكتور محمود عودة وزملاؤه ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٢ ، ص ١٧٩ .

( المترجم )

المؤلفين ، والفنانين ، والعلماء ، والفلاسفة ، والمفكرين ، والمتخصصين فى النظريات الاجتماعية ، والمعلقين السياسيين . وقد يصعب تعيين حدود هذه الجماعة تماماً ، ذلك أن المستويات الدنيا منها تختلط بمهن الطبقة الوسطى مثل التدريس والصحافة ، لكن الخصائص المميزة لها — التى تتعلق مباشرة بثقافة المجتمع — واضحة وضوحاً كافياً .

ويوجد المثقفون فى كافة المجتمعات تقريباً . فهم يمثلون فى المجتمعات غير المتحضرة السحرة ، والكهان ، والشعراء والفنانين ، والملمين بأمور الأنساب . . . إلخ ، بينما تضم هذه الفئة فى المجتمعات المتحضرة الفلاسفة ، والشعراء ، والفنانين ، والموظفين والمحامين . إلا أن وظائفهم وأهميتهم الاجتماعية تختلف اختلافاً ملحوظاً . وفى بعض المجتمعات يكاد أن يصبح المثقفون أقرب ما يكونوا إلى الصفوة الحاكمة : ففى الصين كون المتعلمون خلال مراحل طويلة طبقة حاكمة من هذا النوع ، تلك التى نشأت — على نحو ما ذهب ماكس فيبر — نتيجة إتاحة فرص التعليم أمام فئة خاصة من عامة الناس[1] . وهى ليست جماعة وراثية أو مغلقة ، طالما أن الدخول إليها يخضع لاختبارات تقوم على المنافسة العامة ، ولكنها فى الواقع تتألف — خلال فترة الإقطاع — من العائلات الإقطاعية الرئيسية ، ثم من الطبقات الاجتماعية العليا ( ويشمل ذلك نسبة عالية من عائلات الموظفين ) . ومع ذلك فإن التحليل الإحصائى الدقيق للطبقة المتعلمة خلال الفترة من ١٦٠٠ — ١٩٠٠ يكشف عن أن حوالى ٣٠٪ يمثلون عامة الناس ، وهم يعتبرون من مستوى اجتماعى أدنى من الصفوة ، برغم أن بعضهم ينتمى بالتأكيد إلى عائلات ثرية[2] . وفى الهند نجد موقفاً مشابهاً . بمعنى أن البراهما أصبحوا يمثلون فى ذاتهم طبقة حاكمة فى المجتمع ، لكن هناك اختلافات هامة فى حالة الصين ، إذ أن البراهما طائفة تقوم على الوراثة ، وتدريبهم دينى أكثر منه تعليمى . ومن ناحية أخرى ، يشغل الكتبة وضعاً أقل سيطرة فى المجتمعات الأوروبية الإقطاعية ، ولم يبدأ المثقفون يقومون بدور اجتماعى هام ، إلا بعد انهيار النظام الإقطاعى .

وتعود أصول المثقفين المعاصرين إلى جامعات أوروبا فى العصور الوسطى[3] . فنمو الجامعات وارتباطه باتساع نطاق تعليم الإنسانيات ، جعل من الممكن تكوين طبقة مثقفة لا تمثل طائفة دينية ، ينتمى أعضاؤها إلى أوساط اجتماعية متباينة ، كما أنها بعيدة إلى حد ما عن الطبقات الحاكمة ومذاهب الحكم الخاصة بالمجتمع الإقطاعى

وهذه الطبقة المثقفة هى التى أنتجت مفكرى عصر التنوير . وفى فرنسا بصفة خاصة جعل المثقفون من أنفسهم نقاداً للمجتمع ، حينما تزعموا لواء معارضة الطبقة الحاكمة والكنيسة المدافعة عن النظام القديم . ودورهم هذا بالذات — كنقاد للمجتمع — هو الذى حظى باهتمام المثقفين المعاصرين . إن دورهم فى الحركات الثورية والحركات العمالية بصفة عامة وتغيير المجتمعات النامية حديثاً ، هو ما أكدته كتابات عديدة ، وهى غالباً ما كانت تظهر فى سياق نقد نظرية ماركس عن ثورة البروليتاريا . ومن بين أوائل الكتاب الذين تناولوا تحليل تأثير المثقفين المفكر الثورى البولندى واطلو ماكاجيسكى Waclaw Machajski ، الذى ذهب فى عدد من مؤلفاته وبخاصة مؤلفه العامل المثقف The Intellectual Worker ( ١٩٥٥ )[٤] إلى نظرية مؤداها : أن الحركة الاشتراكية تعبر فى الحقيقة عن أيديولوجية المثقفين المتمردين ، وأن نجاحها لن يؤدى إلى مجتمع لاطبقى ، ولكنه سيخلق طبقة حاكمة جديدة من المثقفين ، تتحالف مع الطبقة الوسطى الجديدة فى نموذج للمجتمع أطلق عليه ، « رأسمالية الدولة » State Capitalism . ولم يكن ماكاجيسكى ذاته متشائماً حول مستقبل الاشتراكية ، ورأى أنه من خلال الاصلاحات العامة التى تطرأ على التعليم سوف تتناقص سيطرة المثقفين ، ويتحقق المجتمع اللاطبقى بالتدريج . غير أن أعماله بصفة عامة لم تحظ إلا باهتمام ضئيل بينما اهتم رواد الاشتراكية بفكرة المثقفين الثوريين ، وبخاصة ماكس نوماد Max Nomad ، ثم لازويل H.D. Lasswell من بعده ، الذى تبنى وجهة نظر ذاعت الآن مؤداها : أن معظم ثورات القرن العشرين قادها مثقفون نجحوا فى السيطرة على السلطة تحت لواء الاشتراكية .

ولقد أدرك كثير من الكتاب — من زوايا مختلفة تماماً — دور المثقفين هذا ، فقد سبق أن رأينا كيف نظر موسكا إلى المثقفين بوصفهم جماعة مستقلة تقف موقفاً وسطاً بين البرجوازية والبروليتاريا بحيث تصبح نواة لصفوة جديدة هامة . وفى الصفحات الأخيرة من مؤلفه نظرية **الحكومة البرلمانية** عبر عن آماله التالية : « إذا كانت أية طبقة إجتماعية لديها الاستعداد لكى تتخلى — ولو لفترة محدودة — عن مصالحها الخاصة ، وقادرة على أن تواجه الصالح العام بالحياد المطلوب ، فهى بالتأكيد تلك التى تعترف بالتدريب الفكرى الدقيق الذى تلقته ، والذى يعمل على تهذيب الخلق ،

واتساع الأفق ، والارتقاء بالملكات . . . إن هذه الطبقة — وهى وحدها — سوف تضحى بالحاضر السعيد ، من أجل القضاء على شرور المستقبل » . وقد ظهر تصور قريب جدًّا من ذلك بعد فترة طويلة عند كارل مانهايم الذى أدرك فى دراسته عن الصفوة المفكرة المحايدة اجتماعيًّا وجود شريحة لا طبقية نسبيًّا ، تضم قطاعاً عريضاً من الحياة الاجتماعية ، يوحد بين أعضائها التعليم ، وتأخذ فى اعتبارها مصالح الحياة الاجتماعية بصفة عامة[٥] . ونتيجة لهذه الخصائص يكون فى وسع المثقفين — كما يرى مانهايم — أن يتحقق لديهم نظرة مكتملة — نسبيًّا — وموضوعية لمجتمعهم ، وبخاصة عن مختلف جماعات المصالح التى توجد فيه ، كما أنهم يستطيعون التحرك فى استقلال لتحقيق مزيد من المصالح الاجتماعية العامة .

ولا شك أن هناك بعض الحق فى الآراء التى تناولناها ، إذ اكتسب المثقفون مكانة رائدة فى الحركات الراديكالية والثورية ، ولا يزال دورهم واضحاً ، كما أظهرت ذلك أحداث بولندا والمجر عام ١٩٥٦ ، وثورة « كوبا » ، والحركات المناهضة للاستعمار فى بلاد كثيرة . غير أن ميل المثقفين نحو الحركة الاشتراكية يمكن تفسيره من منظورات أخرى ، بدلا من الاقتصار على النظرية القائلة بأنهم كونوا صفوة جديدة تناضل من أجل القوة تحت الشعارات الخادعة للاشتراكية والمجتمع اللاطبقى . إن الحركة العمالية فى المجتمعات الغربية ليست حركة معارضة بسيطة ، فهى على العكس من موجات التمرد المتفرقة التى يقوم بها العبيد أو الفلاحون الذين يعبرون عن مطامحهم فى صورة تخيلات دينية يجدونها متاحة لديهم ، تتضمن دائماً منذ البداية نظرية عن المجتمع كان للمثقفين فى تطويرها دوراً هامًّا بالضرورة .

إن انجذاب المثقفين نحو الحركة الاشتراكية راجع إلى أنهم يجدون فيها النقاء ، وإلى حد ما تعتبر نموذجاً أو مثالا للتنظيم الاجتماعى يتسم بخصائص مثل : العقلانية ، والحيادية ، والعالمية ، وهى خصائص تعد حيوية للحياة الفكرية ذاتها. وثمة عامل آخر يحتل نفس الأهمية — وربما يفوق أهمية ما سبق — هو الأصول الاجتماعية للمثقفين . ففى كثير من المجتمعات الحديثة استطاعت الجامعات والهيئات الفكرية بصفة عامة أن تطور أساليب رئيسية يستطيع ذوو المواهب من بين أعضاء الطبقات الدنيا فى المجتمع أن يحصلوا عن طريقها على مراكز اجتماعية هامة . وهكذا أصبح التركيب

الاجتماعى للصفوة المثقفة يختلف فى الغالب عن ذلك الخاص بصفوات أخرى ، بل من المألوف الآن أن ينظر كثير من المثقفين إلى أنفسهم بوصفهم ينتمون لحركة الطبقة العاملة .

على أن النظره السابقة تذهب إلى أن الصفوة المثقفة بدلا من أن تقتصر على مصالحها المهنية الخاصة ، سوف توزع ولاءها بين الطبقات الاجتماعية الرئيسية . أما وجهة النظر المقابلة لذلك فهى تؤكد أن المثقفين سيكونون جماعة قادرة على تطوير نظرة موضوعية للمجتمع ، والدفاع المنظم عن بعض المصالح العامة المتصلة بالمجتمع ككل ، ومن ثم فهى ترفع الصفوه المثقفة فوق كافة الطبقات الأخرى ، بينما لا تزال تتجاهل أن المثقفين يرغبون فى تكوين جماعة مصلحة خاصة بهم .

غير أن كلتا هاتين النظرتين لا تنطويان على أى إنصاف للتنوع والتغير الذين يتسم بهما موقف المثقفين فى المجتمعات الحديثة . فهناك أولا اختلافات قومية هامة بين المجتمعات الصناعية فى أوربا وأمريكا الشمالية . وقد لاحظ ريمون رون R. Aron فى مؤلفه **أفيون المثقفين** The opium of the intellectuals أن المثقفين الفرنسيين الذين يتمتعون بهيبة اجتماعية أعلى يرتبطون ارتباطاً محدوداً بالجوانب الإدارية والعملية للحياة السياسية ، وهم يقدمون انتقادات راديكالية لمجتمعهم أكثر من المثقفين فى بريطانيا أو المانيا أو الولايات المتحدة . ففى دراسة عن أعضاء مجلس النواب الفرنسى منذ عام ١٨٧١ حتى ١٩٥٨ اتضح أن أكثر من نصف النواب المنتخبين خلال تلك الفترة والبالغ عددهم ٦,٠٠٠ نائباً — وهم من المثقفين بالمعنى الواسع — يضمون فئات مثل : الكتاب ، وأساتذة الجامعات ، والمحامين ، والصحفيين ، والعلماء والمهندسون ومدرسى المدارس . ولقد خلصت الدراسة إلى أن المثقفين فى فرنسا تزعموا حركة النقاش السياسى فى مجلس النواب خلال الجمهورية الرابعة والثالثة أيضاً ، وهم غالباً ما يتصفون بالتعصب الشديد لأيديولوجياتهم السياسية . إن عقولهم متشابهة التكوين ، بمعنى أن لديهم ميل نحو طرح مشكلات مجردة ، بدرجات متفاوتة من الإخلاص ، وهم غالباً ما يوسعون من نطاق هذه المشكلات بمقدرة عالية . لكن هذا الاتجاه أو الميل يتضمن أنهم غالباً ما يقترحون حلولا غير واقعية ، وأنهم أيضاً يتمسكون بالفرعيات ويهملون المسائل الرئيسية ، وهكذا يعملون بلا جدوى على تعقيد

وتفريع المناقشات البرلمانية ، بإدخال مشكلات زائفة ، وعدم الاتفاق بينهم[٦].
ومن الطريف أن نلاحظ أيضاً من دراسة عن الرجال البارزين فى التاريخ الفرنسى كيف أن المثقفين البارزين بالمعنى العتيق – مثل الكتاب ، والفنانين ، والباحثين – يحتلون أعلى القائمة ، والمدى الذى وصلت إليه هيبتهم الاجتماعية . ولقد كونوا خلال قرون عديدة جماعة كبيرة ، تضم حوالى نصف المجموع الكلى للسكان ، كما ازداد تفوقهم باستمرار فى القرن التاسع عشر ( وهى الفترة الأخيرة التى شملتها الدراسة )[٧].
وفى بريطانيا لم تتحقق للمثقفين تلك الهيبة الاجتماعية التى تحققت لهم فى فرنسا ، كما لم يكن لهم ذلك الدور البارز فى الحياة السياسية سواء فيما يتعلق بعضوية البرلمان ، أو النشاط الجماعى فى مجال النقد والفكر الاجتماعى . وهناك فرص نادرة جداً أتيح لجماعات المثقفين فيها اكتساب اهتمام عام ، وتكوين نفوذ سياسى مباشر . ومن الأمثلة الواضحة على ذلك خلال القرن والنصف الماضيين فلاسفة المنفعة ، والاشتراكيين المسيحيين ، والفابيين الأوائل ، والمثقفين الذين ارتبطوا بنادى الكتاب اليسارى ، والمنظمات المعادية للفاشية التى نشأت خلال ثلاثينات القرن التاسع عشر .

وثمة خاصية هامة أخرى هى أن الصفوة المثقفة فى معظم المجتمعات وفى أغلب الاوقات ، هى أقل الصفوات انسجاماً وتكاملا ، وغالباً ما تكشف عن درجة كبيرة من التباين فى الرأى حول المسائل الثقافية والسياسية . ولا يمكن بأى حال من الأحوال القول بأن كلى المثقفين ينتمون – أو كانوا ينتمون – سياسياً إلى اليسار ، وربما كان معظم المثقفين فى الوقت الحاضر ، فى أوروبا الغربية والولايات المتحدة ينتمون لليمين .
وهناك شواهد عديدة تدلل على أن الاتجاهات السياسية للمثقفين تتأثر بأصولهم الطبقية الاجتماعية تأثيراً شديداً ، مثال ذلك ما يوجد من اختلاف مثير فى فرنسا بين طلبة مدرسة الحرية القديمة للعلوم السياسية ، الذين ينتمون للطبقة العليا ، وترتبط اتجاهاتهم ارتباطاً وثيقاً بالجناح اليمينى ، وبين طلبة الإيكول نورمال école normale الذين ينتمون أساساً إلى الطبقة الوسطى ، والطبقة العاملة ، والفلاحين ، وهم ممن ترتبط اتجاهاتهم بالجناح اليسارى . أما الشىء الذى لا يبدو واضحاً على الإطلاق فهو ما إذا كان المثقفون أقل تأثراً من الصفوات الأخرى بأصولهم الطبقية الاجتماعية ، وذلك نتيجة لطبيعة نشاطاتهم وأسلوبهم فى الحياة . وعموماً فهناك ذبذبات تاريخية هامة

فى الاتجاهات الاجتماعية للمثقفين ، تهلك التى ترجع إلى التغيرات العامة فى المجتمع . وخلال عام ١٩٣٠ لوحظ أن غالبية المثقفين الأوروبيين وطائفة كبيرة من مثقفى الولايات المتحدة ، يساندون اليسار السياسى ، ولكن منذ بداية عام ١٩٥٠ ظهرت حركة متجهة نحو اليمين ، تلك التى يمكن تفسيرها فى ضوء التغيرات التى طرأت على الظروف الاجتماعية أو التغيرات التى طرأت على طابع الصفوة المثقفة ذاتها .

وهناك خاصيتان للتاريخ الحديث للمثقفين فى المجتمعات الصناعية بحاجة إلى نظر وتمحيص فى هذا السياق هما : حجم الصفوة المثقفة ، والتباين الداخلى فيها اللذان حققا تزايداً واضحاً وبخاصة فى المستويات الدنيا بعد اتساع نطاق التعليم الجامعى ونمو المهن العلمية والفنية والتخصصية العليا . وقد ظهرت فى الوقت ذاته تغيرات فى الأهمية النسبية لمختلف الجماعات الداخلة فى نطاق الصفوة المثقفة ، إذ بدأ المتخصصون فى فرع أو آخر يسيطرون ويشغلون مكانة أعلى من تلك التى يحتلها الأدباء أو الفلاسفة أو رواد الثقافة العامة والأفكار الاجتماعية . ويمكن أن نلاحظ بوضوح تزايد الأهمية الاجتماعية للعلماء الطبيعيين فى مبلغ ما يحصلون عليه من اهتمام عام نتيجة نشاطاتهم وحاجاتهم ، والضغوط التى تزداد من أجل إعطاء العلماء دوراً أكبر فى تشكيل السياسة العامة ، من خلال العضوية فى الهيئات الاستشارية ، وتزايد تمثيلهم فى الحكومة والإدارة ( مثال ذلك إنشاء وزارة للعلوم ) . وربما كان من نتيجة هذه التطورات أن أصبح المثقفون أقل راديكالية فى نقدهم للمجتمع ككل ، وأكثر اهتماماً بإيجاد حلول لمشكلات نوعية قصيرة المدى ترجع إلى الأنشطة المعقدة فى المجتمعات الصناعية التى يعيشون فيها . وهكذا ازداد تأثير المثقفين فى واحد من الاتجاهات التى توقعها موسكا ، لكن هذه الحقيقة — التى تعنى أنهم ينشغلون بصورة متزايدة فى مهام مفروضة ومتخصصة — حدت من قدراتهم على أن يشكلوا صفوة حاكمة ، نظراً لأنهم يفتقرون إلى أى تنظيم جماعى منظم أو أيديولوجية . إن المثقفين فى المجتمعات النامية فى الوقت الحاضر غالباً يشكلون صفوة راديكالية متماسكة ، تلعب دوراً هاماً فى الحياة السياسية .

وهناك جماعة أخرى جذبت إليها الاهتمام كصفوة حاكمة محتملة هى تلك التى تتألف من مديرى الصناعة . ولقد كان ظهور المديرون فى المجتمع الحديث — لفترة

طويلة – نقطة اهتمام محورية للمعالجات السوسيولوجية »، وخاصة تحت تأثير نظرية جيمس بيرنهام J. Burnham عن الثورة الإدارية (٢) . والفكرة الأساسية فى هذه النظرية كان قد أقرها قبل ذلك بفترة طويلة فيلبن Veblen فى مؤلفه **المهندسون ونظام الثمن** . وقد ذهب فيبلن إلى أن الرأسمالية التى تمثل نظاماً للإنتاج يشرف عليه أساساً أصحاب وسائل الإنتاج ، لا يمكن أن تزول بسبب استخدامها القاصر للموارد الصناعية ، ولكنه يقبل النظرة الماركسية التى تذهب إلى أن انهيارها – أى الرأسمالية – سوف يتم عن طريق الطبقة العاملة ، التى يعقبها ظهور مجتمع لاطبقى . وهو يرى أن التعارض الأساسى الذى تواجهه الصناعة الرأسمالية يتمثل فى المتخصصين التكنولوجيين الذين تتعتمد عمليات الصناعة الحديثة على عملهم وهم فى موقع يستطيعون فيه القيام بالحركة التالية . « إنهم بسبب الظروف القائمة ، والمسئولون عن الرفاهية المادية للمجتمع ، بالرغم من أنهم حتى الآن يتصرفون كما أنهم يحافظون على الدخل الحر ويمنحونه للطبقات الأخرى . ولقد أصبحوا يشغلون موقع المديرين المسئولين عن النظام الصناعى ، وهم فى الوقت ذاته أصبحوا فى وضع يمكنهم من أن يكونوا وسيلة تحقيق الرفاهية المادية للمجتمع . لقد أصبح لديهم وعياً طبقياً ، ولا يمكن أن يكون دافعهم هو المصلحة التجارية ، إلى الحد الذى يجعلهم أصحاب مصالح ثابتة بالمعنى التجارى تنطوى عليه مثل هذه المصالح عند ذوى الملكية المشتركة وأصحاب المشروعات المشتركة ، وهم فى نفس الوقت لا يعتبرون من الناحية العددية هيئة غير متجانسة مثل أصحاب المشروعات المشتركة الذين أدت أعدادهم ومصالحهم المتنوعة إلى جعل محاولاتهم مهملة جانباً إلى حد ما » ( المرجع السابق ، ص ٧٤ ) .

وتتشابه نظرية بيرنهام إلى حد كبير مع هذه الأفكار ، لكنه صاغها بصورة أكثر تطوراً ، حيث ذهب إلى أننا نعيش مرحلة تحول من نموذج معين للمجتمع إلى نموذج آخر ، أى من المجتمع الرأسمالى ( الذى يتميز بأسلوب خاص للإنتاج يسيطر عليه أصحاب المصانع والبنوك ، ووجود نظام خاص للمعتقدات أو الأيديولوجيات ) إلى نموذج آخر للمجتمع أطلق عليه « المجتمع الإدارى » . وقبل أن يفسر عملية التحول إلى هذا المجتمع – أى الثورة الإدارية – ناقش النظرية البديلة الأساسية لتدهور الرأسمالية ، أى النظرية الماركسية عن ثورة البروليتاريا . وكانت الانتقادات

التي قدمها تتخذ مسارات مألوفة : أولا أن الثورة الروسية لم تحقق بعد مجتمعاً اشتراكياً ؛ وثانياً : أنه فى معظم المجتمعات الصناعية المتقدمة لم تكن هناك أية ثورات بروليتارية ، وأن الحالات البسيطة التى ظهرت فيها مثل هذه الثورات ، لم تكن ناجحة ( مثال ذلك ألمانيا عام ١٩١٨ ) . كذلك تضمنت نظريته الخاصة تساؤلا مؤداه : من هم المديرون ؟ ثم حاول التدليل على أن الجماعة التى حددها هى التى ستصبح فى الواقع صفوة حاكمة فى المجتمع . وقد فرق بيرنهام بين فئتين أساسيتين من المديرين : الأولى تشمل العلماء والمتخصصين فى التكنولوجيا ، ثم مديرى عملية الإنتاج والقائمين على تنظيمها . أما الثانية فتضم المديرين بالمعنى الدقيق للكلمة ، وقد ميزهم بيرنهام عن المهندسين بالمعنى الذى استخدمه فيبلن ، حتى ولو أن كثيرين منهم قد تكون لديهم مؤهلات علمية وفنية ، وهم فى الحقيقة كبار المديرين التنفيذيين ، أو مديرى الشركات . ويعتمد تحليل بيرنهام لوضعهم فى المجتمع إلى حد بعيد على الفكرة القائلة بأن المجتمعات الصناعية الحديثة قد فصلت تماماً بين ملكية الصناعة وإدارتها . وكانت فكرة الفصل هذه معروفة عند دارسى المجتمع خلال القرن التاسع عشر ( بما فى ذلك ماركس ) الذين لاحظوا نتائج تطور الشركات القائمة على رأس مال مشترك ، لكن أهميتها تزايدت بعد ظهور الشركات المساهمة الكبرى الحديثة ، التى قدم كل من بيرل A.A. Berle وميتز G.C. Means أول دراسة منظمة عنها فى مؤلفهما **الشركة المساهمة الحديثة والملكية الخاصة** . والقضية التى يثيرها بيرنهام هى أن المديرين قد اكتسبوا ما هو أكثر من القوة الاقتصادية التى تعد من الناحية الرسمية فى حوزة الملاك الرأسماليين للصناعة ، ومن ثم فإنهم يكتسبون قوة تشكيل النسق الإجتماعى ككل . ولقد دعم نظريته — التى نقضى بألا يتحول المديرون إلى جماعة اجتماعية متماسكة شديدة الوعى بمصالحها الجماعية فى الصراع من أجل القوة فحسب — بمحاولة الكشف عن أن الأيديولوجية الفردية للرأسمالية قد تلاشت لتحل محلها إيديولوجية إدارية . وللتدليل على النقطة الأخيرة عرض بيرنهام لخبرات المؤسسة الفاشية فى الدولة الألمانية والإيطالية ( التى لم يكتب لها البقاء ) ، والاتحاد السوفييتى ( الذى لم يفسر تفسيراً كافياً بوصفه مجتمعاً إدارياً كما سأبين ذلك فى هذا الفصل ) ، والحد الأدنى من تخطيط الدولة فى الولايات المتحدة والمجتمعات الغربية الأخرى .

ولقد أوضحت الانتقادات اللاحقة أن الفكرة الرئيسية الخاصة بفصل الملكية عن الإدارة فى المجتمعات الصناعية الحديثة لا تمثل على أفضل تقدير سوى نصف الحقيقة . فهناك رابطة وثيقة بين الملاك ومديرى الصناعة فى مجالات عديدة . ففى المجال الأول يلاحظ أن المديرين غالباً ما يكونون من بين الملاك ، بمعنى أن لهم حصة فى أسهم شركاتهم ، وأنه على الرغم من أن دائرة شراء الأسهم قد تكون واسعة النطاق بصورة واضحة ، إلا أن ذلك فى حد ذاته يجعل من اليسير لفئة قليلة من كبار أصحاب الأسهم إدارة سياسات الشركة[٩] . وثانياً ، حتى ولو كان المديرون ليسوا من بين كبار أصحاب الأسهم فى شركاتهم ، فإنهم غالباً ما يكونون رجالا أثرياء . ولقد قال س . رايت ميلز فى مؤلفة : **صفوة القوة** : « إن كبار المديرين وأولئك الذين يوصفون بأنهم أثرياء جداً ، لا يمثلون جماعتين متميزتين ومنفصلتين ، إذ أن بينهما رابطة وثيقة فى عالم تسيطر عليه مؤسسات الثروة والنفوذ » ( ص ١١٩ ) وثالثاً : أن تعيين المديرين غالباً ما يكون من بين الطبقات العليا فى المجتمع . ففى الولايات المتحدة كما أشار إلى ذلك ميلز — « لم يكن كبار المديرين عام ١٩٥٠ من بين أبناء الريف الذين حققوا نجاحاً فى مجتمع المدينة » ، كما أنهم لم يكونوا من المهاجرين أو ابنائهم ، « إن أولئك الأمريكيين ، البيض ، المتحضرين ، البروتستانت ، قد ولدوا فى عائلات تنتمى إلى الطبقتين العليا ، والوسطى العليا ، وكان آباؤهم أساساً من ذوى المشروعات الاقتصادية : ٧٥٪ أبناء رجال أعمال ، و١٤٪ أبناء أصحاب المهن الفنية العليا ، و ١٥ ٪ أبناء مزارعين » . ولقد أكدت هذه النتيجة دراسات أخرى عديدة ، حيث كشف وليام ميلر W. Miller فى بحث عميق عن الأصول الاجتماعية لمائة وتسعين من كبار رجال الأعمال الأمريكيين خلال العشر سنوات الأولى من القرن الحالى ، عن أنه خلال هذه الفتره أصبحت الفكرة القائلة بأن رجل الأعمال النموذجى الناجح يأتى من الطبقات الدنيا فى المجتمع فكرة بالية[١٠] . ذلك أن أقل من ١٠ ٪ من العينة التى درسها قد ولدوا خارج حدود الولايات المتحدة ، و ١ ٪ فقط يمكن اعتبارهم من « فقراء المهاجرين » ، أما أغلب أعضاء العينة فينتمون إلى عائلات أمريكية قديمة تقطن المدن الكبرى ، و ٨٠ ٪ منهم أتوا من عائلات تزاول أعمالا فنية عليا أو هم أبناء أصحاب الأعمال . وهناك دراسة شاملة أخرى للطبقة العليا والصفوة من رجال

الأعمال فى فيلادليفيا عام ١٩٤٠ خلصت إلى أن « الطبقة العليا قد أسهمت بوضوح بأكثر من نصيبها من القادة داخل قطاع الأعمال : ٧٥٪ من أصحاب البنوك، ٥١٪ من المحامين ، و٤٥ ٪ من المهندسين ، و٤٢ ٪ من كبار رجال الأعمال . وبالإضافة إلى ذلك نجد من بين ٥٣٢ مديراً فى المؤسسات الصناعية والمالية ٦٠ ٪ ينتمون للطبقة العليا ، كذلك كان كبار رجال البنوك والمحامين فى المدينة من الطبقة العليا ، وكان أكثر من ٨٠ ٪ من رؤساء وكبار مديرى البنوك الستة الكبرى من سكان فيلادلفيا الأصليين ، وهكذا كان الأمر أيضاً بالنسبة للشركاء الأول فى المؤسسات القانونية الكبرى »(١١).

وفى بريطانيا كشف المسح الذى أجرى عن مديرى الشركات العامة الكبرى عن أن نسبة تتراوح فيما بين ٥٠ ٪ و ٦٠ ٪ قد بدأوا حياتهم المهنية وهم مزودون بخبرة عن العمل بحكم صلاتهم العائلية ، بينما كان ٤٠ ٪ منهم ينتمون إلى عائلات ملاك الأرض وأصحاب مهن فنية عليا وغيرهم ممن ينتمون إلى مستوى اجتماعى مماثل .

وهكذا يبدو واضحاً أن كبار المديرين وذوى الملكية تربطهم رابطة وثيقة بحيث يكاد يؤلفون جماعة اجتماعية واحدة . ولا يختلف الأمر عن ذلك كثيراً فيما يتعلق بالمستويات الوسطى والدنيا للإدارة ، ذلك أن النطاق الاجتماعى الذى يتم التعيين منه لهذه الوظائف ليس شديد الاتساع . وطالما أن معظم المديرين فى هذا المستوى يهدفون إلى بلوغ أوضاع إدارية أعلى ، فإن لديهم — إلى حد كبير — نفس الاتجاهات الاجتماعية ، كما أنهم يسعون إلى إقامة الارتباطات ذاتها التى كونها أولئك الذين يشغلون الأوضاع القيادية . وكلما ارتقوا سلم الإدارة ، اكتسبوا مزيداً من الاهتمامات المالية . فى هذه الحالات جميعاً يصعب القول بوجود ثورة إدارية وشيكة الحدوث ، أو أن هناك احتمالا يتعلق بالصورة التى عرضها بيرنهام عن الأيديولوجية الإدارية الجديدة . ويشكل المديرون — وبخاصة الكبار منهم — جماعة وظيفية هامة فى المجتمعات الصناعية ، فهم يشكلون صفوة ولديهم هيبة عالية ويتخذون قرارات اقتصادية هامة . كما يتزايد لديهم الوعى بوضعهم كجماعة وظيفية ( وهذا الوعى يدعمه تطور الدراسات المنظمة ، والتدريب على الإدارة ) ، لكنهم فى الوقت عينه ليسوا مستقلين عن الطبقة العليا ، كما أنهم لم يصبحوا بعد طبقة حاكمة جديدة .

## ٣ كبار موظفى الحكومه



علينا الآن أن نتناول جماعة اجتماعية ثالثة – تلك التى تتألف من كبار موظفى الحكومة – والتى تبدو لكثير من الملاحظين على أنها صفوة تزداد قوتها فى المجتمعات الحديثة . وقد تأصل اهتمام علماء الاجتماع بالصفوة البيروقراطية فى أعمال ماكس فيبر خلال حواره الطويل مع « شبح كارل ماركس » وأتباعه . وتعود معارضة فيبر للاشتراكية إلى خوفه من أن تؤدى إلى فقدان الحرية الفردية ، فضلا عن الانتظام الكلى للحياة الاجتماعية . وبينما وجد ماركس فى تاريخ المجتمعات الحديثة تركزاً فى وسائل الإنتاج فى أيدى طبقة رأسمالية صغيرة ، يعد زوالها بواسطة الطبقة العاملة هو الخطوة الأولى لبلوغ مرحلة الحرية الإنسانية ، فإن فيبر قد لاحظ أن عملية تركز وسائل الإدارة سوف تبلغ أوجها فى المجتمع الاشتراكى ، وما يترتب عليها من آثار خطيرة على الفرد/ « . . . لقد جاء تطور الدولة الحديثة نتيجة لسياسة الأمير ، الذى مهد الطريق أما أصحاب القوة التنفيذية الخاصة والمستقلة الذين كانوا يساندونه لكى يسيطروا على قوة أولئك الذين يمتلكون لصالحهم وسائل الإدارة ، والحرب ، والتنظيم المالى . . . إن العملية ككل توازى تماماً تطور المشروع الرأسمالى من خلال الاستيلاء التدريجى على المنتجين المستقلين ، وفى النهاية نجد الدولة تسيطر على الوسائل العامة للتنظيم السياسى »[١٣] .

ولم يعتقد فيبر أن قوة البيروقراطية يمكن اختبارها أو التأكيد منها عن طريق السلطات السياسية حتى فى ظل النظام الديمقراطى : « فى الظروف العادية نجد أن مراكز قوة البيروقراطية الكاملة النمو تكمن دائماً فى أعلى درجاتها . وسوف يجد الزعيم السياسى نفسه فى موقف « الهاوى » الذى يعارض « الخبير » فى مواجهة الموظف المدرب الذى يعمل فى الإدارة . وهنا يثار تساؤل مؤداه : هل الزعيم أو السيد الذى تخدمه البيروقراطية هو الشعب بما لديه من قدرة على سن التشريعات ، وحق لاستبعاد الموظفين ، أم البرلمان المنتخب على أسس أكثر أرستقراطية أو ديمقراطية ، ولديه حق التصويت بسحب الثقة ؟ »[١٤] .

وليس هناك شك فى أن تفسير فيبر متأثر تأثراً واضحاً بطبيعة البيروقراطية الألمانية ، وعدم كفاءة السياسيين الأحرار فى ألمانيا . ومع ذلك فقد بدأ للكثير من الدارسين أن نظريته حول تزايد قوة البيروقراطية قد دعمتها الأحداث التى عرفها التاريخ الأوربى الحديث ، وبخاصة خبرات الثورة الاشتراكية فى روسيا ، والنتائج التى ترتبت على

الرقابة الشاملة للدولة على النشاط الاقتصادى فى المجتمعات الصناعية الديمقراطية . وقد طبقت أفكار فيبر تطبيقاً كاملا وواضحـاً على النظام الاجتماعى السوفييتى بواسطة أحد النقاد اليوغوسلافيين للشيوعية الاستبدادية هو ميلوفان ديجلاس Dijilas فى مؤلفه **الطبقة الجديدة** . ويشير ديجلاس إلى « هذه الطبقة الجديدة المتمثلة فى البيروقراطية أو البيروقراطية السياسية بعبارة أدق » بوصفها طبقة تتضمن – كما يقول – كل خصائص الطبقات الحاكمة القديمة ، فضلا عما لديها من خصائص جديدة خاصة بها . وتتكون الطبقة الجديدة من « أولئك الذين لديهم امتيازات خاصة ومخصصات مالية ، بحكم الاحتكار الإدارى الذى يمارسونه » . لكن ديجلاس عليه أن يعترف بأن أعضاء هذه الطبقة ليسوا من موظفى الحكومة أو الإداريين بالمعنى الشائع ، «... وسيكشف التحليل المستفيض عن أن هناك فقط فئة خاصة من البيروقراطيين هم الذين ليسوا إداريين ، وهم يمثلون لب البيروقراطية الحاكمة ( الطبقة الجديدة ) » . وهذا بالفعل هو الحزب ، أو البيروقراطية السياسية ، أما بقية الموظفين فهم يمثلون فقط الجهاز الذى يعمل تحت سيطرة الطبقة الجديدة . وأخيراً ، عليه أن يسلم بأن « الحزب هو الذى يصنع الطبقة » ، لكنه حاول تجنب نتائج هذه العبارة حينما ذهب إلى أن « الطبقة تنمو فى النهاية كنتيجة ، وتعتمد فى ذلك على الحزب كأساس ، ويحدث نمو الطبقة بشكل قوى ، بينما الحزب بصورة أضعف » . ولقد حاول أن يدخل الظاهرة فى نطاق النظرية الماركسية ، حينما أكد أن الطبقة تعرف فى ضوء ملكيتها لوسائل الإنتاج : ( ...فالدليل على أنها طبقة خاصة يكمن فى ملكيتها ، وعلاقاتها المتميزة بالطبقات الأخرى . . . أن البيروقراطية السياسية الشيوعية تستخدم الملكية القومية وتستمتع بها وتتصرف فيها » .

إن ذلك فى رأيى تحليل مضلل جداً للصفوات فى المجتمع السوفيتى . فكما ذهب ديجلاس نفسه ، إن الطبقة الجديدة ليست بيروقراطية بالمعنى الضيق ، ذلك لأنها لا تتألف من موظفى الحكومة والإداريين ، إنها فى الحقيقة ليست بيروقراطية على الإطلاق ، طالما أن أولئك الذين يكونونها – قادة الحزب – ليسوا بيروقراطيين ، إذا قورنوا مثلا بمديرى الصناعة كبيروقراطيين[١٥] . إنهم قادة سياسيون حصلوا على القوة فى الحزب عن طريق قدراتهم السياسية – مهارة التكتيك ، والدهاء ، والإقناع

والطاقة ، والمثابرة ... إلخ — لاعن طريق إجتياز اختبارات فى الماركسية — اللينينية[١٦].
وبالمثل فإن السيطرة التى يمارسها الحزب نفسه هى سيطرة سياسية ، وليست بيروقراطية .
ولقد أقر ذلك ديجلاس حين قال : « إن الحزب هو الذى يصنع الطبقة ( الجديدة ) »،
ولكنه حاول أن يخفف من حدة هذه العبارة فأضاف إليها « أن الطبقة تنمو بشكل
أقوى ، بينما ينمو الحزب بصورة أضعف » . وليست هناك فى الواقع شواهد على أن
كل الأحزاب السياسية فى أى دولة شيوعية قد نمت نمواً ضعيفاً بهذه الصورة . إن
ما نجح ديجلاس فى التعبير عنه هو تقييم أخلاقى ، وتأكيد تدهور الحزب الثورى
البروليتارى . وأخيراً ، من الخطأ ، أن نعترض بأن الحزب يحكم لأنه يراقب وسائل
الإنتاج ، ولكن الأمر بخلاف ذلك ، فهو يراقب وسائل الإنتاج لأن لديه قوة سياسية .
فكما ذهب عالم اجتماعى بولندى « . . إن تصور القرن العشرين للطبقة الاجتماعية —
فى كل من التفسيرات الليبرالية والماركسية — قد فقد كثيراً من إمكانيات تطبيقية فى
العالم الحديث . ففى المواقف التى تكون فيها التغيرات فى البناء الأجتماعى — بشكل
أو بآخر — محكومة بقرارات السلطات السياسية ، فإننا نصبح بعيدين تماماً . . .
عن الطبقات بوصفها جماعات تحددها علاقاتها بوسائل الإنتاج ، أو كما يقول
الآخرون ، علاقاتها بالسوق . . . أما فى المواقف التى تستطيع فيها السلطات السياسية
بوضوح وفاعلية — تغيير البناء الطبقى ، حينما تمنح الامتيازات الهامة للمكانة الإجتماعية
( والتى تشمل المشاركة الكبرى فى الدخل القومى بواسطة قرار من السلطات السياسية )
وحينما يدخل جانب كبير أو حتى غالبية السكان فى تدرج طبقى من النموذج الذى
يوجد فى تسلسل بيروقراطى ، فإن تصور القرن العشرين للطبقة سيصبح — بشكل
أو بآخر — نوعاً من المقارنة التاريخية ، كما ستسمح الصراعات الطبقية بظهور
أشكال أخرى من العداء الأجتماعى[١٧]» . وهذا يوضح أنه بينما تكون المستويات الدنيا
من التسلسل الأجتماعى منظمة تنظيماً بيروقراطياً ، فإن الطبقة الحاكمة تصبح هى السلطة
السياسية .

ولست أقصد القول بأن كبار موظفى الدولة ليس لديهم نفوذ فى الإتحاد
السوفيتى وغيره من الدول الشيوعية ؛ إنهم فقط ليسوا طبقة حاكمة . وحتى فى الفترة
الستالينية كان على الحزب الحاكم أن يأخذ فى اعتباره اتجاهات ومطامح مختلف جماعات

الصفوة ، بما فى ذلك الموظفين . وخلال فترة حكم خوروتشوف الأكثر ليبرالية كان واضحاً أن كبار الموظفين ، ومديرى الصناعة ، والمثقفين وغيرهم ، لهم نفوذ مستقل إلى حد ما على السياسات الإجتماعية ، بالرغم من أنه كان مقيداً تماماً من خلال مراقبة الحزب .

والآن هل يختلف موقف الموظفين فى الديمقراطيات الغربية اختلافاً تاماً عما سبق؟ لقد وجه كثير من الكتاب الإهتمام نحو ما اعتبروه زيادة فى قوة البيروقراطية ، تلك التى فسروها بإتساع نطاق الأنشطة التى تمارسها الدولة ، وبزيادة تعقد الإدارة العامة . وقد وصف ناقد للصفوة الإدارية الفرنسية ذلك بالعبارات التالية : « إنهم ( أى كبار الموظفين ) يؤلفون هيئة عليا ذات سيادة ، وتكوين ذاتى ، ولديهم حصانة من التدخل السياسى ، ودعامة تتحطم عليها كل التيارات السياسية وتصبح عديمة الجدوى»[١٨] ، بينما لاحظ كاتب آخر ، فيما يتعلق بتقدم « الثورة الإدارية » فى فرنسا أن « هناك جماعتين من المتخصصين أخذتا تحتلان مراكز القيادة فى الدولة والإقتصاد . فصفوة الادارة تتألف أساساً من بين المسئولين عن المال وأعضاء مجلس الدولة ، إنها هيئة عامة تتشعب فى كل مكان . وطالما أن هؤلاء المديرين ينتقلون عادة إلى القطاع الخاص فإننا نجدهم فى البنوك والمشروعات الصناعية والتجارية الكبرى . والمصدر الثانى هو خريجى مدرسة البوليتكنيك الذين يكونون صفوة الأقسام الفنية فى الدولة ، ولكنهم أصبحوا الآن — بشكل متزايد — مديرون للصناعات الكبرى»[١٩] .

إن هذه المناقشة شائعة جداً فى فرنسا ، طالما أن قوة البيروقراطية تظهر بوضوح حينما تتسم السلطة السياسية ذاتها بالعنف أو عدم الإستقرار ، ولكننا نجدها بصورة أو بأخرى فى معظم البلاد الغربية . وأحياناً — كما هو الأمر فى دراسة أندريه سيجفريد Siegfried التى اقتبسنا منها النص السابق — ما ترتبط هذه المناقشة بالنظرية العامة عن « الثورة الإدارية » . وهنا نجد أن مديرى الصناعات الخاصة، والمشروعات المؤممة، وكبار موظفى الحكومة ، يحققون نمواً مشتركاً لكى يشكلوا طبقة حاكمة . ويدعم هذه الفكرة تلك الملاحظة التى مؤداها ؛ أن هناك تبادلا واضحاً بين الهيئة العاملة فى مختلف قطاعات الإدارة هذه . ولقد أوضحت فيما سبق أن المديرين لا يكونون صفوة ذات قوة مستقلة ، ويمكن تقديم دليل مشابه فى حالة الموظفين ، فمع أن قوة صنع السياسة

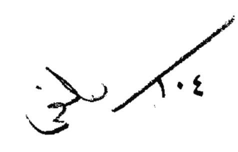
لديهم تزداد ، إلا أنهم يخضعون فى النهاية لرقابة السلطة السياسية . ويعتبر الصراع بين الأحزاب السياسية فى المجتمعات الديمقراطية أحد الوسائل التى تكتسب هذه الرقابة عن طريقها الفاعلية . وثمة وسيلة أخرى هى ما يمكن أن نطلق عليه العرف الأخلاقى للبيروقراطية ذاتها ، وبخاصة مذهب الحياد السياسى . فى كثير من المجتمعات الغربية ، وبخاصة فى بريطانيا ، يمارس هذا المذهب تأثيراً قاهراً على أى طموح لدى كبار الموظفين يحفزهم إلى اغتصاب سلطة صنع السياسة من القادة السياسيين. يضاف إلى ذلك أنه فى حالة الموظفين — كما هو الأمر بالنسبة لمديرى الصناعة — إتضح من الدراسات الحديثة أنهم يرتبطون ارتباطاً وثيقاً بالطبقات العليا فى المجتمع إلى الحد الذى يأثرون فيه مباشرة فى السياسة العامة ، وأن هذا التأثير غالباً ما يتطابق مع المصالح الطبقية ، أكثر من أن يسير على هدى أهدافهم الخاصة بوصفهم صفوة ذات قوة نامية . وقد كشفت دراسة أجراها كيلسال Kelsall فى بريطانيا عن أنه بينما لوحظ إتساع المجال الإجتماعى للدخول فى الطبقة الإدارية لكبار موظفى الخدمة المدنية خلال الفترة من ١٩٢٩ إلى ١٩٥٠ ، إلا أن نسبة الذين ترجع أصولهم إلى الفئات الدنيا من الطبقة العاملة لا تزال محدودة ( العمال المهرة ونصف المهرة ) ، فهى تمثل ٣٠ ٪ من المجموع الكلى للسكان . ومن ناحية أخرى نلاحظ أن ٣٠ ٪ من كبار موظفى الخدمة المدنية ينتمون إلى عائلات أصحاب الملكية وذوى المهن الفنية العليا الذين يكونون فقط ٣٪ من مجموع السكان[٢٠]. وقد أوضحت دراستى الخاصة عن كبار موظفى الخدمة المدنية تحيزاً أكثر من ذلك فى تكوين هذه الفئة . ففى المستوى الأعلى لكبار موظفى الدولة نجد أن ٨٤ ٪ من الموظفين ينتمون إلى عائلات الطبقة العليا ، والوسطى العليا ، وأقل من ١٪ ينتمون إلى عائلات العمال الصناعيين أو الزراعيين[٢١] . هذا فضلا عن أنه فى كل من بريطانيا وفرنسا ، لوحظ أن كبار موظفى الخدمة المدنية قد حصلوا إلى حد كبير على تعليمهم فى مدارس ومعاهد عليا خاصة بالطبقة العليا ، وبهذه الطريقة تتكون الآراء الإجتماعية للطبقة العليا وتكتسب صفة الدوام . وفى فرنسا لعبت مدرسة الحرية للعلوم السياسية دوراً خطيراً حتى عام ١٩٤٥ فى تكوين صفوة إدارية داخل الطبقة العليا . وقد عبر مؤسس هذه المدرسة إميل بوتمى Boutmy عن نفسه بوضوح حول هذا الموضوع حين قال : « لقد انتهى

الإمتياز ، ولا يمكن للديمقراطية أن تزول . إن الطبقات العليا — كما تطلق على نفسها — مضطرة للاعتراف بحق الأغلبية ، وهى تستطيع فقط أن تحتفظ بسيطرتها السياسية إذا ما أقرت حق القادرين . ويتعين على الديمقراطية أن تتخذ لها خطاً دفاعياً ثانياً — بعد انهيار الإمتيازات — والتقاليد — يستند إلى اظهار القدرات ذات الفائدة ، والصفات المتفوقة التى لا يمكن إنكار هيبتها . . . »[٢٢]. إن الإصلاحات التى أعقبت الحرب فيما يتعلق بالدخول فى نطاق كبار موظفى الخدمة المدنية فى فرنسا — بما فى ذلك تأسيس المدرسة القومية للادارة — قد غيرت من طابع تعليم الصفوة الإدارية ، إذ أنها جعلتها إدارية بحق ، وأقل صلة بالطبقات العليا . ومع ذلك فلم تحدث هذه الاصلاحات تغييراً جوهرياً فى المجال الإجتماعى الذى يتم التعيين منه لهذه الوظائف . أما فى الولايات المتحدة ، من ناحية أخرى ، فإن عدم وجود خط مهنى شامل للخدمة المدنية ، وبخاصة فى الدرجات للعليا ، قد حال دون تكوين صفوة إدارية ، كما جعلها أيضاً ذات أهمية محدودة بالنسبة لعائلات الطبقة العليا فيما يتعلق بضرورة وجود بعض أعضائها فى الإدارة[٢٣]. وقد إنتهى رايت ميلز إلى القول بأن عدم وجود بيروقراطية أصيلة بعد عاملا هاماً فى السماح بخلق صفوة قوة غير مسئولة فى المجتمع الأمريكى» . إن الولايات المتحدة لم يكن لديها ، ولم تتحقق لها خدمة مدنية أصيلة ، بمعنى وجود خط مهنى ثابت للخدمة المدنية ، أو بيروقراطية مستقلة تعمل بفاعلية تفوق الضغط السياسى للحزب ... ولا يرغب المديرون أو رجال السياسة حقيقة ، فى وجود جماعة من خبراء الإدارة حققوا إستقلالا حقيقاً عن الإعتبارات الحزبية ، الذين أصبحوا — من خلال التدريب والخبرة — هم أصحاب المهارات اللازمة للقيام بتقييم صحيح ، لنتائج السياسات البديلة[٢٤] . إلا أن هذا الرأى ينطوى على إغفال لكل خبرات المجتمعات الأوروبية ، التى نجد فيها الأرتباط الوثيق بين كبار موظفى البيروقراطية الأصلية ، والطبقة العليا فى المجتمع .

إن المناقشة السابقة للصفوات الثلاثة التى حققت ذيوعاً فى المجتمعات الحديثة توحى بمجموعة نتائج هامة حول العلاقة بين الصفوات والطبقات ، وكذلك دورة الصفوة . فمن العسير أن ننظر فعلا للمثقفين ومديرى الصناعة والبيروقراطيين بوصفهم يكافحون من أجل الحصول على وضع الصفوة الحاكمة . وليست هناك جماعة من هذه الجماعات

متماسكة أو مستقلة بدرجة كافية للنظر إليها من هذه الزاوية . إن المثقفين ينقسمون بوضوح على أنفسهم فى الظروف العادية ، لكن الجماعات الثلاثة قد كشفت عن ضعف التماسك لأنها لم تنتج أى مذهب يعبر عن أهميتها الخاصة وأهدافها فى المجتمع. وقد كشفت إحدى الدراسات التى تناولت خصائص هذه الصفوات عن مشكلة عرضها كارل فريدريك عرضاً مقنعاً فى نقده لنظريات الصفوة على النحو التالى : « لم يحاول باريتو أن يوضح أن الصفوة . كما عرفها ، تنطوى على طابع جماعى متميز . . . فضلا عن أن الكاتبين ( موسكا وبارتيو ) قد سلما بإفتراض أو مقدمة تحتاج إلى توضيح وتتعلق بأكثر جوانب كافة مذاهب الصفوة أهمية . . إن أولئك الذين يؤدون الوظائف الحكومية يشكلون جماعة متماسكة . . »[٢٥]. وعلى الرغم من الصعوبات العديدة التى يتضمنها مفهوم الطبقة ، فإننى أعتقد أنه من الأيسر بكثير إثبات وجود مصالح طبقية واسعة فى المجتمعات الديمقراطية الحديثة ( والدليل على ذلك تكوين التنظيمات الخاصة ، والأيديولوجيات السياسية ، والسلوك الإنتخابى ) أكثر من إظهار أن جماعات الصفوة — مثل تلك التى درستها — لها أية مصالح جماعية متشابهة أو حتى وعى جماعى بالصفوة .

إن الاستقلال الذاتى لهذه الصفوات محدود ، كما اتضح لنا ذلك فى مواضع عديدة . فلديها إنتماءات طبقية قد تكون متعددة كما هو الحال عند المثقفين ، أو وحيدة كما هو شأن المديرين والبيروقراطيين ، ومن ثم فإنه يجب النظر إليها بوصفها تمثل طبقات إجتماعية . إن البيروقراطيين يخضعون مباشرة لرقابة السلطات السياسية ، سواء عن طريق الحزب الواحد كما هو الأمر فى البلدان الشيوعية ، أو بواسطة الأحزاب المتعددة فى حالة البلدان الغربية . ويبدو أن أهمية تزايد نفوذ هذه الصفوات لا تعنى أن كلا منها تمثل طبقة حاكمة محتملة ، تنشغل فى الصراع من أجل القوة العليا ، وإنما المنافسة والصراع بينها قد يعملان على الحد من قوة أولئك الذين يتولون حكم المجتمع فى وقت معين .



# الحواشي والمراجع

(١) Max Weber, "The Chinese Literati", in H.H. Gerth and C. Wright Mills (eds.). From Max Weber.

(٢) Robert M. Marsh, The mandarins : the circulation of Elites in China, 1600 - 1900.

(٣) See Jacques Le Goff, Les intellectuels au moyen Age; and Karl Mannheim, "The Problem of the Intelligentsia, in Essays in the Sociology of Culture.

(٤) يلاحظ أن مؤلفاته قد كتبت بالروسية ولم تترجم بعد . وقد عرضت آراؤه بتوسع لأول مرة فى Max Nomad in Robels and Rendegades وهو المؤلف الذى إقتبست منه هذه المعالجة .

(٥) Karl Mannheim, Ideology and Utopia, p. 136 et seq.

(٦) Mattei Dogan, Political Ascent in a Class Society : French Deputies 1870 - 1958', in D. Marvick (ed.), political decision - makers, p. 64.

(٧) Alain Girard (ed), La réussite Sociale en France, pp. 239 - 40.

ويلاحظ المحرر أنه سوف يكون من الطريف الحصول على معلومات مشابهة من بلاد متعددة حتى يمكن وضع أساس للمقارنة بين هيبة وتأثير المثقفين ـ فى بيئات مختلفة . واسوء الحظ أن البداية لم تتحقق بعد . أما أخر مؤلف حول المثقفين فهو : The Intellectuals : A Controversial Portrait, edited by C.B. de Huszar.

ولا يزال هذا المؤلف يعتمد على معالجات إنطباعية لدورهم .

(٨) James Burnham, the managerial Revolution.

(٩) See P. Sargant Florence, The logic of British and American Industry.

(١٠) American Historians and the Business Elites, in William Miller (ed) Men in Business.

(١١) E. Dighy Baltzell, An American Business Aristocracy, p. 431.

(١٢) G.H. Copeman, Leaders of Brirish Industry : A study of the Careers of more Than Thousand Public Company Directors.

(١٣) Max Weber, "Politics as a Vocation" in H.H. Gerth and C. Wright, Mills, From Max Weber.

(١٤) Cf. C. Wright Mills, The Power Elite, p. 133.

« إن الخط المهنى للبيروقراطية ، إذ عرفناه بالتحديد لا يعنى مجرد الصعود من مستوى إلى آخر فى تسلسل الموظفين ؛ فهو قد يتضمن ذلك ، ولكن الأهم هو تأكيد المؤهلات اللازمة اشاغل كل وظيفة . وغالباً ما تتضمن



هذه المؤهلات التدريب الرسمى النوعى ، واختبارات الصلاحية » .

( ١٥ ) انظر دراسة أمريكية عن البيروقراطية السوفيتية :

John. Armstrong, The Soviet Bureaucracy Elite; A Case Study of the Ukrainian Apparatus.

ويعرض هذا المؤلف لنفس النظرية القائلة بحكم البيروقراطيين ، كما يوضح التأكيد المتزايد على التدريب الرسمى لموظفى الحزب فى مدارس خاصة للاحزاب ، لكنه لم يكشف عن أن الصعود إلى مراكز القمة على النجاح فى هذا النظام التعليمى ، مثل الحصول على مؤهلات رسمية ، أكثر من مجرد النجاح فى القيادة السياسية الواقعية .

( ١٧ ) Stanislaw Ossowski, Class Structure in the Social Consciousness, p. 184.

( ١٨ ) H. Luthy, The State of France. p. 17.

( ١٩ ) André Siengfried. De la Illéme a la Ivéme République, p. 246.

( ٢٠ ) R.K. Kelsall, Higher Civil Servants in Britain, p. 153.

( ٢١ ) نشرت هذه الدراسة تحت عنوان : البيروقراطية والطبقات الاجتماعية فى فرنسا .

( ٢٢ ) Letter of 25th February, 1871.

( ٢٣ ) See, R. Bendix, Higher Civil Servants in American Society.

ويلاحظ أن التعيين فى هذه الوظائف يشابه النظام القائم فى بريطانيا أو فرنسا من حيث أن كبار موظفى الخدمة المدنية لا ينتمون لعائلات الطبقات العاملة ، لكن التركيب الاجتماعى يختلف بصفة عامة حينما تكون الطبقة المسيطرة هى الطبقة الوسطى أو الوسطى الدنيا . يضاف إلى ذلك أن كبار الموظفين الأمريكين لديهم خلفية تعلمية أكثر تنوعاً ، كما أنهم غالباً ما تكون لديهم خبرات مهنية عديدة .

( ٢٤ ) C. Wright Mills, The Power Elite, pp. 239 - 241.

( ٢٥ ) Carl J. Friedrich, the New Image of the Common Man, pp. 257 - 8.

اربع فئات من المجتمعات العالمية يوجد بداخلها أوجه شبه

في البناء الإجتماعي والثقافة :-

1) الدول [illegible]
2) الدول العربية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
3) الدول الآسيوية
4) دول أمريكا اللاتينية

# الفصل الخامس

## التقليد والتحديث : الصفوات فى المجتمعات النامية

لايوجد سياق فى الوقت الحاضر أثيرت فيه فكرة الصفوات باستمرار أكثر من سياق مناقشة مشكلات وإمكانيات البلاد النامية . ولايجب أن يسبب ذلك لدينا أى دهشة ، فقد سبق أن رأينا أن هناك إرتباطاً عميقاً بين التغيرات التى تطرأ على البناء الاجتماعى وبين نشأة الصفوات أو أنهيارها . فالتغيرات الاقتصادية والسياسية تحدث فى البداية تعديلات فى هيبة الجماعات الأجتماعية المختلفة وما لديها من قوة ، ثم ما تلبث تلك الجماعات التى تزداد قوتها أن تسعى إلى التحكم فى التغيرات ودفعها إلى الأمام . وفى الوقت ذاته نجد أن الحاجة إلى قادة وصفوات متميزة تشعر بها أكثر فأكثر تلك الشعوب التى تمر بمرحلة تغير اجتماعى معقد ، والتى تختفى فيها طرق الحياة المألوفة . ولدينا فى الوقت الحاضر البلاد النامية كفرصة رائعة لفحص القوى الأجتماعية التى تخلق صفوات جديدة ، فضلا عن أنشطة الصفوات ذاتها فى محاولاتها لتغيير مجتمعاتها الى مجتمعات حديثة متقدمة اقتصادياً .

من الطبيعى أن يكون لكل مجتمع من هذه المجتمعات ملامح فريدة ، ومشكلات تنبعث عن تاريخه (١) وموقعه الجغرافى (٢) ، وعلاقاته المتميزة (٣) بالمجتمعات الأخرى ، تلك التى قد يكون لها تأثير كبير أو محدود على نموه . لكن هناك أيضاً خصائص هامة عديدة إما أن تكون عامة بالنسبة لكل البلاد النامية ، أو أن توجد فى تلك البلاد التى تنتمى إلى نموذج معين بالذات . وإذا ما نحينا جانباً عوامل الحجم والموارد الطبيعية ، فقد يكون فى وسعنا أن نميز بين أربع فئات من المجتمعات النامية ، يوجد بداخلها أوجه شبه هامة فى البناء الأجتماعى والثقافة وهى : (١) دول أفريقيا (٢) الدول العربية فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، (٣) الدول الآسيوية (٤) دول أمريكا اللاتينية . ولقد استطاعت الدول التى تنتمى إلى المجموعة الأولى أن تحقق وجودها من

خلال الصراع ضد الاستعمار ، الذى أثر تأثيراً بالغاً فى نظمها السياسية ولكن عليها أن تواجه – بالإضافة إلى مشكلات النمو الأقتصادى – تلك المشكلات الخاصة بإقامة الوحدة الوطنية لمجتمع يتألف من جماعات قبلية ، ويرجع وجودها داخل حدودها – إلى حد ما – إلى التفرقة التعسفية التى أقامتها القوى الاستعمارية . ومن بين بلدان المجموعة الثانية ، توجد فئة تكونت من خلال صراعات مستقلة ضد الحكم الاستعمارى المباشر ، وإن كانت هناك دول كثيرة حظيت بالاستقلال السياسى لفترة من الزمن ، وكان عليها أساساً أن تقاوم الرقابة المباشرة التى فرضت على مواردها الأقتصادية من جانب القوى الأجنبية . أما مشكلاتها السياسية فتمتثل فى تغير الأنظمة الاقطاعية والأوتوقراطية للحكومات التى تقوم على نسق طبقى جامد بعيد عن المساواة .

أما المجموعة الثالثة الخاصة بدول آسيا فتتميز على وجه الخصوص بأنها مجتمعات ذات حضارات قديمة تأسست فيها أنظمة اجتماعية تقليدية إلى حد كبير . وهى أيضاً بلاد حققت مؤخراً التحرر من الحكم الاستعمارى . وعلى الرغم من أنها لم تواجه مشكلات رئيسية تتصل بتكامل المجموعات القبلية فى مجتمع قومى ، كما هو الأمر بالنسبة لدول أفريقيا ، إلا أنها واجهت مشكلات قريبة الشبه من الوحدة الوطنية ، بقدر ما تنقسم إلى طوائف أو أقاليم تسود فيها لغات معينة ( كما هو الحال فى الهند ) ، أو جماعات عنصرية ولغوية منفصلة ( مثال ذلك التاميليون والسينهاليون فى سيلان ، والماليزيون والصينيون فى الملايو ) أما المجموعة الرابعة الخاصة بدول أمريكا اللاتينية ، فتختلف من وجوه عديدة عن البلاد الأخرى ، إذ أن هذه المجتمعات إلى حد كبير تعتبر أكثر تقدماً اقتصادياً ، كما أنها متحضرة بالفعل على نحو يفوق كثير من البلاد الزراعية[1] ، وذلك على الرغم من أنها أخذت حديثاً بالتصنيع الواسع النطاق ، هذا فضلا عن أنها مستقلة سياسياً منذ فترة طويلة نسبياً . وهكذا لم تصبح مشكلاتها السياسية هى مشكلات الوحدة الوطنية ، مع أن بعض الدول مثل بيرو لم يكتسب فيها بعد عدد كبير من السكان الهنود وحقوق المواطنة الكاملة ، كما أن النشاط السياسى الحديث لم يتأثر بفكرة القومية ، بالرغم من أنه يقاوم بصورة واضحة النفوذ الإقتصادى لأمريكا الشمالية فى المنطقة / أما المشكلات الرئيسية فهى تلك التى صاحبت التصنيع والزيادة السريعة فى معدلات السكان ، وظهور حركة العدل داخل النظام السياسى الذى سيطر عليه لفترة طويلة كبار ملاك الأرض ، وكان غالباً ما يحكم بواسطة ، ديكتاتورية عسكرية .

إن المشكلات العامة للبلاد النامية يمكن إرجاعها مباشرة إلى معدل التصنيع السريع الذى تود تحقيقه والدرجات المتفاوتة التى تبلغها فى هذا الصدد ، آخذة فى إعتبارها إلى حد كبير المجتمعات الصناعية فعلا هذا بالإضافة إلى النمو السريع فى معدلات السكان نتيجة تحسن الرعاية الطبية ، وخدمات الرفاهية الأخرى ثم الأوضاع الإجتماعية والسياسية التى تحدث فى إطارها التنمية الإقتصادية . ولقد بدأ تصنيع البلاد الغربية — فى معظم الأحوال — فى ظروف أفضل بكثير للتنظيم الاقتصادى والاستقرار والتكامل السياسى والاستعداد النفسى لدى الناس نتيجة تدهور النظم التقليدية ، فضلا عن كونه اتخذ شكل عملية تدريجية غير متعجلة . وبالإضافة إلى الصعوبات الاقتصادية التى تواجهها الدول النامية فى الوقت الحاضر نتيجة لوجود مجتمعات صناعية متقدمة بالفعل ، تتنافس معها فى التجارة والاستثمار ، فإن عليها أيضاً أن تقاوم عدم الاستقرار السياسى ، وكذلك المطالب العامة المتعلقة بإرتفاع مستويات الاستهلاك والرفاهية ، والقوى المعارضة المتمثلة فى أساليب الحياة التقليدية .

فى مثل هذه الظروف تزداد أهمية الصفوات والقيادات القادرة على توجيه السلوك بفعالية ، والسيطرة على الأحداث ومراقبتها . ومما يزيد من هذه الأهمية نقص الخبرة فى التنظيم الأجتماعى والسياسى لدى جماهير السكان الذين ظلوا فى معظم الأحوال يعانون من الركود والخضوع لسيطرة الحكام الأوتوقراطيين سواء من مواطنى المجتمع أو من الأجانب . فما هى إذن الصفوات الجديدة التى ظهرت لتحمل مهام التنمية ، الاقتصادية ، وما مدى فعالية قيادتها ؟ لقد استطاعت إحدى الدراسات الحديثة عن التصنيع أن تحدد جماعات الصفوة الهامة فذهبت إلى أن هناك « خمسة نماذج مثالية للصفوات تتولى فى الغالب قيادة عملية التصنيع هى : ١ — الصفوة ذات العلاقة بالجماعة الحاكمة . ٢ — الطبقة الوسطى . ٣ — المثقفون الثوريون . ٤ — الإداريون الاستعماريون . ٥ — القادة الوطنيون »[٢] . وهناك صفوتان من بين هذه الصفوات ، لا تحتلان أهمية كبيرة فى الفترة الحالية ، ويمكن معالجة تأثيرهما باختصار شديد . لقد عمل الإداريون الاستعماريون فى بلاد آسيا وأفريقيا على توفير بعض متطلبات التنمية الصناعية ، حينما أسسوا نظاماً إدارياً وقضائياً يتسم بالكفاءة ، وبإدخال التعليم الحديث ، وتدعيم النظام الحديث للبنوك والتجارة ، فضلا

عن إنشاء بعض الصناعات الحديثة[٣]. ومع ذلك فإن هذه الإنجازات لا يمكن أن تؤدى مباشرة إلى التعجيل بالتصنيع ، وذلك لعدة أسباب مثل : المصالح الاقتصادية للقوى الإستعمارية والنتائج المترتبة على سياسة القمع العام الذى يمارسه الحكم الأجنبى . هذا بالإضافة إلى أن نمو المؤسسات التجارية والصناعية الكبرى مرتبط بسيطرة القوى الاستعمارية عليها . وفى البلاد التى تزال تحت سيطرة الحكم الإستعمارى الآن ، غالباً ما يعترف بأن الإداريين الأجانب لا يستطيعون أن يفعلوا أكثر من تهيئة ظروف التنمية الاقتصادية ، تلك التى يمكن متابعتها بفعالية بواسطة صفوات جديدة تقوم بدورها بعد الاستقلال .

كما أن دور الصفوات ذات الصلة بالجماعة الحاكمة — سواء تمثلت فى ملاك الأرض أو الارستقراطية التجارية — محدود أيضاً . فلقد قامت هذه الصفوات ببعض المحاولات فى أقطار قليلة بالشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية ( أحياناً تحت ضغط أجنبى ) لإحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية ، لكن سياستها كانت محكومة تماماً بالمصالح التى يتعين عليها كطبقة المحافظة عليها ، وأهمها استمرار الدولة كما هى . ولكى تستطيع أن تحقق بنجاح سياساتها الإصلاحية عملت على تشجيع وإقرار الحراك الاجتماعى أكثر فأكثر ، والتوسع السريع فى التعليم ، وتيسير الإنتقال إلى أوضاع الصفوة لكى يشغلها الأفراد والجماعات الذين ينتمون للطبقات الدنيا فى المجتمع . ومن المشكوك فيه أن تتمكن هذه الصفوات من إنجاز هذه المهام على مدى محدد ، وبالسرعة اللازمة لمواجهة الحاجات الملحة للنمو الاقتصادى ، وإرتفاع مستويات المعيشة ، أو أن تقاوم نفوذ الصفوات الجديدة التى تتصارع معها من أجل الحصول على تأييد جماهيرى .

أما الصفوات الثلاثة الأخرى التى أشرت إليها ، فهى تلعب دوراً أكثر أهمية فى معظم البلاد النامية . فالطبقات الوسطى ككل تؤثر فى التنمية الاقتصادية لا عن طريق الإسهام الذى تقدمه بفضل مهاراتها الخاصة فحسب ولكن من خلال التزامها بالأساليب الحديثة للحياة . وقد نجد فى النماذج المختلفة للمجتمعات النامية أن الجماعات العديدة التى تتضمنها الطبقات الوسطى تمارس تأثيراً مسيطراً بشكل أو بآخر ، ففى معظم البلدان التى خضعت للاستعمار فى آسيا وأفريقيا ، ظهرت الطبقات الوسطى إلى حد كبير نتيجة للنظم التعليمية والإدارية التى أدخلتها القوى الأستعمارية الحاكمة ،

كما هو واضح بصفة خاصة فى الهند . وقد لاحظ المؤرخ الهندى ميزرا B.B. Misra فى دراسته الوثائقية الممتازة عن نمو الطبقات الوسطى هناك « أن الطبقات الهندية تكاد تطابق الصفوة المتعلمة أى الذين يعملون فى الخدمة العامة وأعضاء المهن الفنية العليا»(٤). والسبب الرئيسى لسيطرة الصفوة المتعلمة على الطبقات الوسطى هو نقص فرص تكوين طبقة من رجال الأعمال الوطنيين ، نظراً للمعدل البطىء الذى يسير عليه النمو الاقتصادى والأوضاع الممتازة التى يشغلها أولئك الذين ينتمون للقوى الاستعمارية فى القطاع المحدود للصناعة الحديثة والتجارة . والواقع أن ذوى الياقة البيضاء لم يتأثروا تأثراً بالغاً بالاستقلال السياسى لهذه الأقطار ، لأن تخطيط النمو الاقتصادى وتركز الجهود حول المشروعات العامة أكثر من المشروعات الخاصة ، لم يتح سوى فرصة محدودة لنمو طبقة رجال الأعمال . غير أننا — من ناحية أخرى — نلاحظ أنه فى بلاد أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط تكونت طبقة رجال الأعمال منذ وقت مبكر ، وهى تشكل قطاعاً هاماً من الطبقات الوسطى فى ضوء ذلك كله لا تعد هذه الطبقة صفوة ذات فعالية كبيرة فى وقتنا الحاضر . وجدير بالذكر أن الموقف الاقتصادى لمعظم بلاد أمريكا اللاتينية يتدهور بإطراد منذ عام ١٩٥٨ ، بينما استمر السكان فى الزيادة . وهذه الظروف — بالإضافة إلى إرتباط مشروعات العمل فى أمريكا اللاتينية بشركات أمريكا الشمالية التى لها نصيب كبير فى صناعات المواد الخام والتى قامت فى هذه الظروف — أضعفت من موقف صفوة رجال الأعمال . وقد شجعت الثورة الكوبية على تدعيم معارضة صفوة رجال الأعمال ، والمصالح الاقتصادية لأمريكا الشمالية . وعلى الرغم من الشكوك التى أثارها التطور اللاحق للمذاهب السياسية التى تزعمها فيدل كاسترو ، إلا أن الشىء الواضح هو أن صفوات جديدة ملتزمة بالتخطيط الاشتراكى تنمو بشرعة فى أمريكا اللاتينية .

أما الجماعة الأكثر أهمية داخل فئة ذوى الياقة البيضاء من الطبقة الوسطى فى معظم البلاد النامية ، فهى تلك التى تضم كبار موظفى الحكومة ، الذين تناط بهم مسئوليات كبيرة ، ويكتسبون قوة إضافية أيضاً فى ظروف التخطيط الاقتصادى والاجتماعى الواسع النطاق . والواقع أن موظفى الحكومة يعتبرون — من زوايا عديدة — بالنسبة للتنمية الاقتصادية فى الأمم الحديثة فى القرن العشرين ، فى موقف يماثل

موقف أصحاب المشروعات الرأسمالية بالنسبة للتنمية الاقتصادية فى المجتمعات الغربية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين . بيد أن قوتهم — برغم كل هذه الأهمية التى يمثلونها —(مقيدة إلى حد كبير— أما أصحاب المشروعات الرأسمالية فهم طبقة مستقلة يتخلل تأثيرها الحكومة والإدارة ، على حين أن الموظفين هم مرءوسون للقادة السياسيين ، ولا توجد فى الأقطار النامية ثورة إدارية أو بيروقراطية تفوق تلك التى نجدها فى المجتمعات الصناعية المتقدمة .

وتلعب الصفوة السياسية فى البلاد النامية دوراً طليعياً فى تحديد مجرى النمو . وبإمكاننا أن نجد أصول هذه الصفوة غالباً فى إحدى الجماعتين اللتين أشرنا اليهما آنفاً — القادة الوطنيون ، والمثقفون الثوريون — وهما قد تختلطان فى حالات معينة . والملاحظ فى أغلب البلدان الآسيوية والأفريقية أن المثقفين يقومون بدور بارز فى الصراع ضد الحكم الاستعمارى ، وعادة ما يكون طلاب الجامعات هم حملة لواء حركات الاستقلال ، كما يعمل الذين أتموا دراساتهم فى الخارج على تكوين أحزاب وطنية جديدة ، أو هم على الأقل يسهمون فى تكوينها . فى دراسة عن الصفوات الإندونيسية الجديدة ، التى اتصلت بالمراحل الأولى من حركة الاستقلال ، لوحظ انتشار المبادئ الراديكالية بين طلاب الجامعات ، والأثر العميق الذى أحدثه المثقفون ذوى العقليات السياسية . كما كشفت هذه الدراسة أيضاً عن أن الأندونيسيين المتعلمين يشكلون غالبية المشاركين ذوى الكفاءة فى الحركات المعادية للاستعمار [٥] . وفى نيجيريا حلت صفوة جديدة من الذين أتموا تعليمهم فى الغرب ، محل الصفوة القديمة التى كانت تتألف من العائلات التقليدية الحاكمة ، بعد تطور حركة الاستقلال (وذلك على الرغم من وجود بعض التداخل — كما هو الأمر فى معظم الحالات — بين الصفوات القديمة والجديدة ، طالما أن عائلات الصفوة القديمة هم أولئك الذين كانت أمامهم أفضل الفرص المتاحة لكى يوفروا لأبنائهم تعليماً فى الغرب)[٦]. وقد أشار هو دجكن T. Hodgkin أيضاً فى مؤلفه الاحزاب السياسية فى أفريقيا إلى أن الصفوات السياسية الوطنية تتألف — إلى حد كبير — من الطبقات الوسطى الجديدة ، وبخاصة الطبقة الوسطى المتعلمة ؛ ففى المجلس الحكومى بغانا لوحظ بعد انتخابات عام ١٩٥٤ أن ٢٩٪ من الأعضاء كانوا من بين المدرسين و١٧٪ من الكتبة والمحامين

و ١٧ ٪ من الذين يزاولون أعمالا حرة ؛ أما بالنسبة لأعضاء المجلس التشريعى للمقاطعات التسعة التى كانت تدخل ضمن القسم الغربى الفرنسى من أفريقيا لوحظ بعد انتخابات عام ١٩٥٧ أن ٢٢٪ كانوا من المدرسين ، و٢٧٪ من موظفى الحكومة و ٢٠٪ من المشتغلين بالمهن الحرة ( المرجع السابق ، ص ٢٠ ) .

غير أن القادة الوطنين لم يكونوا دائماً من المثقفين أو الثوريين ؛ فهم فى الهند لاينتمون لأى من الفريقين . حقيقة أن الاتحاد الوطنى نشأ وتأثر إلى حد كبير فى مراحله الأولى بالمثقفين الذين تمثلوا الأفكار الغربية ، ولكنهم كانوا أحراراً وليسوا ثوريين ، كما أن تأثيرهم لم يستمر لفترة طويلة . إذ واجههم بعد فترة تأثير القادة السياسيين الذين ينتمون لجماعات مهنية أو لقطاع الأعمال ، فضلا عن المذاهب الأخلاقية والاجتماعية التى صاغها غاندى واشتقها من الفكر الدينى التقليدى .

ويكتسب المثقفون الثوريون مزيداً من القوة عن طريق تبنى الماركسية كعقيدة سياسية ، وتكوين الأحزاب الشيوعية أو المنظمات المشابهة ، التى تجعلهم على صلة وثيقة بالعمال الصناعيين وفقراء الفلاحين بصفة خاصة . ولقد وصف ريمون آرون بوضوح شديد قبول الماركسية والشيوعية فى الدول النامية بقوله : « قد تكون الشيوعية قوة تقدمية حينما لا تكون الصفوات مهيئة للقيام بمهامها . وهذه الصفوات إما أن تحافظ على نسق إقطاعى للتنظيم بشكل أو بآخـــر ، أو أن تعمل ببطء مع الجهاز الرأسمالى للمجتمع . . . أما الصفوة التى تفشل فى الوقت الحاضر فى استخدام الموارد الفنية لرفع مستوى المعيشة وزيادة ثروة المجتمع ، فهى فى الحقيقة صفوة معوقة. ومن الطبيعى أن يلجأ الحزب الممثل للفلاحين والعمال — الذين يعيشون حياة الفقر نتيجة انخفاض إنتاجية عملهم — إلى تولى مقاليد القوة التى يمتلكها العسكريون وأصحاب البنوك أو كبار ملاك الأرض الذين يفضلون أن ينفقوا أموالهم فى شراء سيارات أمريكية فخيمة ، أكثر من انفاقها على الجرارات والمعدات الآلية »[٧] .

ولقد تزايد الأعجاب بالشيوعية نظراً لما يوجد لدى الأحزاب الشيوعية من « قاعدة سياسية » فعالة — ( على حد تعبير موسكا ) — مستمدة من الماركسية ؛ أى عقيدة تقرر بوضوح الأهداف أو الغايات التى يتعين تحقيقها ، والتى تقدم تبريراً أخلاقياً للصفوة الحاكمة ولسياستها . إن الماركسية تأخذ صورة المذهب التقدمى ، كما تتبنى نظرة جديدة

للعالم تناقض تماماً الخرافات القديمة . وعقيده المساواة التى لديها قوة حفز الناس فى أى مكان – وبخاصة أولئك الذين يعيشون فى مجتمعات توجد فيها الثروة الهائلة جنباً مع الفقر المدقع ، وهى فى الوقت ذاته نظرية للتصنيع السريع – تدفع الناس إلى النشاط والعمل . وبإمكانها أن تدلل على نجاحها العملى فى التنمية الاقتصادية للاتحاد السوفيتى . والماركسية على هذا النحو هى كالفينية الثورات الصناعية فى القرن العشرين : ومع ذلك فقد سبق أن رأينا كيف أن المثقفين فى كل مكان ليسوا مزودين تماماً بالأفكار الثورية وبخاصة تلك التى تتصل بالماركسية ، كما أن التنمية الاقتصادية ليست فى معظم الحالات خاضعة لقيادة الاحزاب الشيوعية . غير أن الانتقادات التى أثيرت ضد الماركسية كانت عديدة ، بل ولقد ظهرت داخل الفكر الماركسى ذاته ، فضلا عن المذاهب الفكرية الأخرى . ومن الملاحظ أن الماركسية الأرثوذكسية – كإطار فكرى – تثير اليوم شكوكا وانتقادات عديدة ، أشرنا إلى بعض منها فى فصل سابق . ولكن الأهم فى هذا السياق هو الحقيقة التى مؤداها : أن مخاطر الماركسية كمذهب تطبيقى قد ظهرت بوضوح ، فتجارب الاتحاد السوفيتى التى كشفت – من ناحية – عن إمكانيات النمو الاقتصادى السريع تحت قيادة الحزب الشيوعى ، أظهرت أيضاً – كنوع من النتائج المصاحبة المتوقعة لنظام الحزب الواحد – ديكتاتورية وفقدان للحرية الشخصية ، وإضطهاد ومعاناة إلى أبعد حد . وفى ضوء هذه الأسباب يسعى كثير من المثقفين فى البلدان النامية إلى البحث عن عقيدة تقدمية جديدة ، يأملون فى أن يجدونها – فى مرحلة ما – داخل إطار الأشتراكية الأفريقية أو الآسيوية ، أو فى المذاهب التى يتزعمها الثوريون فى كوبا ، وإن كانت لا تزال تفتقر إلى صياغة كاملة دقيقة .

وإذا ما نظرنا الآن إلى المؤثرات الخارجية ، أمكننا أن نلحظ وجود معارضات للماركسية فى كثير من البلاد النامية من جانب المفكرين التقليديين ، وأولئك الذين تبنوا الأفكار الغربية الليبرالية . وتمثل الهند موقفاً متطرفاً فى هذا المجال ، إذ على الرغم من أن الحزب الشيوعى هناك يمثل جانب المعارضة الأساسى لحزب المؤتمر الحاكم ، إلا أن التأثير الفكرى للماركسية ، أو أية أفكار ثورية أخرى لا يزال ضعيفاً . وفى الهند نجد أن فئة قليلة من أولئك الذين يمكن وصفهم بأنهم مثقفين بالمعنى العلمانى

الحديث هم من زاوية راديكالية فعالة يعتبرون نقاداً لمجتمعهم ، أو مبتكرين لمذاهب اجتماعية يمكن أن تلهم العمل الشعبي ، ويكاد يكون تأثير المثقفين مشابها إلى حد بعيد لتأثير الطبقات الوسطى الجديدة ككل . التي تؤدى طريقتها فى الحياة إلى تغيرات بسيطة تدريجية فى الأذواق والأخلاق . والواقع أن وجود صفوة مثقفة وراثية ( البراهما ) تمثل مصدراً للمثقفين الجدد ، يؤكد ذلك أنهم يظلون مرتبطين — بطرق متعددة — بالمثاليات الاجتماعية والدينية للمجتمع التقليدى . وحتى إذ سلمنا بأن إتساع المجال الاجتماعى للانضمام إلى عضوية الجماعات الفكرية سوف يضعف من هذا الارتباط فإنه فشل إلى حد كبير فى إيجاد طبقة مثقفة حديثة تثق بنفسها وتقدر على القيام بدور قيادى ؛ نظراً للقوى الإنقسامية الطائفة والولاءات الدينية . وفى معظم البلدان النامية قد تكون الأفــكار التقليدية أقل قوة ، وأشد انسجاماً مع الماركسية إذا ما قورنت بالهند ، لكن تأثير المثقفين الثوريين قد يظل ضعيفاً ؛ إما لوجود صفوات حاكمة فعالة ، تقيم سياستها على المذاهب القومية أو الليبرالية ، وإما لأن المثقفين معزولين عن بقية السكان نتيجة ثقافتهم الغربية . وقد لا يمثل المثقفون فى بعض المواقف جماعة سياسية فعالة على الإطلاق نظراً لقلة عددهم بالصورة التى تجعلهم فى موقف مختلف تماماً عن موقف قرنائهم فى المجتمعات الغربيـــة . وعموماً فبغض النظر عن الإختلافات فى موقف المثقفين — سواء كانوا ثوريين أو قادة ، أو نقاداً لصفوة القوة ، أو منشغلين تماماً بالأنشطة التعليمية المتخصصة والإدارة ، والصحافة . . إلخ — فإنهم يشكلون فى كل مكان إحدى الجماعات الهامة فى المجتمعات النامية ؛ طالما أن هذه المجتمعات لا تزال تعيش فى وقتنا الحاضر على أفكار ومعتقدات مثل القومية والاشتراكية ، والماركسية ، والسياسية الصناعية ، وهى تستطيع أن تدوم وتتطور من خلال هذه الأفكار فقط بعد أن تحطمت نظمها التقليدية إلى حد ما ، وأصبح من العسير إحيائها .

ويشكل قادة الحركات الوطنية إحدى الصفوات الهامة فى المجتمعات الآسيوية والإفريقية ، ذلك لأن حوافز التنمية الاقتصادية تتمثل فى الصراع من أجل الاستقلال السياسى . وقد يكون هؤلاء القادة من خريجى الجامعات الغربية ، ومن اتباع الحركة

الراديكالية ، أو من رجال الأعمال الوطنيين وأصحاب المهن الفنية العليا ، أو من ممثلي جماعات الصفوة التقليدية ، ولكنهم متماثلون من حيث أن قوتهم تعود إلى قيادتهم لحزب سياسي يستند إلى الروح الوطنية ويعبر عنها . إن النزعة الوطنية فى المجتمعات النامية هى نتيجة الصراع من أجل تحقيق الاستقلال عن الحكام الأجانب ، وهى أيضاً نابعة عن طبيعة المشكلات التى تواجه هذه المجتمعات بعد تحقيق الاستقلال ؛ وبخاصة الحاجة إلى بناء أمة متماسكة ، ولكنها لا تزال تضم جماعات قبلية ولغوية منفصلة ، فضلا عن الحاجة الاقتصادية لتخطيط التنمية الصناعية للمجتمع على المستوى القومى . وإذن فليس من الغريب فى شيء أن نجد فى معظم المجتمعات النامية حزباً واحداً قاد بنجاح حركة الاستقلال ، ثم جعل من نفسه صفوة حاكمة تبرر قوتها بالنظر إلى أمجادها الماضية ، والوعود التى تقدمها لبناء أمة حديثة .

ولا يعنى ذلك القول بأن النزعة الوطنية هى « القاعدة السياسية » الوحيدة التى تدعم كيان هذه الصفوات الحاكمة . فقد تنطوى نظرية الحكم على أفكار أخرى مثل الديمقراطية ، أو الاشتراكية ، أو الرفاهية ، تماماً كما يحدث فى حالات أخرى — كالصين على سبيل المثال — تجد فيها الأفكار الوطنية مكانها فى الأيديولوجية الثورية . وفى أفريقيا تختلط النزعة الوطنية بالمذاهب الاشتراكية من جهة ، وبالأفكار الخاصة بحركة الشعوب الأفريقية التى تشترك فى مشروعات فعلية لإتحاد فيدرالى من جهة أخرى . وبالمثل نجد أن النزعة الوطنية فى معظم بلاد آسيا ذات طابع اشتراكى واضح . ويرتبط تطور هذه النزعة فى بعض مجتمعات الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية بالاشتراكية ، نتيجة معارضتها لمصالح العمل الأجنبية . وهناك عامل يجعل النزعة الوطنية فى حد ذاتها مذهباً غامضاً بالنسبة للحكام السياسيين للدول النامية هو أنها قد تنطوى على نظرة تراجعية ، وقد تسعى إلى إحياء النظم والصفوات التقليدية ، وبخاصة فى تلك المجتمعات التى لا تزال حريصة على حضاراتها القديمة . أثناء حركة الاستقلال قد يعمل الصراع السياسى على تطوير صراع ثقافى ترفض معـه لغة الحكام الأجانب وقيمهم ونظمهم ، على حين تظهر حركة تقديس وتقليد للأمجاد والمنجزات القديمة . والمثال الكلاسيكى على هذا النمط من الأحداث هو إحياء الهندوسية فى الهند ، تلك الحركة التى طورها واستخدمها غاندى فى إقامة حركة جماهيرية لمعارضة الحكم البريطانى .

وإن كنا نستطيع أن نجد أمثلة أخرى فى الأقطار العربية ، وباكستان ، بل وحتى فى بعض أجزاء إفريقيا ، حيث أثار الإسلام لدى الناس الرغبة فى معارضة الحكم الاستعمارى[٩]. وحينما ترتبط النزعة الوطنية على هذا النحو بحركة إحياء التقاليد والقيم وأساليب الحياة القديمة ، فإنها تصبح معوقاً للتنمية الاقتصادية ، خاصة وأنها تتنافى مع الاتجاه العقلانى المتطور فى الحياة الاجتماعية . وهكذا يبدو واضحاً أنه على الرغم من أن القادة السياسيين الوطنيين لديهم قوى فعالة – تتمثل فى ذكريات وطقوس الصراع من أجل الاستقلال ، والرغبة فى بناء أمة قادرة على التطور ، والحاجة الماسة لتخطيط قومى للحياة الاقتصادية – إلا أنهم يواجهون أيضاً صعوبات بالغة ، تنشأ عن الصراع بين التقليديين والمجددين داخل الطبقات التى ينتمون إليها وعلى نطاق المجتمع ككل ، فضلا عن افتقار المذاهب التى يستندون إليها فى ممارسة سلطتهم إلى التحديد والتكامل ، ثم التدهور الأخلاقى الذى يظهر عادة بين قادة الحزب الحاكم فى الحكومات التى تقوم على نظام الحزب الواحد ، وذلك إلى المدى الذى يصعب معه ضبط سلوك الأفراد تماماً ، سواء بواسطة قواعد تقليدية للسلوك ، أو عن طريق مذاهب اجتماعية واضحة ومحدودة .

وهناك جماعة اجتماعية أخرى لم نشر إليها كثيراً ، وإن كان لها تأثير فى بعض المجتمعات النامية يفوق تأثير المثقفين أو القادة السياسيين ، هى جماعة ضباط الجيش. ومن الواضح أنه فى المجتمعات المستقلة حديثاً التى لا تزال فيها النظم السياسية فى طور التشكيل ، والسلطة السياسية غير مستقرة ، يكون لأولئك الذين يسيطرون على قوة القهر العليا فرصة القيام بدور هام فى تحديد مستقبل الأمة . أما تدخلهم بالفعل فى الشئون السياسية فيعتمد على مجموعة عوامل مثل التقاليد التى تلقنها ضباط الجيش وأصولهم الاجتماعية ونطاق تأثيرهم فى الفرق العسكرية الخاضعة لسلطاتهم ومن ناحية أخرى عمق القادة السياسيين وطبيعة علاقتهم بالقادة العسكريين[١٠] . ولقد ظهرت فى الماضى بعض صور التدخل العسكرى فى المجال السياسى فى بلاد أمريكا اللاتينية ، لكنها ليست ملائمة تماماً لدراسة الوضع الراهن ، إذ أنها ظهرت أساساً فى الفترة التى سبقت بداية النمو الاقتصادى ، حينما كان الزعماء وقواتهم المسلحة ، يماثلون نبلاء الإقطاع ، الذين يوجهون جهودهم نحو تقويض السلطة السياسية القائمة ،

بعكس تلك الصفوة التى تتحمل عبء التصنيع والتنمية الاقتصادية والتى تهمنا فى هذا المجال[١١] . تلك بالطبع واحدة من الأساليب التى تمكن القادة العسكريون بواسطتها من الحصول على القوة ، إلا أن هناك فى الوقت الحاضر عوامل أخرى قد تزيد من أهميتهم . وقد لاحظ كاتب حديث أن الجماعة العسكرية أصبحت هى الجماعة المسيطرة فى تسعة مجتمعات أفريقية وأسيوية على الأقل ، وذهب إلى أن الدور السياسى للجيش فى المجتمعات النامية يجب أن يكون موضع اهتمام ونظر « . . إذا ما أخذنا فى اعتبارنا أولا المضامين السياسية للجيش كنظام حديث دخل إلى المجتمعات الإنتقالية المفتقرة إلى التنظيم ، وثانياً الدور الذى يمكن أن يقوم به الجيش فى تشكيل الاتجاهات وتوجيهها نحو تحديث قطاعات أخرى من المجتمع »[١٢] . وتعد الجيوش — فى رأيه — من بين العوامل الهامة فى البلدان النامية ، وهى تنطوى على روح التغير التكنولوجى الحديث ، كما أنها فى الوقت ذاته مؤثر هام جدا فى تحديث المجتمع ككل ؛ لأنها تدرب أفرادها على الأساليب الفنية الحديثة وتخلق لديهم اتجاهات جديدة نحو العمل .

وثمة خاصية أخرى للجيوش الحديثة لفت إليها الأنظار كثير من الكتاب وتمثل — حتى وقتنا الحاضر — إحدى القنوات الرئيسية للحراك الاجتماعى الصاعد . فى المجتمعات التى يتاح فيها التعليم العالى للطبقة العليا فقط كما هو الأمر بالنسبة لكثير من دول الشرق الأوسط ، يمثل الجيش مجالا لتكوين صفوة جديدة ، ينتمى أعضاؤها ، إلى الطبقات الوسطى فى المجتمع ، وهى غالباً ما ترتبط بالطبقة العاملة والفلاحين وتنشغل بالصراع من أجل السيطرة السياسية . لقد حدثت الثورات فى مصر وسوريا والعراق بزعامة ضباط من الجيش ينتمون أساساً للطبقة الوسطى والطبقة الوسطى الدنيا . وفى أمريكا اللاتينية أيضاً اتخذ التدخل العسكرى فى مجال السياسة شكلا جديداً خلال القرن الحالى ؛ فلم يكن النموذج لهذا التدخل ببساطة هو نموذج الزعيم الذى ينتمى للطبقة العليا من ملاك الأرض ، ويستولى على القوة عن طريق صراع حزبى ، بل كانت هناك أيضاً ثورات شعبية قادها صغار الضباط . وكما قال ليون Lieuwen « فى عدد من بلدان أمريكا اللاتينية . . . أحدث نموذج الثورة تغيراً أساسيًّا فى الربع الثانى من القرن العشرين . . . والصورة العامة تكشف عن أن صغار الضباط الذين أحبطت مطامحهم ؛ أقاموا حركة عامة مع الجماعات الشعبية الصاعدة ، واستطاعوا

أن يتعاونوا معاً على إسقاط النظام القديم بالقوة »(١٣) .

ولعلنا قد لاحظنا من خلال هذا العرض المختصر للموقف فى البلاد النامية أن هناك صفوات متعددة قد تنشغل بالصراع من أجل القيادة هى : المثقفون الثوريون ، القادة السياسيون الوطنيون ، وضباط الجيش . وهناك جماعات أخرى مثل موظفى الحكومة ورجال الأعمال ، قد تكتسب أيضاً نفوذاً واضحاً فى توجيه مجرى التطور الاقتصادى. فما هى العوامل التى تجعل إحدى هذه الجماعات تتولى دور القيادة ؟ وأحياناً ما يلاحظ — فى أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط — أن الصفوات ذات الصلة القرابية بالطبقة الحاكمة ، والتى تضم ملاك الأرض ورجال الأعمال ، قد دعمت ، وجودها منذ فترة سابقة ، وأصبح من العسير تجنبها ، حتى وإن كان حكمها لا ينطوى على فاعلية ، أو معوقاً للنمو الاقتصادى وقد يكتسب التدخل العسكرى فى بعض البلاد تدعيماً من الحكم العسكرى ، كما هو الحال فى أمريكا اللاتينية، أو من تقليد ثقافى لا يؤكد الفصل بين الوظائف العسكرية والسياسية ، كما هو شأن البلاد الأسلامية ، وقد لا يصادف تشجيعاً من جانب مذهب قوى يؤكد الحياد العسكرى ، كما هو حادث فى تلك الأقطار التى تخضع رسمياً للحكم البريطانى .

إن وجود علاقة وثيقة بين الصفوة وبقية فئات المجتمع من خلال هيئات وسيطة مثل النقابات ، ومنظمات الفلاحين ، والأحزاب السياسية الكبرى ، بحيث تعبر الصفوة عن مطامع الشعب وتحقق مصالحه ، ليبدو عامل رئيسى فى التنمية الناجحة لهذه البلدان . وهذا الظرف يكشف عن الاختلاف بين عمليتى التنمية الاقتصادية والتنمية الإجتماعية فى الوقت الحاضر ، وتلك التى حدثت فى العالم الغربى . فى معظم البلاد الغربية — على الأقل حتى منتصف القرن التاسع عشر — استطاعت صفوات جديدة أن تتكون ، وأن تسعى باحثة عن القوة ، دون أن تستند إلى تدعيم شعبى كبير ، وإن كانت تستطيع أن تكتسب هذا التدعيم حين تحتاج إليه دون أن تكون مسئولة عن الأهداف والإنجازات الخاصة بالغالبية العظمى من الشعب . أما فى البلدان النامية الحديثة فإن الحاجة إلى تدعيم شعبى تنشأ إلى حد كبير عن محاكاة تلك الأقطار الصناعية فعلا ، والتى حققت مستويات عالية للمعيشة ، وأوجدت ، نوعاً من الرفاهية الإجتماعية . لقد أصبحت عملية التنمية الاقتصادية ككل عملية

متعمدة وواعية بكيانها أكثر مما كانت عليه خلال الثورة الصناعية الأولى . وباستطاعتنا أن نشير إلى التعارض فى جانب معين حين نقول إن الماركسية ليست هى كالفينية الثورات الصناعية فى القرن العشرين . والكالفينية هى عقيدة نظرية أحدثت — إذا تتبعنا معالجة ماكس فيبر — نتائج غير مقصودة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية حينما غرست قيم النظام والعمل الجاد والتقدم والزهد . أما الماركسية فهى علم إجتماعى وهى فى الوقت ذاته عقيدة سياسية وإجتماعية ، ترسم صورة لمستقبل المجتمع الأنسانى وبرنامجاً للعمل الذى يحققه . لكن الماركسية تعبر عن هذه الخصائص فى صورة مثيرة خاصة ، إذ أن كل المذاهب التى تعتمد عليها خطط وسياسات البلدان النامية تنطوى على تصور مثالى للمجتمع (مجتمع لاطبقى ، دولة الرفاهية ، ثروة تعاونية مشتركة) وهذا يتضمن ما يفوق طاقة الاقتصاد الصناعى ، على الرغم من أن تنميـــة الصناعة هى الظرف الأساسى الذى يسمح بتحقيق هذا الهدف . ويعتمد نجاح الصفوات المختلفة فى تحقيق النمو الاقتصادي السريع — إلى حد بعيد — على قدرتها على إثارة حماس شعبي ، وعلى مقدار التدعيم الذى تستطيع أن تحصل عليه من الطبقات الأجتماعية الرئيسية مثل الفلاحين الفقراء وعمال الصناعة .

على أن محاولات اكتساب هذا التدعيم ، وإشراك أعداد كبيرة من الناس فى الأنشطة السياسية والاجتماعية للتنمية ، يمكن ملاحظتها فى صور وأشكال متباينة عديدة ، إبتداء من تكوين الأحزاب الجماهيرية إلى تنظيم التعاونيات الزراعية ووضع برامج تنمية المجتمع المحلي . وتبقى بعد ذلك صعوبة مؤداها : أن الصفوات فى كثير من البلدان النامية تنفصل عن بقية الشعب انفصالا كبيراً ، نتيجة تعليمهم الغربى وأصولهم الطبقة الراقية المتمثلة فى ملكية الأرض ، أو الانتماء إلى عائلات أصحاب الاعمال ، أو عائلات رؤساء القبائل ، وأسلوبهم فى الحياة بصفة عامة . ويعكس هذا الموقف خطورة نمو صفوة متسلطة حاكمة ، خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار تعود الناس الطويل فى هذه البلاد على هذا الشكل من الحكم ، وفى نفس الوقت فإن السيادة التى تمنح لجماعات الصفوة الصغيرة تقاوم — إلى حد ما — أهداف النمو الاقتصادى المخطط ، حينما لا تشجع المغامرين من أفراد الطبقات الدنيا التقليدية الطموحة فى المجتمع . ونجد مثالا على ذلك فى برامج تنمية المجتمع فى بلدان عديدة ، وخصوصاً

فى الهند التى حققت نجاحاً متواضعاً فى إبراز المشاركة الشعبية فى أنشطة التنمية[١٤] . وخضعت لسيطرة الطوائف العليا وأثرياء ملاك الأرض . ومع ذلك ، فإن تنمية المجتمع قد تتيح بعض الفرص للجماعات التى توجد فى قاع التسلسل الاجتماعى لكى تؤكد مصالحها الخاصة ، كما أنها تتيح فرص الحصول على مناصب إدارية رئاسية من المستويات الدنيا للأفراد الذين يتطلعون إليها من هذه الجماعات ، تلك التى يستطيعون عن طريقها اكتساب خبرة العمل الحكومى . وتظهر فرص مماثلة على نطاق واسع ، نتيجة التوسع فى التعليم . ومن المحتمل أن يثير هذا التطور الأخير – فضلا عن الأمثلة التى تقدمها المجتمعات الصناعية المتقدمة – مطامح جماهير الشعب ويعمل على تشكيلها .

وعلى الرغم من المكانة الهامة التى تشغلها الصفوات ، وحتى القيادات الفردية فى البلاد النامية – إذا ما قورنوا بتخلف السكان عموماً – فليست أنشطة هذه الصفوات والقادة وحدها هى التى تحدد النجاح ، أو تحدد شكل مسارات التنمية التى تشارك فيها . فالصفوات والقادة – بالطبع – لا بد أن يكونوا قادرين وأكفاء . لكن ذلك وحده ليس كافياً ؛ إذ أن عليهم أيضاً أن يعبروا تعبيراً ملائماً ، وأن يحققوا بسرعة وجدية مثاليات تلك الطبقات الاجتماعية التى تشكل الغالبية العظمى من السكان ، والتى تكافح فى وقتنا الحاضر لكى نتخلص من حياة الفقر والخضوع التى عاشها لفترة طويلة من الزمان .

# الحواشى والمراجع

( ١ ) يتراوح معدل السكان فى المناطق الحضرية فيما بين ٦٠٪ و٦١٪ فى الأرجنتين وشيلى و٣٦٪ فى البرازيل .

( ٢ ) Clark Kerr, John T. Dunlop, Frederick H. Harbison and Charles Mayers, Industrialism and Industrial Man, Chap 3. The Industrializing Elites and their Strategies, p. 50.

( ٣ ) الإشارة هنا إلى الإنجازات الفعلية التى حققها المديرون المستعمرون . ولا أويد أن أؤكد أنه كان من المعتذر أن تحدث تطورات مماثلة داخلياً ، إذا لم يكن هناك مستعمر ، بالرغم من أن ذلك يبدو لى فى حالات كثيرة أمراً مشكوك فيه .

( ٤ ) B.B. Mosca. The Indian middle Classes, p. 343.

( ٥ ) W. Van Niel. The modern Indonesian Elite.

( ٦ ) H.H. Smythe and M.M. Smythe, the New Nigerian Elite.

( ٧ ) Raymond Aron, "Social Structure and the Ruling Class, British Journal of Sociology, I (2), 1950, p. 155.

( ٨ ) Mosca, op. cit, p. 70.

« إن الطبقات الحاكمة لا تبرر قوتها بإعتبار أنها تمارس بالفعل هذه القوة ، ولكنها تسعى إلى البحث عن أسس أخلاقية وقانونية لها ، بحيث تصبح القوة هى النتيجة المنطقية والضرورية لمذاهب ومعتقدات معترف بها بها ومقبولة بصفة عامة . . وهذه الاسس القانونية والأخلاقية – التى تستند عليها قوة الطبقة السياسية – هى تلك التى نطلق عليها فى كل مكان « القاعدة السياسية » .

( ٩ ) فعلى سبيل المثال كشفت دراسة أجريت عن السنغال فيما قبل الاستقلال عن « أن قوة ونفوذ القادة السياسيين التقليدين قد انتقلت إلى حد كبير إلى زعماء الفرق الإسلامية الكبرى . ويمثل الأخيرون اليوم القوة الرئيسية القادرة على مقاومة صفوة التحديث ، كما أصبح من الضرورى أيضاً أن تدخل هذه الصفوات الحركات السياسية المرتبطة بها فى إطارها »

P. Mercier, "Evolution of Senegalese Elites, International Social Science Bulletin, VIII (3), 1956.

( ١٠ ) للوقوف على مناقشة عامة للعوامل المتضمنة فى هذه العملية انظر : S.E. Finer The Men on Horseback وبخاصة الفصلين الثامن والتاسع عن البلدان النامية .

( ١١ ) Edward Lieuwen, Arms and Politics in Latin America, Part I.

(١٢) Lucian W. Pye, "Armies in the Process of Political Modernization, "European Journal of Sociology, 11 (1), 1961, p. 83.

(١٣) Edwin Lieuwen, op. cit.
الأمثلة التي قدمها هي بوليفيا عام ١٩٣٦ ، وجواتيمالا عام ١٩٤٤ ، والأرجنتين عام ١٩٤٣ ،وكولومبيا عام ١٩٥٣ .

(١٤) انظر على سبيل المثال دراسة للأمم المتحدة بعنوان : Community Development and Economic Development, (Bangkok, 1960) .



# الفصل السادس

## الديمقراطية وتعدد الصفوات

بدأ نقد النظريات الديمقراطية فى السياسة – الذى صاغه كل من باريتو وموسكا فى نظرية الصفوة – من ملاحظة مؤداها ؛ أن هناك فى كل مجتمع أقلية تمارس الحكم بفاعلية . وبإمكاننا أن نقبل هذا النقد – كما ذهب إلى ذلك موسكا نفسه – إذا سلمنا بأن وجود صفوة حاكمة يعد أمراً ضرورياً فى كل مجتمع ، وأن الخاصية المميزة للديمقراطية كشكل للحكم ، هى أنها تمنح حرية تكوين الصفوات ، وإيجاد منافسة منظمة بينها حول مراكز القوة . وهذا التصور الديمقراطية كنظام سياسى – تتنافس فيه الأحزاب حول أصوات الجماهير – يعنى أيضاً أن الصفوات « مفتوحة » نسبياً وأنها تتكون على أساس الجدارة ( فمن المفترض – على سبيل المثال – أن توجد دورة كاملة وشاملة للصفوات ) وأن جماهير السكان قادرة على المشاركة فى حكم المجتمع ، على الأقل من حيث أنها تستطيع ممارسة الإختيار بين الصفوات المتنافسة . ولقد ربط كارل مانهايم – كما سبق أن رأينا – بين نظريات الصفوة والفاشية ، وكذلك بالمذاهب المعارضة « للعمل المباشر» الذى : يمارسه المثقفون ، غير أنه اتجه مؤخراً نحو تبنى وجهة نظر من هذا النوع : « إن التشكيل الفعلى للسياسة هو فى أيدى الصفوات ، لكن ذلك لا يعنى أن المجتمع غير ديمقراطى . إذ يكفى بالنسبة للديمقراطية أن تكون لدى المواطنين – بالرغم من حرمانهم من اتخاذ دور مباشر فى الحكومة طوال الوقت – إمكانية التعبير عن مطامحهم فى فترات بعينها . . . ولقد كان باريتو على حق حينما أكد أن ممارسة القوة السياسية تتم دائماً بواسطة الأقليات ( الصفوات ) . وربما نقبل أيضاً قانون* روبرت ميشيلز القائل بالإتجاه نحو حكم الأوليجاركية فى التنظيمات .

---

* صاغ روبرت ميشيلز ما يعرف بالقانون الحديدى للأوليجاركية ؛ ذلك أن كافة التنظيمات الكبرى الحديثة ، سواء كانت أحزاباً سياسية أو نقابات أو غير ذلك تكشف عن اتجاه أوليجاركى واضح ، وهو الذى يحدث التغير فى البناء التنظيمى الذي يظهر إستقراراً ملحوظاً . ونتيجة لذلك يمكن القول إن كل تنظيم=

ومع ذلك ، فمن الخطأ أن نبالغ فى تقدير ثبات هذه الصفوات فى المجتمعات الديمقراطية أو قدرتها على ممارسة القوة بطرق تحكمية؛ ففى الديمقراطية يستطيع المحكومون التحرك لتنحية قادتهم أو إجبارهم على إتخاذ قرارات تتفق ومصالح الأغلبية »[1] . ولقد أكد مانهايم أيضاً أهمية الإختيارات على أساس الجدارة ، وتقليل المسافة بين الصفوات والجماهير فى محاولة لإيجاد نوع من الإنسجام بين الصفوة الحاكمة والحكومة الديمقراطية : « إننا نفترض أن الديمقراطية لا تتميز بعدم وجود طبقات الصفوة ، ولكنها تتسم بوجود نموذج جديد لإختيار الصفوة وتفسير ذاتى جديد لمفهوم الصفوة . أما التغيرات الهامة التى تحدث خلال التحول نحو الديمقراطية ففى المسافة بين الصفوة والجماهير . إن الصفوة الديمقراطية تستند إلى قاعدة شعبية ، وذلك هو ما يعالل أنها تعنى شيئاً لدى الجماهير »[2] .

ولقد حقق التوفيق بين فكرتى الصفوات والحكومة الديمقراطية تطوراً سريعاً خلال القرن العشرين . ويبدو ذلك واضحاً فى أعمال مانهايم نفسه ؛ وساعد على هذا التطور وجود بعض الظروف الملائمة . ومن هذه الظروف تزايد الإهتمام بالقيادة ، ذلك الذى ترتب على الحروب الواسعة النطاق ، والتسابق الدولى فى مجال النمو الإقتصادى وقيام أمم جديدة وتطورها . وقد عملت هذه الظروف جميعاً على تحـــويل تفكير الإنسان من الإهتمام بأخطار حكم الصفوة ، إلى البحث عن صفوات ذات كفاءة

---

= لابد أن ينقسم إلى أقلية تشغل أوضاع الرئاسة والتوجيه ، وأغلبية تخضع لحكم هذه الأقلية . وجدير بالذكر أن ميشيلز وموسكا و باريتو من أظهر من تبنوا صياغات ميكيافلى السياسية . والفكرة الرئيسية التى تناقشها هذه الصياغات أن البناء السياسى للمجتمع يمثل ثنائية مؤلفة من الصفوة والجماهير ، ومن ثم فإن وظيفة علم السياسة هى دراسة بناء الصفوة فى المجتمع وتحليلا علاقتها بالجماهير ، باعتبارها الأقلية الحاكمة التى تفرض سيادتها . والصفوة تمارس حكمها استناداً إلى القوة حتى وإن كانت غير ظاهرة ، كما تحاول أن تصطنع ايديولوجيات خاصة بها ، تحجب دوافعها الحقيقية ، المتمثلة فى السعى وراء تحقيق المصالح الخاصة ، ومن ثم فهى تحاول أن تبرر سيطرتها بتأكد الصالح العام . وتعتمد درجة استغلال الجماهير على مدى الاتساق بين مصالح الصفوة والمصلحة العامة للمجتمع السياسى ككل . انظر فى ذلك : Zeitlin, *Ideology and the Development of Sociological Theory*, New Delhi, 1969, pp. 159, 195. 218.

وانظر أيضاً معالجة مستفيضة لوجهة نظر ميشيلز فى : دكتور محمد على محمد ، علم إجتماع التنظيم الجزء الأول : مدخل للتراث والمشكلات ، دار الكتب الجامعية ، الأسكندرية ، ١٩٧٢ ، ص ٧٣ – ٧٩ .

(المترجم)

تستطيع أن تنهض بمشروعات إقتصادية . وهناك ظرف آخر دعم نموذج المنافسة من أجل الديموقراطية هو التناقض بين حكم الصفوة فى الدول ذات الحزب الواحد ، وتجارب تلك المجتمعات الديمقراطية التى تشهد منافسة حول القوة بين الأحزاب السياسية المختلفة ، والتى لا يرغب واحد منها فى إحداث تغيير راديكالى فى البناء الإجتماعى. يضاف إلى ذلك أن هذا النموذج صادف رواجاً علمياً ؛ فهو يقوم على مماثلة مع نموذج السلوك الإقتصادى فى نظام المشروعات الحرة ، وهو واعد بقدرته على تحليل السلوك السياسى تحليلا دقيقاً محدداً ، بصورة تماثل التحليل الإقتصادى . وقد صاغ شومبيتر هذه المماثلة بوضوح[٣] . بل إنه ذهب إلى أبعد من ذلك حينما قرر أن الديمقراطية الحديثة نشأت مع النظام الإقتصادى الرأسمالى وأنها ترتبط به ارتباطاً سببياً[٤] . وقد عرضت هذه الفكرة بإيجاز فى ملاحظة قدمها سياسى بارع ، واقتبسها شومبيتر نفسه مؤداها : « إن ما يعجز رجال الأعمال عن فهمه هو أنهم تماماً كما يتعاملون مع البترول ، فإننى أتعامل مع الأصوات »[٥] . وحديث جداً عرض هذا التصور للديمقراطيـــة بوصفها منافسة بين الأحـــزاب حول الأصوات فى صور أكثر تطوراً ، مثلمـــا هو الأمر فى النظرية الإقتصادية الديمقراطيـــة التى صاغها داونز A. Downs التى لخصها فى العبارات التالية : « إن نظريتنا تقوم على فكرة أن الأحزاب فى السياسة الديمقراطية تشبه أصحاب المشروعات فى الإقتصاد القائم على الربح ومن ثم فهى لكى تحقق غاياتها الخاصة ، فإنها تصوغ تلك السياسات التى تعتقد أنها تجلب إليها معظم الأصوات ، تماماً مثلما ينتج أصحاب المشروعات منتجات يعتقدون أنها تحقق لهم أكبر قدر من الربح بنفس المنطق »[٦] . وهناك مثال آخر على استخدام هذا النموذج نجده فى الجهود التجريبية لتطبيق نظرية اللعب * على السلوك

---

* نظرية اللعب Game Theory مجموعة عمليات رياضية مصممة لكى تعطى حلا لموقف يختار فيه أحد اللاعبين الاستراتيجية التى تحقق له النجاح ، مع معرفته بالحد الأدنى من أفعال اللاعب الآخر . ولقد كان فون نيومان هو أول من صاغ هذه النظرية . وطبقت النظرية فى العلوم الاجتماعية حينما كان الأهتمام ينصب على اختيار استراتيجيات معينة فى الحياة الاجتماعية . وهى تطبق فى الاقتصاد بصفة خاصة عند دراسة مشكلات الائتمان فى ظروف المنافسة غير التامة ، وسلوك المستهلك ، والمساومات الجماعية . وتتخذ هذه النظرية صوراً معقدة عديدة ، إلا أن الاستخدام الحالى للمصطلح يشير إلى مدخل بناء نماذج تستهدف توضيح نتائج مواقف الصراع . ويشيع هذا الاستخدام بالذات فى دراسة السياسة الدولية والتخطيط العسكرى انظر : =

السياسى ، مثال ذلك تطبيق إطار رياضى على أنشطة الأحزاب السياسية . وهو الإطار الذى إستخدم إستخداماً واسع النطاق فى تحليل سلوك المشروعات الأقتصادية[٧] .

على أن المنافسة بين الأحزاب السياسية وحدها لم تستطيع أن تحقق التوفيق المنشود بين وجـود الصفوات والديمقراطية . فقد اكتشف أصحاب هذه النظرة إطاراً أكثر عمومية يسمح بمراقبة تعدد الصفوات والمحافظة على توازنها ، بإعتبار أنها سمة تميز المجتمعات الديمقراطية . وقد عرض ريمون آرون هذا الموقف بصورة مقنعة وواضحة « . . . على الرغم من أنه يوجد فى كل مكان مديرون للأعمال ، وموظفون حكوميون ، وممثلون للنقابات ، إلا أنهم لا يحصلون على وظائفهم هذه بنفس الطريقة ، وهم إما أن يكونوا كلا متكاملا واحداً ، أو أن يصبحوا متميزين عن بعضهم . والفارق ، الأساسى بين مجتمع ينتمى للنموذج السوفييتى ، وآخر ينتمى للنموذج الغربى هو أن الأول توجد به صفوة متحدة ، والآخر صفوات متعددة . فى الإتحاد السوفييتى ينتمى ممثلو النقابات ، ومديرو الأعمال ، وكبار الموظفين بصفة عامة للحزب الشيوعى . . . ومن ناحية أخرى فإن المجتمعات الديمقراطية — التى أطلق عليها مجتمعات تعددية — تعج بضوضاء حول النزاع بين أصحاب وسائل الإنتاج وقادة النقابات ورجال السياسة . وطالما أنه مسوح للجميع بتكوين منظمات وهيئات مهنية وسياسية ، فإن كلا منها لا بد وأن يدافع عن مصالح أعضائه بحماس بالغ ، ويتعين على الحكومة بعد ذلك أن تقوم بمهمة التوفيق . أما الذين لديهم القوة فهم يدركون وضعهم غير المستقر ، ويأخـذون فى اعتبارهم المعارضة ، لأنهم كانوا فى موقف المعارضة هذا ، وسوف يقفونه يوماً ما »[٨] .

والواقع أننا نستطيع أن ننتقد تعريف الديمقراطية بأنها المنافسة بين الصفوات استناداً إلى أسس متعددة ، كأن نقول مثلا إنه تعريف تعسفى ، أو أنه يغفل الخصائص العامة المقبولة للظاهرة التى يعرفها ، أو أن النظرية المستخدمة فى هذا الصدد غير ملائمة أو ليست صحيحة ، أو أنه ينتقل من مجموعة أحكام قيمية إلى أحكام قيمية أخرى مناقضة . أما التعريف الحديث للديمقراطية — الذى يقبله معظم المفكرين

Neumann & Morgenstern, Theory of Games and Economic Behavior, Princeton, 1947. =

(المترجم)

السياسيين — فهو لمشاركة الجماهير فى الحكومة . ومن الصياغات الكلاسيكية للديمقراطية تلك العبارة الشهيرة التى قالها لينكولن جيتسبرج «حكم الشعب بالشعب وللشعب» . وتتجاهل معظم نظريات الصفوة إمكانية وجود حكم بواسطة الشعب[٩] . وقد ينهض هذا التجاهل — كما هو الأمر فى حالة موسكا وباريتو — على ملاحظة بسيطة إلى حد ما مؤداها ، أنه فى معظم المجتمعات التى عرفت لنا فى الماضى كانت هنـاك تفرقة واضحة بين الحكام والمحكومين ، وقد ينبنى التجاهل على تحليل نظرى ، كما هو الحال فى كتابات ميشيلز . ومانهايم ، وآرون ، التى تسعى إلى توكيد الفكرة القائلة بأنه لا يوجد فى أى مجتمع كبير ومعقد (وكذلك فى التنظيمات الكبرى المعقدة فى المجتمع) سوى «ديمقراطية نيابية» وليست مباشرة ، وأن الممثلين هم أقلية لديها قوة سياسية واضحة تفوق قوة الذين يمثلونهم ، طالما أن نفوذ هذه الفئة الأخيرة لا يتعدى إبداء الحكم — على مراحل طويلة — بالنسبة لأنشطة الأقلية . بيد أن هناك إعتراضات عديدة يمكن إثارتها ضد هذا التحليل . فمن الملاحظ أولا طبقاً لفكرة الديمقراطية التى نتناولها الآن أن نظام الحكومة القائم على التمثيل أو النيابية يعد تحقيقاً غير كامل للديمقراطية ، طالما أنه يستبعد أن تكون لدى الأغلبية خبرة فى شئون الحكومة . ويتضح الطابع غير الديمقراطى للحكومة النيابية أكثر فأكثر حينما يطبق مبدأ التمثيل نظام الإختيار غير المباشر ؛ فتختار الصفوة المنتخبة صفوة أخرى تزود بقوة سياسية أعلى ؛ وهو أسلوب غالباً ما كان يلجأ إليه أولئك الذين يعارضون الحكم الشعبى . والمثال الحديث على ذلك هو تأسيس الجمهورية الخامسة فى فرنسا بقيادة ديجول وقد رأى دى توكفيل وغيره أن هذه طريقة فعالة للحد من الديمقراطية ، بل إن المدافعين عن فكرة الديمقراطية بوصفها منافسة بين الصفوات حينما كانوا لا يعلنون ذلك صراحة كدفاع ضد الديمقراطية بالمعنى الآخر — أى ضد تدخل الجماهير فى السياسة ، ذلك التدخل الذى أسف عليه كل من توكفيل وباريتو وموسكا وجاسيت — فهم ينحازون للحكومة النيابية كنموذج ، بدلا من مقارنتهـا بنموذج المشاركة المباشرة للشعب فى التشريع والأدارة ، ويبحثون عن وسيلة تمكنهم من الاقتراب من هذه الغاية قدر المستطاع .

وتوحى هذه المناقشة بإعتراض آخر على تحليل الديمقراطية الذى قدمه شومبيتر وآرون وغيرهما ؛ فالديمقراطية وفقاً لهذه التحليلات يجب تصورها ، كشىء قائم

ومكتمل ، بحيث يمكن مقابلته بنماذج أخرى للنظام السياسى . ومن ناحية أخرى فإن تصور الديمقراطية بوصفها حكماً للشعب (هو تصور ساد خلال فترة طويلة من القرن التاسع عشر) كان يعنى إدراك الديمقراطية بوصفها عملية مستمرة تنتقل خلالها الحقوق االسياسية وقوه التأثير فى قرارات السياسة الأجتماعية ، إلى جماعات أخرى من السكان حرمت رسمياً منها . وينطوى ذلك على أمرين الأول ؛ أن الديمقراطية تبدو فى البداية كمذهب وحركة سياسية للطبقات الدنيا فى المجتمع ضد سيطرة الطبقات الأرستقراطية الثرية (وهذا بالطبع هو أحد الأسباب الرئيسية الذى أثار استجابة نظريات الصفوة) ، والأمر الثانى ؛ أنه نظر إليها باعتبارها حركة تتجه نحو ظرف مثالى للمجتمع يتحقق للناس فيه الحكم الذاتى . على أن ذلك لا يمكن أن نصل إليه بصورة كاملة ، وإنما يتعين على الديمقراطيين أن يكافحوا من أجله ولم يكن لدى معظم المفكرين السياسيين الديمقراطيين خلال القرن التاسع عشر أى اتجاه نحو النظر إلى الاقتراع العـــام ، والمنافسة بين مختلف الأحزاب السياسية والحكومة النيابية ، بالرغم من أهميتها إذا قورنت بالمنظمات الأخرى للأنظمة السياسية ، بوصفها آخر مراحل التقدم الديمقراطى التى يصعب المخاطرة بعدها .

أما الأسباب التى أدت فى القرن العشرين إلى ظهور تصور استاتيكى للديمقراطية يتم فيه تقييم حكم الصفوة بواسطة انتخابات دورية ، فمن الممكن البحث عنها فى الظروف السياسية التى سادت خلال هذا القرن . فلقد كان تأسيس دول الحزب الواحد — بالصورة الفاشية فى المانيا وإيطاليا ، والشيوعية فى الاتحاد السوفيتى — هو الذى ربط الديمقراطية بالنظام النيابى القائم على أحزاب متعددة . والفقرة التى اقتبستها فيما سبق من ريمون آرون — التى أشار فيها إلى أن الصفوة المتحدة فى النموذج السوفيتى للمجتمعات تقابل تعدد الصفوات فى المجتمعات المنتمية للنموذج الغربى — تكشف عن ذلك بوضوح كاف . إلا أننا قد نتساءل عما إذا كانت الأحزاب السياسية المنظمة — أو جماعات الصفوة المنظمة بصورة أوسع — ضرورية أو كافية لوجود نظام ديمقراطى للحكومة . إذ غالباً ما يقال أنها غير ضرورية ، وأنه — على سبيل المثال — فى النموذج اللامركزى للنظام السياسى . غير ذلك الذى يوجد الآن فى معظم الدول ، يتم اختيار القادة السياسين بواسطة منظمات قد لا تكون عالية التنظيم ، وأقل بيروقراطية واستمرار من الأحزاب السياسية التى توجد فى الوقت الحاضر . يضاف

إلى ذلك أنه فى المجتمع الذى تختفى فيه الطبقات الاجتماعية (والذى تصور كثير من المفكرين أنه نتيجة لنمو الديمقراطية) سوف يختفى أيضاً الأساس الوحيد لتكوين الأحزاب . وعلى الرغم من إمكانية التفكير فى نماذج أخرى للتمايز الاجتماعى قد تؤدى إلى ظهور أحزاب سياسية ، إلا أنه من العسير أن نتصور أن يكون لهذه الاحزاب نفس المجال أو التأثير فى الحياة السياسية كتلك الأحزاب المعروفة لنا الآن . وجدير بالذكر أن المناقشة السابقة تشير إلى نظام سياسى يخلو من الأحزاب السياسية لا إلى نظام الحزب الواحد . فالأخير ليس ديمقراطياً على الإطلاق ؛ إذ أية يحرم الفرد فى مواجهة للحزب الحاكم من الفرصة الحقيقية للتعبير عن عدم موافقته على القرارات الاجتماعية الهامة أو التصريح بها . طالما أنه يفتقد وجود صيغة يمكنه من خلالها توسيع نطاق آرائه الخاصة أو التعرف على آراء رفاقه وتكوين منظمة مستقلة ذات قوة وربما يصلح الحزب الواحـــد فى فترات الحماس الشعبى فى التعبير عن أهداف الغالبية العظمى من الأمة ، وينجح فى إجتذاب أعداد كبيرة من الشعب دون إلزام بالمشاركة فى أنشطة التشريع والإدارة وهو فى هذه الحالة لن يكون بحاجة إلى قمع الأحزاب السياسية الأخرى التى لا تزال باقية . وربما يمكن أيضاً تبرير حكم الحزب الواحد فى ضوء ضرورات الحرب ، أو التصنيع السريع ، أو بناء أمة جديدة كانت مستعمرة من قبل . لكن ذلك لا يجعل النظام السياسى الذى يعمل فيه نظاماً ديمقراطياً . أما إذا أمكن التدليل على هذه الضرورة ، فإنه ينظر إلى الحزب الحاكم بوصفه يعمل من أجـــل الشعب غير أن ذلك لا يعنى أن الشعب هو الذى يحكم نفسه .

على أن مناقشة ضرورة الأحزاب السياسية للنظام الحكومى الديمقراطى لا بد وأن تظل تأملية . وقد يكون من اليسير ومن العملى أكثر أن نناقش ما إذا كانت المنافسة بين الأحزاب والصفوات كافية لضمان تحقيق الديمقراطية . وهناك مفكرون ليبراليون كثيرون اليوم يؤكدون أنها كافية ، أو على الأقل ينظرون إلى المنافسة بين الصفوات بوصفها هامة جداً لأنها تجنبهم مشقة البحث عن ظروف الديمقراطية . ولعل وجهة نظرهم هذه تجد لها تدعيما عند كارل مانهايم الذى ذهب — كما سبق أن رأينا — إلى أن ما يجعل المجتمع ديمقراطياً هو ببساطة أن توجد لدى المواطنين على الأقل «إمكانية

التعبير عن مطامحهم فى فترات بعينها »[١٠]. ومن ناحية أخرى أولى شومبيتر وآرون إهتماماً كبيراً لمؤثرات أخرى فى النظام السياسى ؛ فقد صاغ شومبيتر بوضوح ما أطلق عليه « الظروف المواتية لنجاح الأساوب الديمقراطى » وصنف هذه الظروف إلى أربعة موضوعات : (١) – يجب أن تكون المادة البشرية للسياسة ( مثل الصفوات ) من نوعية ذات كفاءة عالية (٢) – أن النطاق الفعال للقرار السياسى يجب ألا يتسع إلى حد كبير ، – يجب أن تكون الحكومة قادرة على قيادة جهاز بيروقراطى للخدمات مدرب على أسس وتقاليد مستقرة (٤) – يجب أن يوجد ضبط ذاتى ديمقراطى ، بمعنى أن الصفوات المتنافسة عليها أن تتسامح فى حكم كل منها وتقاوم عدم الاستقرار ، بينما يحجم جمهور الناخبين عن التدخل المستمر فى الأعمال السياسة لممثليهم . كذلك حدد آرون فى المقال المشار إليه سابقاً ثلاثة ظروف لنجاح الديمقراطيات التعددية المعاصرة هى : (١) – إحياء سلطة الحكومة القادرة على تصفية النزاع بين الجماعات ، واتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق المصلحة المشتركة للمجتمع (٢) – إدارة إقتصادية ذات كفاءة تحقق الحراك وتحافظ على الحوافز (٣) – تحديد نفوذ الأفراد والجماعات الراغبة فى تغيير الإطار الكلى للمجتمع . ومع ذلك فمن الواضح أن هذه المعالجات لا تزال فى إطار الأفكار التى تنظر للديمقراطية بوصفها تتضمن المنافسة بين الصفوات ، وتسعى إلى استكشاف النتائج المصاحبة لذلك ، على حين أنها تهمل عوامل أخرى عديدة تؤثر على نطاق الديمقراطية بالمعنى الواسع ، وفى نجاحها أو فشلها . ولسوف أتناول هنا بعض المؤثرات السياسية الأخرى . هنـــاك إفتراض عام – وهو إفتراض تبناه مانهايم على الرغم من أنه لا ينسجم تماماً مع آرائه الأخرى حول ظروف الديمقراطية – بأن تطور السياسة الديمقراطية يتطلب بالإضافة للمنافسة بين الصفوات ، تغيرات فى بناء وتركيب الصفوات وتصورها لذاتها ثم علاقتها ببقية سكان المجتمع . وباختصار يبدو من المفترض أنه يجب أن تنطوى الديمقراطية على حركة أسرع وأشمل للأفراد داخل الصفوات وخارجها بحيث تزداد أوضاع الصفوة بالنسبة للسكان ككل ؛ ومن ثم تطور الصفوات نظرة أقل أرستقراطية ، وتعتبر نفسها وثيقة الصلة بالجماهير . ويترتب على محاولات التسوية هذه ، أن تصبح الصفوات بالفعل مرتبطة بأسلوب حياة الجماهير إرتباطاً أقوى . وواضح أن الظرفين الأولين من هذه الظروف يخلقان موقفاً يمكن لعدد كبير من الأفراد فيه أن يعيشوا خبرة الحكم مثلما كانوا محكومين ، على

حين أن الظروف الأخرى ستغير من طابع الحكم السياسى إلى حد ما فتقلل من إنعزاله وتسلطه ، ورهبته أو القدرة على معارضته . وإذا نظرنا الآن إلى الديمقراطيات الغربية التى توجد فى عصرنا الحاضر ، فسنجد أنها بينما تتسق تماماً مع نموذج الديمقراطية القائمة على المنافسة ، فهى لا تزال تعانى من نقص بسبب الظروف التالية : لا توجد دورة سريعة لأعضاء الصفوات الذين ينتمون للطبقات العليا فى المجتمع[١١] ، تغيرت نظرة الصفوات ببطء شديد فقط ، ولا تزال النظرة الارستقراطية القديمة قائمة طالما أن عضويتها مقصورة على الطبقات العليا فضلا عن نظريات الصفوة ذاتها ، والمذاهب الاجتماعية السائدة حول الانضمام إلى الصفوات والإرتقاء إلى الأوضاع القيادية ، وأخيراً أن المساواة فى الظروف القائمة بالمجتمعات الغربية قد حدثت ببطء شديد ، فلا تزال هناك فروق واضحة بين الحكام والمحكومين من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية وجدير بالذكر أيضاً أن الأحزاب السياسية التى تتصدر المنافسة بين الصفوات ، فقدت جانباً من طبيعتها الديمقراطيـــة بعد أن تحولت إلى أحزاب جماهيرية . وهى لم تصبح فى كثير من الحالات تنظيمات أوليجاركية تماماً كما لاحظ ذلك ميشيلز[١٢] ، ولكن سيطر عليها بسهولة موظفوها . ومن ثم أصبحت هناك صعوبة كبيرة أمام صغار الأعضاء لكى يكون لهم تأثيراً فعالا فى تشكيل السياسة .

وإلى جانب العوامل السياسية هـــذه ، علينا أيضاً أن نبحث عما إذا كانت هناك ظروف اجتماعية أخرى أكثر عمومية تعد ضرورية لحياة النظام الحكومى الديمقراطى ونموه. وثمة خاصية واضحة لنظريات الصفوة المعاصرة ؛ فهى بعد أن تعرف الديمقراطية بأنها « شكل من أشكال الحكم يخدم المجتمع ككل » ، وبالتالى تستبعد من تعريفها أية عوامل أخرى غير سياسية كتلك التى تتضمنها أفكار مثل « الديمقراطية الاجتماعية » أو « الديمقراطية الصناعية » ، نجدها تذهب إلى أبعد من ذلك فتلغى — ما أمكنها ذلك — أى اعتبار للتأثير الذى قد يكون لهذه العوامل على شكل الحكم ذاته . لكن ذلك معناه تجاهل أو رفض فكرة أساسية فى علم الاجتماع هى أن النظم التى توجد فى مختلف قطاعات المجتمع ليست نظماً مستقلة تماماً ، لكنها ترتبط ببعضها بعـــلاقات الاتساق أو التعارض ، ويؤثر كل منها فى الآخر تأثيراً متبادلا . وقد صاغ ماركس هذه الفكرة صياغة ممتازة فى نقده لفلاسفة السياسة المعاصرين له ، حينما

ذهب إلى أنه من الخطأ البالغ أن نفصل الإنسان كمواطن (كفرد له حقوقه السياسية) تماماً عن تصورنا للانسان كعضو فى المجتمع المدنى (كفرد ينشغل فى حياة أسرية وفى الإنتاج الاقتصادى)[١٣]. هل يحق لنا أن نفترض – على سبيل المثال – أن الأسرة الديمقراطية الحديثة فى المجتمعات الغربية – التى وصفها كثير من علماء الاجتماع . والتى تسود فيها علاقات بين الأعضاء يمكن وصفها عموماً بأنها أكثر تعاونية وأقل تسلطية على نحو يختلف عما كانت عليه خلال القرن التاسع عشر – قد ظهرت غير متأثرة بالأفكار الديمقراطية عن الحكم ، أو أن وجودها لا ينطوى على أية دلالة فيما يتعلق بالمحافظة على الاتجاهات الديمقراطية والتوسع فى تطبيقها فى مجال الحكم؟ وهل نستطيع أن نسلم بأن الحكم الديمقراطى الذى يتطلب من الفرد أن يكون قادراً على الحكم المستقل ، والمشاركة الفعالة فى تقرير المسائل الاجتماعية الهامة ، سوف يزدهر فى قطاع من أهم قطاعات الحياة – قطاع العمل والإنتاج الاقتصادى – لاتتاح فيه للغالبية العظمى من الأفراد فرصة القيام بدور فعال فى اتخاذ القرارات التى تؤثر فى حياتهم تأثيراً جوهرياً ؟ لا يبدو لى أن الإنسان الذى اعتاد على حياة الخضوع الكامل المستقرة طيلة حياته ، يستطيع أن يتحمل مسئولية الاختيار والحكم الذاتى الذى تدعو إليه الديمقراطية السياسية . حقيقة أنه فى المجتمعات الغربية يكون خضوع الأفراد فى العمل أقل إرهاقاً عما هو معروف نتيجة لعدة اعتبارات ، فالعامل لديه بعض التأثير على ظروف عمله من خلال النقابات والمؤسسات الاستشارية التى تطورت بصورة أولية ، بينما الزيادة الملموسة فى وقت الفراغ قد جعلت الفرد قادراً على النظر فى الموضوعات المتعلقة به ، ومن ناحية أخرى انقسمت معظم الأعمال الصناعية فى وقتنا الحالى تقسيمات فرعية روتينية ، مما ترتب عليه أن العامل ، حتى وإن لم يكن خاضعاً للنمط القديم من السيطرة التسلطية التى يمارسها رئيسة ، يجد فرصة محدودة جداً يمارس فيها الحكم ، والتخيل ، أو المهارة فى أداء مهامة[١٤] .

وفضلا عن ذلك هناك ظروف أخرى تؤثر على ممارسة الحكم الديمقراطى . فإتساع نطاق التفاوت فى الثروة والدخل يؤثر بوضوح فى نطاق مشاركة الأفراد فى أنشطة الجماعة الحاكمة . فالشخص الثرى قد يجد صعوبة كبيرة فى دخول مملكة الفردوس ، لكنه سيجد أن من اليسير عليه نسبياً الاشتراك فى المجالس العليا للحزب

السياسي أو أى فرع من فروع الحكومة وهو يستطيع أيضاً أن يمارس نفوذه فى الحياة السياسية بطرق أخرى : كأن يسيطر على وسائل الأتصال والأعلام ، أو من خلال الارتباط بالدوائر السياسية العليا ، أو أن يتخذ دوراً بارزاً فى أنشطة الجماعات الضاغطة والهيئات الاستشارية من نوع معين أو آخر . أما الفقير فليست لديه هذه المميزات ، إذ لا علاقة له بالأشخاص ذوى النفوذ ، ولديه وقت ضئيل وطاقة محدودة يمكن أن يكرسهما للنشاط السياسى ، وأمامه فرصة نادرة لإكتساب معرفة حقيقية بالأفكار والأحداث السياسية . وتزداد هذه الفروق الاقتصادية نتيجة الفروق فى التعليم ؛ ففى معظم البلدان الغربية يكون نوع التعليم المتاح للطبقات التى يأتى منها حكام المجتمع ، مختلفاً تماماً عن ذلك الذى يتاح للطبقات الأخرى العديد فى المجتمع التى ينتمى إليها المحكومين[١٥]. إن النظام التعليمى فى معظم البلاد الغربية لا يعزز فقط التمايز بين الحكام والمحكومين ، ولكنه يحافظ على ايديولوجية حكم الصفوة ويعمل على ازدهارها إلى المدى الذى تؤكد فيه اختيار أفراد إستثنائيين لأوضاع الصفوة وجزاءات الدخل والمكانة ، بدلا من النهوض بمستوى التعليم العام فى المجتمع ، وما يسهم به ذلك من زيادة فى مشاركة الجماهير فى الحكم ، والواقع أن الفروق التى أشرت إليها فى الثروة والتعليم هى مظاهر لانقسام المجتمع إلى طبقات ، وهذا هو التقسيم الأساسى الذى غالباً ما ينظر إليه فى نظريات « الديمقراطية الأجتماعية » مثلا — بوصفه لايتسق مع الحكم الديمقراطى وسوف أناقش هذه الفكرة فى الفصل القادم

وتستند الاعتراضات التى وجهت إلى نظريات الصفوة فى الديمقراطية إلى تصور بديل للديمقراطية كحكم يمارسه الشعب ؛ لكن هناك اعتراضات أخرى ترجع إلى التناقض الذى تنطوى عليه نظريات الصفوة ذاتها ؛ فهناك أولا التساؤل الخاص بمدى إمكانية بقاء أى شكل من أشكال الحكم لفترة طويلة فى حالة وجود معارضة دائمة وصراع بين الصفوات ، ودورة مستمرة لأعضائها ولقد لاحــظ ما نهايم فى كتاباته حول مشكلات الديمقراطيـــة السياسية فى ضوء موقف المانيا عام ١٩٣٠ أن نمو الديمقراطية يعنى فقدان التجانس داخل الصفوة الحاكمة ، وذهب إلى القول بأن « الديمقراطية الحديثة تنهار غالباً لأنها محملة بعبىء اتخاذ قرارات معقدة بصورة تفوق

كثيراً تلك التى كانت تواجه المجتمعات الديمقراطية المبكرة ( أو ما قبل الديمقراطية ) بما لديها من جماعات حكم أكثر تجانساً »[١٦] كذلك ذهب إليــوت T. S. Eliot فى مؤلفه : **ملاحظات حول تعريف الثقافة** إلى تقرير فكرة مماثلة ؛ فالصفوات التى تتطلب دورة منتظمة لأعضائها لا تقوى على تأكيد الاستمرار الاجتماعى بنفس الطريقة التى كانت الطبقات الحاكمة القديمة تستطيع أن تفعلها[١٧] . ومع ذلك ، فإن كلا الكاتبين يبالغان فى تصوير الأخطار التى ترجع إلى هذه المصادر ؛ إذ لا توجد فى الوقت الحاضر أية دورة ملموسة للأفراد بين الصفوات وبقية أعضاء المجتمع . كما أن الصفوات لا تنشغل فى صراع حقيقى مع بعضها البعض . ولقد قال آرون فى مناقشته للموقف الراهن للمجتمعات : « إن بناء الصفوة الحاكمة قد يشهد تعديلا تقدمياً ، إذ قد تتغير الأهمية النسبية لمختلف جماعات الصفوة ، لكن المجتمع يستطيع الاستمرار والازدهار فقط إذ كان هناك تعاون حقيقى بين هذه الجماعات . ولا بد — بطريقة أو بأخرى — من وجود وحدة رأى وعمل فيما يتعلق بالمسائل الرئيسية المتعلقة بالصفوة»[١٨] . والواقع أن وحدة الرأى والعمل — أو الاستمرار الاجتماعى الذى يرغب فيه إليوت — قد تأكدت إلى حد بعيد فى المجتمعات الغربية من خلال تكوين الصفوات من أعضاء الطبقة العليا فى المجتمع ، والتدعيم الإيديولوجى لنظرية الصفوة ذاتها . ولا تزال الحقيقة المقبولة هى : « أنه منذ لحظة الميلاد يكتب للبعض الخضوع ، وللبعض الآخر السيادة»[١٩] . وفى المجتمعات الغربية نقف الصفوة — إلى حد كبير — على أحد جانبى الحاجز الضخم الذى أقامته التقسيمات الطبقية ، ومن ثم يخلق ذلك نظرة مضللة للحياة السياسية ، خاصة إذا ما ركزنا إهتمامنا على الصراع بين الصفوات والطرق التى ترتبط من خلالها الصفوات بمختلف الطبقات الاجتماعية .

ومن الأساطير السياسية السائدة فى عصرنا أن الديمقراطية تجد الحماية والتدعيم أساساً من المنافسة بين الصفوات ، تلك المنافسة التى تحقق التوازن وتحد من قوة كل منها . وحينما ننظر إلى مناقشات أصحاب نظريات الصفوة الذين يدعمون وجهة النظر هذه ، نجد تناقضاً ثانياً يتمثل فى الانتقال عبر مستويات مختلفة للمناقشة من مفهوم تعدد الصفوات إلى مفهوم آخر مختلف تماماً هو تعدد المنظمات الطوعية . فقد أشار موسكا — مثلا — إلى الإمكانية التى ينطوى عليها النظام الديمقراطى ، تلك الإمكانية

التى تتيح للقوى الأجتماعية العديدة (والتى لا تقتصر على الصفوات) المشاركة فى الحياة السياسية ، والحد من نفوذ قوى اجتماعية أخرى ؛ وبخاصة البيروقراطية ، وبالمثل فإن آرون حينما ذهب إلى أن أهمية توزيع القوة فى الديمقراطيات التعددية لا تتعلق فقط بالصفوات الأساسية التى حددها ، نجده يتحدث عن التباين الواسع للتنظيمات المهنية والسياسية التى توجد فى هذه المجتمعات ، وتفرض بعض القيود على قوة الحكام . لكن هذا الدفاع عن ازدهار التنظيمات الطوعية كظرف أساسى للديمقراطية الفعالة ، لا يدعم نظريات الصفوة . إن هذا الاعتراف الواسع بأهمية الحكم المحلى ، والمنظمات المهنية ، والهيئات الطوعية والمستقلة الأخرى ، لايؤكد أن هذه المنظمات صفوات تنشغل ، فى صراع أساسى حول القوة السياسية ، لكنها تتيح فرصاً عديدة أمام العامة من الرجال والنساء للتعليم والتدريب على مهمة الحكم الذاتى ؛ فهى إذن أدوات تحقق الحكم بواسطة الشعب وتجعله عملياً فى المجتمع الكبير المعقد .

إن هذا الطريق يؤدى بنا أيضاً إلى وجهة النظر التى عبرنا عنها فيما سبق ؛ من أن أستمرار وتطور وإصلاح النظام الحكومى الديمقراطى لا يعتمد أساساً على تعزيز المنافسة بين جماعات الصفوة الصغيرة التى تمارس أنشطتها فى مجالات بعيدة تماماً عن ملاحظة أو رقابة المواطنين العاديين ، ولكنه يعتمد على خلق وإيجاد الظروف التى يسمح فيها لعدد كبير من المواطنين — إن لم يكن لهم جميعاً — بالمشاركة فى تقرير تلك المسائل الأجتماعية التى تؤثر بحيوية فى حياتهم الفردية (فى العمل ، والمجتمع المحلى ، والأمة) والتى تكون فيها التفرقة بين الصفوات والجماهير قد بلغت أقل درجة ممكنة . وتتضمن هذه النظرية أولا أن فرص توسيع نطاق الحكم الذاتى يجب البحث عنها بجدية ، وبخاصة فى مجال الإنتاج الاقتصادى . وهناك بعض الأمثلة الحديثة مثل مجلس العمال فى يوغوسلافيا ، وبرامج تنمية المجتمع فى الهند ، فكافة الصعوبات والتى تنطوى عليها هذه التجارب بحاجة إلى الاهتمام . ثانياً أنه يجب التغلب بأية طريقة على العقبات الحالية التى تحول دون المشاركة الكاملة فى حكم المنظمات الطوعية ، التى تنشأ أساساً عن الفروق فى الطبقات الاجتماعية ، وسيادة أفراد الطبقتين العليا والوسطى كأعضاء فى هذه المنظمات .

# الحواشى والمراجع

(١) Karl Mannheim, Essays on the Sociology of Culture p. 179.

(٢) Ibid, p. 200.

(٣) In Capitalism, Socialism and Democracy, Chap. XXII ,,Another Theory of Democracy; See also above, p. 16.

(٤) Ibid, pp. 296 - 7.

(٥) Ibid, p. 285.

(٦) A. Downs, An Economic Theory of Democracy, pp. 195 - 6.

(٧) ومع ذلك ، فلا تزال نظرية اللعب حتى وقتنا الحاضر تستخدم فى الدراسة الشاملة للصراعات الدولية ، وبخاصة ما يعرف « باحتمالات الحرب » . وقد فحص آرون نقدياً استخداماتها فى هذا المجال فى مؤلفة :
Paix et Guerre entre Les nations
وبخاصة مقاله الأخير : Sratègia rationnelle et politique raisonnable pp. 751 - 70.

(٨) Raymond Aron, ,,Social Sturcture and the Ruling Class'' British Journal of Sociology, I (1), p. 10.

(٩) يقول ريمون آرون فى المقال المشار إليه سابقاً : « من المستحيل تماماً أن توجد حكومة المجتمع إلا على أيدى القلة ... فهناك حكومة من أجل الشعب ، ولا توجد حكومة بواسطة الشعب » .

(١٠) وذلك على الرغم من أنه إهتم بمناقشة نمو المساواة ، واقتراب المسافة بين الصفوات والجماهير كعوامل مؤثرة فى نمو الديمقراطية الحديثة .

(١١) See above, Chap. III. Sce also W. L Guttsman, the British Political Chap. XI.
حيث إتضح كيف يمكن لعدد قليل من الأفراد المشاركة فى صياغة السياسات القومية ، فى بريطانيا ، توجد جماعة صغيرة « من العظماء » ( بضم آلاف من الناس ينتمون أساساً للطبقة العليا فى المجتمع ) تشارك فى أعمال المجالس الاستشارية ، وغيرها من الهيئات العامة .

(١٢) Robert Michels, Political Parties.

(١٣) Karl Marx, On the Jewish Question.

(١٤) See, on these questions, Georges Friedmann, The Anatomy of Work.

(١٥) يمكن فى بريطانيا وصف المستقبل المهنى النموذجى لابناء الطبقة العليا والطبقة العاملة على النحو التالى : يتلقى ابناء الطبقة العليا تعليمهم فى المدارس العامة الرئيسية وفى جامعات أكسفورد وكمبردج ، حيث

يلتحقون بعد ذلك بطبقة رجال الأعمال ، والسياسة والخدمة المدنية والمهن الفنية العليا القديمة ، بينما يتلقى أبناء الطبقة العاملة تعليمهم فى مدارس الدولة ، وبخاصة المدارس الثانوية الحديثة حيث يتخرجون منها فى سن الخامسة عشر للعمل فى الاعمال اليدوية بالصناعة أو الاعمال الكتابية الصغيرة ، وذلك على الرغم من أن البعض ( نسبة عالية تفوق ما كانت عليه منذ خمسة وعشرين عاماً ) يلتحق بمدارس تؤهلهم للتعليم العالى فى الجامعة أو المعاهد التكنولوجية . وهناك بعض أبناء هذه الطبقات قد لا يسيرون فى نفس الخط المهنى المشار إليه ، لكن هذه النسبة ضيئلة بحيث لا تؤثر فى الصورة العامة . ويختلف الموقف التعليمى فى الولايات المتحدة اختلافاً أساسياً عما هو الأمر فى بريطانيا والبلاد الاوربية الاخرى ، فعلى الرغم من أن التغير قد حدث مؤخراً جداً ، إلا أن هناك نسبة عالية جداً ( حوالى ٩٠٪ ) من جماعة العمر الملائمة بالنسبة لكل الطبقات تتلقى تعليماً ثانوياً حتى السابعة عشر ، ونسبة أخرى ( حوالى ٣٥٪ ) تحصل على فرص للتعليم الجامعى .

(١٦) Karl Mannheim, Essays on the Sociology of Culture.

(١٧) T.S. Eliot, Notes Towards the Definition of Culture.

انتقد اليوت وجهة نظر مانهايم القائلة بأن الصفوات فى المجتمعات الحديثة يمكن أن تقوم بالفعل بوظائف الطبقات الحاكمة القديمة ، دون أن يلاحظ أن مانهايم نفسه قد صاغ بالفعل هذا النقد . والواقع أن مانهايم لم يخلص إلى وجهة نظر محددة فيما يتعلق بمكانة الصفوة فى المجتمع الحديث . واحياناً ما كان يذهب إلى أن المنافسة بين الصفوات تحمى الديمقراطية ، وفى حالات أخرى يزعم بأن حكم الصفوة الواحدة يعنى المثقفين ، وأخيراً ذهب إلى أنه لا توجد صفوة أو مجموعة صفوات ، يمكن أن تحقق الاستقرار السياسى إذا لم تتحقق لها خصائص الطبقة ، التى أهمها الارتباط بالطبقة العليا القائمة ، فتصبح جماعة وراثية صاحبة الملكية . أما التصور الوحيد الذى إستبعده مانهايم فهو المجتمع اللاطبقى القائم على المساواة .

(١٨) Raymond Aron, "Social Structure and the Ruling Class", British Journal of Sociology, I (2), p. 129.

(١٩) Aristotle, Politics.

# الفصل السابع

## مساواة أم صفوة ؟

تسلم الديمقراطية – فى أحد معانيها المتعارف عليها – بضرورة توافر قدر أساسى من المساواة بين الناس . والمساواة هنا تعنى أن كل أعضاء المجتمع الراشدين يجب أن تكون لديهم فرصاً متكافئة فى التأثير على القرارات المتعلقة بالجوانب الهامة من حياة المجتمع ، كما أنها تعنى أن التفاوت فى مجالات الثروة والمرتبة الاجتماعية والتعليم وإكتساب المعرفة يجب ألا يكون شاسعاً بحيث يؤدى إلى سيطرة دائمة لبعض الجماعات على جماعات أخرى فى مختلف مجالات الحياة الاجتماعية ، أو أن يخلق تفاوتا فى الممارسة الفعلية للحقوق السياسية . والواقع أن مناصرى قضية المساواة لم يعلنوا شيئاً أسذج مما ذهبوا إليه من أن الأفراد متشابهون أو متساوون فى مظاهرهم الفيزيقية ، وذكائهم ، وطابعهم العام . ولقد أسس هؤلاء المناصرون قضيتهم هذه على اعتبارات عديدة ، نرى ضرورة للاشارة إلى ثلاث منها . أما الاعتبار الأول فهو أن الكائنات الإنسانية متشابهة – بشكل ملحوظ – فى حاجاتها الفيزيقية والانفعالية والفكرية ، وإن ذلك هو السبب فى وجود علوم للتغذية والصحة العقلية وتربية الاطفال . وفضلا عن ذلك فإن مدى التباين فى خصائص الأفراد يعد مدى ضيقاً نسبياً ، وأن هناك – دائماً – تبأور حول وسط هذا المدى . وإذا لم يكن ذلك صحيحاً ( أى إذا كانت فروق حقيقية – فى النوع أكثر من الدرجة – بين الناس ) فسيكون ممكنا حينئذ دحض أحد البراهين الواقعية على قضية المساواة .

أما الاعتبار الثانى فهو أن الفروق الفردية بين الناس والتمييز الاجتماعى بينهم يعدان شيئان منفصلان . ولقد أوضح روسو Rousseau هذه التفرقة منذ زمن بعيد حين قال « أعتقد أن هناك ضربين من التفاوت بين الكائنات الإنسانية ؛ الأول هو ما أطلق عليه تفاوت طبيعى أو فيزيقى ، لأن الطبيعة هى التى تحدده وترسم معالمه ،

ويبدو واضحاً فى الفروق والاختلافات المتعلقة بالعمر والصحة والقوة البدنية والخصائص العقلية . أما الضرب الثانى فهو أخلاقى ويأخذ شكل تفاوت سياسى ، لأنه يستند إلى نوع من العرف ويقوم على اتفاق معين يتم بين الناس . ويبدو هذا الضرب من التفاوت واضحاً فى الامتيازات المختلفة التى يحصل عليها بعض الأفراد ، كأن يكونوا أكثر غنى ، وأرفع شرفاً ، وأشد قوة وأقدر على فرض الطاعة على الآخرين »[1] .

ولا نستطيع فى الواقع أن نحدد – على وجه اليقين – المجتمعات التى عرفت أيا – أو كلا من هذين الضربين من التفاوت . ولقد حاولت نظرية دورة الصفوة – فى جانب منها – تأييد القضية السابقة ؛ حين ذهبت إلى أن القادرين فى كل مجتمع يستطيعون ولوج الصفوة القائمة ، أو تكوين صفوة جديدة ماتلبث أن تكتسب قوتها وسيطرتها . ولكننا أوضحنا فى موضع سابق كيف أن الشواهد التاريخية التى تدعم هذه القضية ليست كافية ، وكيف أن وفرة البيانات المتاحة المتعلقة بالمجتمعات الحديثة ( والتى ينظر إليها – عادة – على أنها تنطوى على قدر كبير من الحراك الاجتماعى ) لا تنهض دليلا على صحتها ؛ ذلك أن التفاوت الاجتماعى يتعلق – أساساً – بالنتاج الاجتماعى ( الذى تخلقه وتصونه نظم الملكية والإرث ) للقوة السياسية والعسكرية ، تلك التى تلقى سنداً وعوناً من معتقدات ومذاهب معينة حتى ولو واجهت مقاومة ومعارضة طموح أفراد بارزين .

وتقودنا هذه الاعتبارات إلى تناول النقطة الثالثة التى ستفرض علينا بالتالى تحليل الحوار الذى دار حول قضية المساواة . فإذا لم يكن التفاوت أو المساواة ظاهرة طبيعية ( يتعين على الأفراد قبولها ببساطة ) فإن الدفاع عن أى منهما لن يتوقف – بالتالى – على عرض الحوار العلمى القائم على حقائق مسلم بها ، بل سيتوقف على صياغة المثاليات الأخلاقية والاجتماعية . وباستطاعتنا أن نبدأ الحوار هنا بتناول قضية المساواة. ولكن علينا بعد ذلك أن نأخذ فى اعتبارنا بعض الأمور المتعلقة بإمكانية تطبيق المثاليات والوسائل الملائمة لتحقيقها ، وأن نكون على وعى شديد بأن التبرير النهائى لتناولنا قضية المساواة ليس أمراً مفروغاً منه ، بل دعوى معقولة تذهب إلى أن تحقيق المساواة يمكن أن يخلق مجتمعاً مرغوباً فيه . وحينما استخدم كلمة « نحن » ، فإننى أقصد الإشارة المتخصصة لأناس يعيشون فى مجتمعات تنتمى إلى القرن العشرين ،

ذلك أن تكوين تصور عملى لمجتمع قائم على مساواة مستقرة دائمة لم يكن ليظهر فى أى عصر من العصور الماضية ، خاصة إذا ما أخذنا فى اعتبارنا إضطراب الحياة الاقتصادية ، وعدم توافر أساليب اتصال فعالة ، وعدم كفاية التعليم ، وقلة المعرفة المتاحة عن البناء الاجتماعى ، وطابع الفرد . ويعد القرن العشرين – بحق – فريداً فيما يقدمه للناس – ولأول مرة – من فرص ووسائل يستطيعون من خلالها إقامة حياتهم الاجتماعية طبقاً لرغباتهم . بيد أن ذلك كفيل – فى حد ذاته – ببث الأمل والرعب فى آن واحد .

ولست أقصد هنا توضيح الجانب الأخلاقى لقضية المساواة[٢] ، ولكننى أود تحليل المشكلات الأجتماعية والسياسية التى تواجه مطلب المساواة ، ودراسة الانتقادات – وليست الإعتراضات الإخلاقية – التى وجهتها نظريات الصفوة إليه . ولعله من الملائم أن نبدأ بتناول تصور ماركس « للمجتمع اللاطبقى » ، ذلك لأن هذا التصور يعرض لنا قضية المساواة بشكل يلقى قبولا واسعاً فى عالمنا المعاصر ، ولأنه أيضاً كان يمثل المصدر الأساسى الذى انطلقت منه نظريات الصفوة لكى تقاومه وتفنده . ولا يخفى على أحد أن ماركس لم يكتب مسودة لمجتمع اشتراكى تخيله ورغب فيه[٣] . وإن كانت كتاباته الأولى تكشف بوضوح عن أنه قد رسم بدقة ووضوح الخصائص المميزة لهذا المجتمع . وفى الإطار الذى رسمه ماركس للمجتمع اللاطبقى نجده يضمنه عناصر أخلاقية وسوسيولوجية وتاريخية . أما الجانب الأخلاقى فقد عالجه باستفاضة فى مخطوطاته الأولى وعلى الأخص **المخطوطات الاقتصادية والفلسفية** Economic and Philosophical Manuscripts التى كتبها فى سنة ١٨٤٤[٤] ، ولكنه مالبث أن أهمل هذا الجانب الأخلاقى فى كتاباته اللاحقة[٥] . ومن هذا الجانب نجد ماركس يعرف المجتمع اللاطبقى بأنه ذلك الذى يمارس فيه الناس سيطرة كاملة على أقدارهم . وفى هذا المجتمع يتحرر الناس من طغيان أجهزة وأشياء صنعوها بأنفسهم مثل الدولة والبيروقراطية ، ورأس المال والتكنولوجيا . وبذلك يصبح الإنسان منتجاً أولا وقبل كل شىء ، وسيجد حينئذ سعادة وسنداً فى علاقاته الأجتماعية بدلا من عدوة ضارية ومنافسة حادة . ومع أن ماركس لم يعبر عن نفسه دائماً بمثل هذا التفاؤل حول إمكانية تحقيق مجتمع لاطبقى إلا أنه لم يكسف لحظة عن اعتباره مثلا يتعين تحقيقه . ولقد عبر ماركس بطرق مختلفة

عن تصوره لما يمكن أن يشكل التعيين الذاتى للفرد . فهو يذهب أولا إلى ضرورة تحرر الفرد من سيطرة طبقته أو مهنته . وفى ذلك نجده يقول فى مؤلفه **الأيديولوجية الألمانية** German Ideology : « . . . إن العلاقـــة الجماعية التى كان يدخـــل فيها أفراد الطبقة ، والتى كانت تتحدد طبقاً لمصالحهم المشتركة المعارضة لمصالح طرف ثالث ، مثل هذه العلاقة كانت تخلق مجتمعاً ينتمى إليه الأفراد بوصفهم أفراداً . عاديين ، وان هذا الوضع يظل قائماً طالما ظلت أوضاعهم الطبقية هذه قائمة وفى هذه العلاقة لم يكن الأفراد يشاركون بوصفهم أفراداً ، بل بوصفهم أعضاء فى طبقة . أما فى مجتمع البروليتاريا الثورية — والتى ستسيطر على ظروف وجودها ووجود بقية أعضاء المجتمع — فإن هذا الموقف ينعكس تماماً ؛ ذلك لأن الأفراد سيشاركون فى صنع المجتمع بوصفهم أفراداً . وباتحاد هؤلاء الأفراد (على افتراض وجود المستوى المتقدم من القوى الإنتاجية الحديثة ) تظهر إلى حيز الوجود الظروف المهيئة للتطور الحر والنشاط الخلاق للأفراد ، وهى ظروف تركت قبل ذلك للصدفة ثم اكتسبت بعد ذلك وجوداً مستقلا فرض نفسه على الناس فرضاً » . ويذهب ماركس بعد ذلك إلى ضرورة تحرير الفرد من سيطرة الحكومة والإدارة اللتان تتخذان وضعاً متسلطاً على الأفراد بحيث يتمكن الأفراد من المشاركة الكاملة فى اتخاذ القرارات ذات الأهمية الاجتماعية العامة . ويستشهد ماركس على ذلك بالمشاركة التى مارسها الأفراد فى كوميون باريس حينما تولى أعضاء المجالس المحلية المنتخبين وظائف الحكومة ، وحينما حصل هؤلاء الأعضاء على مجرد أجور عمال فى مقابل أدائهم لمهام هذه الوظائف .

ويبدو الجانب السوسيولوجى من تصور ماركس واضحاً فى تأكيده لحقيقة أساسية هى أن التفاوت يتجسد كلية فى أبعاد الطبقة الاجتماعية : أى التفرقة بين ملاك وسائل الإنتاج وغير الملاك ، أو تقسيم العمل فى المجتمع ككل وعلى الأخص التمييز بين العمل اليدوى والعمل الفكرى . ويترتب على ذلك أن المساواة يمكن أن تتحقق بإلغاء الطبقات . ولقد أصر ماركس إصراراً شديداً على هذه النقطة . فى مؤلفه **الأيديولوجية الألمانية** نجده يعبر عنها بطريقة رومانسية حين قال : « . . . عندما يبدأ تقسيم العمل فإن كل شخص يضطر إلى العمل فى مجال معين من مجالات النشاط الإنسانى ، ولا يستطيع بعد ذلك أن يتخلص أو يهرب منه . فهو قد يكون قناصاً ، أو صياداً

للسمك ، أو راعياً للماشية ، أو ناقداً[٧] ، وعليه أن يظل هكذا إذا لم يكن يريد أن يفقد مصدر عيشة . أما فى المجتمع الشيوعى — حيث لا نجد فرداً يختص بمجال معين من مجالات النشاط الإنسانى ، بل يعمل كل فرد فى المجال الذى يرغب العمل فيه ، وحيث يخضع الإنتاج لتنظيم المجتمع ككل — فإن الفرد يستطيع أن يقوم اليوم بعمل شىء معين وغداً بشىء آخر ، أى أن يمارس القنص فى الصباح ، وصيد الاسماك فى الظهيرة ، ورعى الماشية فى المساء ، والنقد بعد تناول عشائه ، دون أن يكون قناصاً ، أو صياداً للسمك ، أو راعياً للماشية ، أو ناقداً » . ولقد عبر ماركس عن نفس هذه الفكرة بعبارات أكثر واقعية فى الجزء الأول من مؤلفه رأس المال Capital « . . . لابد للعامل الحديث ذو الأفق المحدود الذى يمثل مجرد أداة لتنفيذ وظيفة اجتماعية أن يختفى ليحل محله فرد متطور نام إلى أقصى حد ، يستطيع أن يؤدى وظائف اجتماعية مختلفة ببدائل عديدة . ومن الخطوات التلقائية التى اتخذت بالفعل والتى ستؤثر — بالتالى — على هذه الثورة ، إنشاء المدارس الفنية والزراعية وكذلك المدارس المهنية ، وفى هذه المدارس يتلقى أبناء الطبقة العاملة دروساً فى التكنولوجيا ومواجهة المعدات الفنية المختلفة . . . وليس هناك من شك فى أنه حالما تحصل الطبقة العاملة على القوة . . . فإن التعليم الفنى — سواء النظرى أو التطبيقى — سيأخذ مكانه الصحيح فى مدارس الطبقة العاملة » . ومن الواضح هنا أن وجهات نظر ماركس موجهة ضد فكرة الصفوات الوظيفية — حتى ولو كان الالتحاق بالصفوة يتم فقط عن طريق الجدارة — قدر توجيهها ضد فكرة الطبقات ، ذلك أن تقسيم العمل ، وما يتضمنه من تفرقة بين أولئك الذين يفكرون ويخططون ، وأولئك الذين يؤدون مجرد العمل اليدوى الضرورى ، مثل هذا التقسيم يخلق باستمرار طبقة متسلطة ، ويجبر الفرد دائماً على الانغلاق فى مجال واحد من مجالات الحياة لم يختره هو لنفسه ولا يملك وسائل تطوير قدراته وتنميتها .

أما الجانب التاريخى من تصور ماركس فله وجهان ؛ الأول أن ماركس قدم مخططاً تاريخياً ينطبق أساساً على منطقة الحضارة الغربية التى عرفت أشكالا عديدة من السيطرة ( كالسيد والرقيق ، والإقطاعى والقن ، والرأسمالى الصناعى والعامل ) تشكل بذاتها سلسلة تعكس نمو الوعى بين نقيضين أساسيين هما خصائص الإنسان

بوصفه فرداً وخصائصه بوصفه عضوا فى فئة أو مقولة اجتماعية . « . . فعبر التطور التاريخى . . ظهرت تفرقة بين الحياة الشخصية للفرد وحياته كما تتحدد من خلال العمل الذى يؤديه والظروف المرتبطة به . . . ولقد ظلت هذه التفرقة غامضة غير واضحة فى النظام الإقطاعى ، فالنبيل – مثلا – هو دائماً نبيل ، والرجل العامى هو دائماً عامى ، بغض النظر عن علاقاته الأخرى . ويمكن القول إن التفرقة بين فردية الفرد وعضويته الطبقية قد ظهرت لأول مرة بظهور الطبقة ذاتها ، تلك التى تعد نتاجاً للبرجوازية . . . ولقد أصبح التناقض بين شخصية الفرد كبروليتاوى وظروف الحياة المفروضة عليه وعلى عمله واضحاً له كل الوضوح ، لأنه ضحى بشبابه دون أن يحصل على فرصة يستطيع من خلالها خلق الظروف التى تضعه فى مصاف طبقة أخرى » ( **الأيديولوجية الألمانية** ) . ويضيف ماركس إلى كل ما سبق بعداً آخر هو أن المجتمع اللاطبقى الذى سيتحقق ، لن يشهد تناقصاً صارخاً بين الخصائص الشخصية للفرد وظروف حياته الاجتماعية ، بل سيتمكن فيه كل فرد من تنمية قدراته إلى أبعد مدى . ولن يواجه الفرد – حينئذ – حدوداً أو قيوداً إلا تلك التى تفرضها عليه كينونته الطبيعية .

ثم نجد ماركس بعد ذلك ينظر إلى المجتمع اللاطبقى بوصفه شكلا من أشكال المجتمعات يمكن تصوره وتحقيقه عند لحظة تاريخية معينة فيها تصل الرأسمالية إلى أقصى درجات تطورها ونموها ، ذلك لأن الرأسمالية قد خلقت – ولأول مرة – طبقة خاضعة هى البروليتاريا ، وهى طبقة لا تتضمن فى ذاتها عناصر التباين الأجتماعى وحينما يتم تحرير البروليتاريا من إستغلال الملاك الرأسماليين ، فإنها ستتمكن حينئذ من خلق نظم جديدة تعبر عن تجانسها وتضامنها وتحول دون تشكل جماعات جديدة تتمتع بامتيازات خاصة .

وقد يستاء بعض مناصرى قضية المساواة من معالجة ماركس الأخلاقية للمجتمع اللاطبقى ، ولكنهم قد يثيرون – قبل إستيائهم – بعض الجوانب السوسيولوجية والتاريخية التى استعان بها ماركس فى تبرير معالجته . وقد يعترضون أيضاً على ما يطلق عليه عادة « بالتفكير الماركسى الأرثوذكسى » ( وإن كان معنى هذا التفسير ومضمونه قد تغيرا خلال السنوات الأخيرة ) للمجتمع اللاطبقى ، ذلك التفسير الذى يرد المفهوم

إلى مجرد تعبير فنى يصف حالة عدم وجود ملكية خاصة في مجال الصناعة. والاعتراض الأساسى الذى وجه إلى نظرية ماركس - بالشكل الذى عرضناه هنا - يكمن فى تصوره لتحقيق مجتمع لاطبقى أو مساواة أو حرية حقيقية ، ذلك أن تصوره يعنى أن هذا المجتمع سيتحقق مرة واحدة نهائية تحل بها كل الأمور : ففى وقت معين يعيش الناس فى عالم رأسمالى ملىء بالأنانية والأقتناء والصراع ، وفى وقت آخر تأتى النهاية ويبدأ الناس فى خلق المنظمات الجديدة التى يفرضها وجود المجتمع اللاطبقى . والواقع أن هذا الأعتراض ينطوى على ظلم واضح الماركس ؛ ذلك أن ماركس قد سمح بوجود فترة تحول وإنتقال من الرأسمالية إلى الإشتراكية وصفها بنذير سوء هو « ديكتاتورية البروليتاريا » ، ومرحلة الأتجاه نحو تحقيق أعلى مراحل المجتمع الشيوعى ( **نقد برنامج جوتا** ) . بيد أن الإعتراض السابق يكشف عن ضعف واضح فى نظرية ماركس خاصة إذا ما أخذنا فى إعتبارنا أن ماركس لم يدرس للحظة واحدة إحتمال ظهور - تحت ظروف معينة - فروق إجتماعية جديدة أو طبقة حاكمة جديدة تأتى بعد إنهيار الرأسمالية . ومن الأمثلة على ذلك تحول ديكتاتورية البروليتاريا إلى طغيان حزبى . وتمثل هذا الحالة نقطة ضعف أساسية فى نظرية ماركس ، مما دفع أصحاب نظرية الصفوة وعلى الأخص ميشيلز[٨] إلى توجيه سهام نقد صائبة ؛ كما ظهرت إنتقادات عديدة مستندة إلى تجارب الأتحاد السوفيتى وبلدان أوربا الشرقية خلال فترة حكم ستالين . واستناداً إلى ذلك تمكن ريمون آرون من وصف المجتمع اللاطبقى على النحو التالى : « هناك فى مثل هذا المجتمع قلة من الأفراد تدير بالفعل المنظمات الصناعية ، وتسيطر على الجيش ، وتقرر نسبة المصادر القومية التى يجب أن تخصص للادخار والاستثمار والاجور. وتمتلك هذه القلة قوة أعظم من تلك التى يمتلكها الحكام السياسيون فى المجتمع ، الديموقراطى ، ذلك لأن كلا من القوة السياسية والإقتصادية تكاد تكون مركزة فى أيدى قادة « المجتمع اللاطبقى » . . . فالزعماء السياسيون ، وقادة النقابات العمالية وكبار الموظفين العموميين ، وجنرالات الجيش ، والمديرون ، ينتمون جميعها إلى حزب واحد ويشكلون أيضاً جزءاً من تنظيم متسلط . وتمتلك مثل هذه الصفوة المتحدة قوة مطلقة لا حدود لها . أما الأجهزة الوسيطة - وعلى الاخص الجماعات المهنية - فتخضع

لتوجيه ومراقبة ممثلى الصفوة أو ممثلى الدولة إن شئنا الدقة . . . وإذن فالمجتمع اللاطبقى يترك الجماهير فريسة لتسلط الصفوة ، وما تلبث الأخيرة أن تجرد الجماهير من أية وسيلة للدفاع عن نفسها »[٩] .

ولقد حاول آرون مواجهة إنتقاد وجه إليه مؤداه ؛ أن فكرة المجتمع اللاطبقى قد اختلطت — بشكل أو بآخر — بالصورة الدقيقة للمجتمع السوفيتى . لذلك نجد آرون يعترف بأن « تحقيق شكل آخر للمجتمع اللاطبقى أمر ممكن نظرياً ، على الرغم من أن الظروف القائمة لا تسمح بظهور مجتمع لاطبقى من هذا النوع . فلكى يتم تفادى عملية إحتكار السلطة بواسطة جماعات أو أجهزة معينة ، فإنه يتحتم تفتيت عدد كبير من مراكز القوة ، بحيث تصبح المؤسسات المختلفة خاضعة للملكية الذين يعملون بها بدلا من أن تمتلكها الدولة أو الأجهزة المركزية . ومن العسير فى الوقت الحالى تحقيق هذا النوع من اللامركزية وذلك لإعتبارات سيكولوجية وفنية . . . ومن الممكن أن نتصور أيضاً أن الصفوة التى تقبض على مقاليد القوة قد لا تتخذ شكل مذهب دينى أو عسكرى ، بل قد تنتظم فى شكل حزب ديمقراطى . وهناك بعد ذلك نقطة هامة هى أن الفكرة قد تكون ممكنة نظرياً ، ولكنها مستحيلة على مستوى التطبيق. وفضلا عن ذلك فالإحتكار الأيديولوجى الذى تمارسه الصفوة الحاكمة قد يتوافق ويتطابق مع متطلبات كامنة فى مثل هذا النظام . . . وباختصار فإن إتحاد الصفوة لا يمكن أن ينفصل عن تركز كل القوى الإقتصادية والسياسية فى يدها ، وأن هذا التركز ذاته لا ينفصل — بدوره — عن عملية التخطيط لإقتصاد جماعى شامل »[١٠]. ولكن هل من الممكن الرد على هذه الإنتقادات وصياغة نموذج مجتمع المساواة صياغة تلقى مزيداً من القبول ؟ قد يكون من المفيد هنا ، تناول بعض وجوه شبه هامة بين المجتمع اللاطبقى فى الإتحاد السوفيتى كما وصفه رون والمجتمع الجماهيرى Mass Society الذى وصفه س . رايت ميلز بأنه شكل جديد من المجتمعات بدأ يسود الولايات المتحدة الأمريكية . ففى المجتمع الجماهيرى — الذى قابل ميلز بينه وبين ما أطلق عليه « مجتمع الجماهير » الديموقراطى — نجد الخصائص التالية : « ١ — جماعة قليلة من الناس تعبر عن آرائها أكثر مما تتلقى آراء الآخرين ؛ ذلك لأن مجتمع الجماهير قد أصبح مجرد تجمع للذين يحصلون على إنطباعاتهم من وسائل الإتصال ٢ — إن

وسائل الإتصال منظمة إلى أبعد حد ، بحيث يصعب – إن لم يستحيل – على أى فرد أن يستجيب مباشرة إلى أى شيء يتعلق بالجماهير دون أن يخضع لأى نوع من التأثير ٣ – أن عملية تحويل الآراء إلى أفعال خاضعة لتحكم السلطات التى تنظم وتضبط قنوات هذه الإفعال ٤ – إن الجماهير لا تتمتع باستقلال ذاتى عن المنظمات بل على العكس من ذلك ؛ فمثلوا هذه المنظمات تنفذ إلى الجماهير مفقدة إياها أى ضرب من الإستقلال قد يتشكل نتيجة للمناقشة »[11]. ومن بين الخصائص البنائية الهامة المشتركة بين المجتمع اللاطبقى والمجتمع الجماهيرى إنهيار أو إختفاء التنظيمات الوسيطة ( فالهيئات الطوعية ضيقة النطاق بحيث لا تتيح للفرد المشاركة الفعالة فى عملية إتخاذ القرارات الخاصة بها ) ، وإتساع الهوة بين القادة والجماهير فى كل أشكال التنظيمات . ومن الواضح أن هذه الخصائص أكثر وضوحاً فى المجتمعات ذات النمط السوفيتى إذا ما قورنت بالمجتمعات الغربية ، حيث لا نجد حواجز أو قيود سياسية أو قانونية على إنشاء الهيئات ، وحيث نجد المنافسة – سواء كانت ظاهرة أو مستترة – شديدة بين التنظيمات الكبيرة من أجل الحصول على عضوية المواطنين . وفضلا عن كل ما سبق هناك أيضاً ملامح مشتركة بين هذا النوعين من المجتمعات تعود إلى عوامل وأسباب عامة . ومن هذه الملامح نمو حجم التنظيمات التى ظهرت نتيجة للتقدم التكنولوجى ( فى الإنتاج والإتصال . . . إلخ ) ، وزيادة التأثير والتوجيه الذين تمارسهما الدولة فى مجال الإنتاج الأقتصادى ( بغض النظر عن نمط الإقتصاد ) ، وهو إنتاج يتوقف – بدوره وإلى حد كبير – على الإنتاج الهائل فى مجال الأسلحة الحربية ، والمنافسة العالمية بين الأمم التى تتمتع بقوى عسكرية متكافئة ومن الواضح أن كل هذه الملامح قد شجعت على ظهور زعامة سياسية مركزية متسلطة .

ولا يمكن فى الواقع مواجهة كل هذه التأثيرات السلبية مواجهة فعالة داخل حدود المجتمع الواحد ، إذ أن ذلك يتطلب تغيراً فى طبيعة العلاقات بين الدول . أما المشكلات التى يمكن مواجهتها على مستوى قومى فتنشأ عن ضخامة حجم التنظيمات وزيادة تعقدها ، مما يؤدى – كما يقول آرون – إلى ظهور ميول تسلطية تابعة عن التخطيط الإقتصادى المركزى وعلى الأخص الإقتصاد الجماعى . ويتطلب حل هذه المشكلات إتخاذ طرق وأساليب مختلفة منها تحقيق لا مركزية فى السلطة السياسية عن طريق نقل

المسئوليات والاختصاصات – كلما أمكن ذلك – إلى المجالس المحلية والإقليمية والهيئات الطوعية ، والأخذ بنظام الإدارة المحلية فى المجال الأقتصادى بعد إنشاء المنظمات الجديدة الملائمة مثل مجالس العمال فى يوغوسلافيا . وبالإمكان مواجهة خطر تشكل الطبقات الجديدة كتلك التى تضم الرؤساء السياسيين ومديرى المشروعات الصناعية عن طريق إدخال نظام الإدارة المحلية فى المصنع ، وتضييق نطاق الملكية الجماعية . ولست من الذين يؤمنون بأن تحقيق مجتمع المساواة يتطلب إدماج الصناعات الحرفية والملكيات الزراعية الصغيرة فى مشروعات جماعية كبيرة . ويبدو أن حسم هذه النقطة يتوقف على التطبيق ؛ ذلك أن الحكم على دور النشاطات الإقتصادية الخاصة وظهور الطبقات الاجتماعية يجب أن يتم فى ضوء تجربة عملية . ومن الممكن بعد ذلك مواجهة أخطار الديكتاتورية الفكرية بمنح المنظمات التعليمية والثقافية قدراً كبيراً من الإستقلال .

وفى المجال الفكرى فإنه يتعين إنشاء هيئات مستقلة تتنافس فيما بينها . ويجب ألا يكون ذلك مقصوراً على الإذاعة والصحافة ، بل يجب أن يشمل مجالى الكتب الثقافية والبحث العلمى . غير أن تحقيق ذلك يتطلب وجود ملكية عامة لهذه الهيئات . وفى إعتقادى أن ملكية الأفراد للهيئات التى يعملون بها وإدراتهم لها إدارة فعالة يمكن أن يحل كثيراً من المشكلات ، على أن تحصل هذه الهيئات على مواردها المالية من الميزانية العامة ، وأن تخضع لتنظيم عام تشرف عليه السلطات القومية . ويكاد يكون هذا الوضع مطبقاً على الجامعات فى أغلب الدول الغربية ، ومن الممكن بعد ذلك تطبيقه فى مجالى الصناعة والتجارة ، كما يمكن تطبيقه على المشروعات الخاصة بأن تملك هذه المشروعات للعاملين بها يتولون رسم سياساتها . وقد تتنافس هذه المشروعات حول السعر والنوعية بنفس الطريقة التى تتنافس بها المشروعات الخاصة المملوكة ملكية فردية ، فى الوقت الذى تخضع فيه لرقابة تمليها الخطة الاقتصادية القومية. ولقد أوضحت تجربة تطبيق هذا النظام فى يوغوسلافيا أنه برغم وجود مشكلات عديدة على مستوى التطبيق ، إلا أنه لايزال يعد شكلا فعالا من أشكال التنظيم الاقتصادى[١٢] . وليس هناك بعد ذلك ما يبرر الافتراض بأن المجتمعات الصناعية المتقدمة حينما تأخذ بنظام الاقتصاد الموجه الذى يخضع لتخطيط مركزى ، فإنها لن تكون بحاجة إلى رقابة شديدة

مباشرة كتلك التى توجد فى ظل نظام الملكية العامة قدر حاجاتها إلى تلك الرقابة التى تمارس فى ظل نظام المشروع الخاص ؛ ذلك أن هناك مشكلات مماثلة تظهر فى كلتا الحالتين ويتعين مواجهتها بأساليب متماثلة . ففى فرنسا - مثلا - حصل المخططون الاقتصاديون بعد الحرب العالمية الثانية على سلطات واختصاصات جديدة ، ولم يعودوا خاضعين للتوجيه المباشر الذى كان يمارسه ممثلو الشعب المنتخبون . وفى بريطانيا أنشىء مؤخراً المجلس القومى للتنمية الأقتصادية . ونجاح هذا المجلس يتوقف - فى اعتقادى على ما يمكن أن يفرضة من قيود وما يقدمه من حوافز ؛ لذلك يجب أن تحظى سياسة هذا المجلس بتأييد الحكومة المركزية حتى يمكن تحقيق المعدل الضرورى للتنمية الاقتصادية .

واعتقد أن الاعتبارات السابقة كافية لإلقاء الشكوك على القضية التى ذهب إليها آرون وهى ؛ أنه يستحيل فى ظل إقتصاد جماعى أن تتحقق لامركزية حقيقية أو أن يختفى التطابق الفكرى والثقافى . حقيقة إن المجتمع اللاطبقى الذى أخذ بسياسة لامركزية بعيدة المدى ظهرت فيه هيئات مستقلة عديدة ، قد شهد إتفاقاً أساسياً بين أفراد المجتمع حول الملامح العامة لتنظيم هذا المجتمع ؛ غير أن ذلك لا يعنى أن هذا الموقف سيستمر إلى الأبد . ولقد سبق أن رأينا كيف أن الذين ذهبوا إلى أن الديموقراطية تتدعم بوجود صفوات عديدة متنافسة قد ذهبوا فى الوقت عينه إلى أن هذه المنافسة يجب ألا تكون حادة جداً ، وأن من الضرورى وجود اتفاق عام - قدر الإمكان - حول أمور عديدة . وأظن أن الأمل الكبير الذى ينشده المدافعون عن قضية المساواة هو ، أن تجربة الحياة فى مجتمع يتجه بسرعة شديدة نحو مثل المساواة سوف تقنعهم - تدريجياً - بأهمية هذه المساواة ومغزاها . وإذا ما حدث ذلك فلن تتبقى سوى بعض الخلافات الفكرية واختيار نمط الحياة الشخصية . وبذلك يكون الهدف الأساسى قد تحقق وهو ، الاتفاق العام خول ضرورة المساواة الأجتماعية ونبذ التفاوت الذى ظل لأمد بعيد يعبر عن وجود حواجز ومسافات بين جماعات مختلفة من الناس .

ولتناول الآن مشكلة أخرى طرحها تصور ماركس للمجتمع اللاطبقى . فتقسيم العمل عند ماركس ليس فقط مجرد عائق يحاول دون النمو الكامل للفرد ، ولكنه أيضاً مصدر

نشوء الطبقات الأجتماعية ذاتها . [illegible] التي تفرض [illegible] [illegible]
لاحدود لها على الحرية الإنسانية . وعلى ذلك فإنه يتحتم « إلغاء » تقسيم العمل [illegible]
ولكن هل يجوز لنا الحديث عن « إلغاء » تقسيم العمل فى المجتمعات الصناعية المعاصرة؟
أن هذه المشكلة تبدو اليوم أكثر تعقيداً مما كانت عليه خلال الفترة التى عاشها
ماركس . ذلك أن تخصص المهن — بما فى ذلك المهن الفكرية — قد نما نمواً سريعاً .
وأن تفتيت مهام العمل فى النظام الصناعى الحديث قد وصل حداً أصبح معه العامل
يبدو وكأنه ترساً فى الآلة التى يعمل عليها . فضلا عن أن عمله اليومى قد أصبح
مقصوراً على أداء عمليات إنتاجية بسيطة متكررة لا تحتاج إلى تفكير عميق . وعلى الرغم
من ذلك فلقد ظهرت تغيرات أخرى فى مجال العمل تستحق منا أن نتأمل مرة أخرى
رؤية ماركس للمستقبل . ولعل أهم هذه التغيرات تلك التى طرأت على طبيعة المهن
ذاتها والتى تعود — فى جانب كبير منها — إلى تطور الآلية وإتساع نطاقها . فالآلية
وعلى الأخص نظام خط التجميع — حولت العامل إلى شخص متعلم مسئول
مهمته الإشراف على الخطوات الإنتاجية المعقدة . تلك التى تخضع — بدورها —
لمراقبة الآلات وتوجيهها . وعلى الرغم من أن هذه التغيرات لم تؤثر فى الوقت الراهن
إلا على نسبة محددة من المشروعات [illegible] الصناعة . إلا أن هذا التأثير يتزايد يوماً بعد يوم .
وفضلا عما سبق فلقد أسهمت [illegible] المرتفعة فى الصناعة الحديثة إلى تقليل عدد
ساعات العمل . ومن المتوقع خلال العقد أو العقدين أن يؤدى معدل النمو المتزايد
فى الدول الصناعية المتقدمة إلى الوصول بعدد ساعات العمل الاسبوعية لتصبح خمسة
وعشرين أو ثلاثين ساعة على الأكثر . ويبدو أن هذه الدول ستشهد فى المستقبل
القريب ظاهرة جديدة وثورية هى ظاهرة « طبقة الأعيان » التى ستضم الشعب برمته .
وباستطاعتنا أن نلمس البوادر الأولى على ذلك فى الولايات المتحدة الأمريكية ،
ففى سنة ١٩٦٢ — مثلا — [illegible] فى [illegible] نيويورك لنقابة عمال الكهرباء من تخفيض
عدد أيام العمل الأسبوعية إلى [illegible] وعدد [illegible] [illegible]الأسبوعية إلى خمسة
وعشرين . وذلك [illegible] لأعضاء هذا [illegible] النقابة[illegible] وإذا ما دخل نظام
الإدارة الخالية ( والذى أوضحت معالمه فى موضع سابق ) فى الصناعات المملوكة ملكية
[illegible] وإذا [illegible] أيضاً نظام الملكية العامة فى المشروعات الكبيرة . فسيكون
من [illegible] أن يعمم هذا النظام على المنظمات التى تمارس أعمالا كتابية

وتلك التى تمارس أعمالا حرفية . ولن يكون الفرد حينئذ منعزلا فى دائرة تخصص ضيقة ، بل سيشارك بدوره فى عمليتى التخطيط والإدارة .

ولا شك أن هذه التغيرات المختلفة التى طرأت على الحياة المهنية ستحدث تعديلا أساسياً على معنى تقسيم العمل . فالفرد الذى لديه وقت فراغ طويل ستكون لديه فرصة كما يعتقد ماركس — الاهتمام بنشاطات متعددة والتعبير عن نفسه فى مجالات عمل مختلفة ، بدنية كانت أو فكرية ، وسيجد الفرد بعد ذلك — بوصفه منتجاً — فرصاً عديدة لتنمية قدراته عن طريق المشاركة فى الإدارة وتعلم الأسس العلمية والتكنولوجية التى تقوم عليها العمليات الصناعية . وبذلك يصبح تقسيم العمل مجرد أسلوب تعود عليه الناس فى إنتاج سلعهم ، ولكنه أسلوب يخضع أيضاً لتوجيههم ؛ أى أنه لن يكون العامل الحاسم الذى سيشكل ويحدد حياتهم بأكملها . ومثل هذه التغيرات ستؤدى إن لم تكن قد بدأت بالفعل — إلى اتساع نطاق التعليم بمختلف أشكاله ومستوياته كزيادة فترة التعليم الثانوى العام ، وإتاحة فرصة التعليم العالى لنسبة كبيرة من الذين تنحصر أعمارهم فيما بين الثامنة عشر والعشرين ، والتوسع فى تعليم الكبار وتزويدهم بإمكانيات اتخاذ قرارات تساعدهم فى الحصول على مهن جديدة . وفضلا عن ذلك فستؤدى هذه التغيرات إلى تزويد أفراد المجتمع بإمكانيات ممارسة الرياضة والترويح. وإذا كان علينا أن نخلص إلى شىء من هذه المناقشة فهو ؛ أن الأفكار الراديكالية لا تزال تأخذ طريقها ببطء شديد . ويكفى فى هذا المجال أن اقتبس نصا لواحد من أشهر الاقتصاديين البريطانيين الذى تكاد تقترب رؤيته لدور العمل فى مجتمع المستقبل من رؤية ماركس . يقول ألفرد مارشال Marshall فى مقال له نشر فى سنة١٨٧٣ « مستقبل الطبقة العاملة » : تعود الناس على العمل الشق الذى يصل إلى ثمان أو عشر أو إحدى عشر ساعة . ولقد أصبح ذلك مألوفاً لنا بحيث غدا عسيراً علينا أن ندرك التأثير الذى حدثه ذلك على التاريخ الأخلاقى والفكرى للعالم . ولم نعد ندرك أيضاً التأثير القوى الذى يتركه العمل على جسم الإنسان ونموه . . . إن العمل — فى أسمى معانيه — هو التدريب الصحى السليم للمهارات ، وهو بذلك يشكل الهدف الأساسى للحياة . إن لم يكن هو الحياة ذاتها . وبهذا المعنى فإن كل فرد ( طبقاً للمجتمع المثالى الذى يتصوره مارشال ) يمكن أن يكون عاملا مكتمل النضج قادراً على الوفاء

بالتزاماته . ويجب ألا يطالب الناس بأداء عمل بدنى من شأنه تبديد طاقاتهم ، كما يجب أن نعتبر العمل الذى يحطم حياة الإنسان عملا سيئاً غير إنسانى . وبذلك يمكن أن تزداد باستمرار نسبة الذين يؤدون أعمالا فعالة . هذا هو المجال الذى تنمو فيه طاقات الإنسان وقدراته إلى أقصى مدى ، وهو مجال لن يقل فيه ما يؤديه العمال من عمل عما يؤدونه الآن . وإذا شئنا استخدام عبارة جميلة قديمة قلنا ؛ إن عملهم سيكون ضرباً من الحب ، وهو عمل – بغض النظر عن دافع الأجر – سيكون الوسيلة الوحيدة لكى ينمى الناس قدراتهم ومواهبهم »[١٤].

ولعل القارىء لاحظ أن اهتمامنا قد ظل حتى الآن مقصوراً على الاعتراضات والانتقادات التى وجهت لفكرة المجتمع اللاطبقى ، خاصة تلك الانتقادات التى تبرز مخاطر الطغيان الفكرى والديكتاتورية السياسية . وهناك بالإضافة إلى ذلك إنتقادات من نوع أخر تحاول إبراز جانب مختلف لمشكلة الصفوة . فلقد سادت – ولزمن طويل وجهة نظر مؤداها ؛ أن تقدم الحضارة قد اعتمد – ولا يزال يعتمد – على جهود أقليات صغيرة تضم عدداً من الأفراد الموهوبين . وفى ذلك يقول جاسيت Gasset فى كتابه **ثورة الجماهير** The Revolt of Masses : « كلما تقدم المرء فى العمر استطاع أن يدرك بسهولة أن الغالبية العظمى من الناس عاجزة عن بذل أى جهد باستثناء ذلك الذى يفرض عليها عنوة نتيجة قهر خارجى . ولهذا السبب يظهر عدد قليل من الأفراد يستطيعون القيام بجهود تلقائية خلاقة . ومن الممكن أن نطلق على هؤلاء الأفراد لقب « الرجال المختارين » ، لأنهم يتمكنون من مواجهة الحياة مواجهة إيجابية ؛ ذلك أن الحياة بالنسبة لهم هى نضال لا ينقطع ومجال خصب لإثبات الذات »[١٥]. وبنفس هذه الطريقة نجد كليف بيل Boli يذهب فى مؤلفه **الحضارة** Civilization إلى أن المجتمع المتحضر يتسم بالاعتدال والإحساس بوجود القيم ، وإن هاتين الخاصيتين لا يظهرا ويتبلورا إلا على يد الصفوة . ولا شك أن جانباً مما ذهب إليه هؤلاء العلماء صحيح ومنطقى وهو ؛ أن الحضارة قد أحرزت تقدمها السريع بفضل الإسهامات التى قدمها البارزون والموهوبون من أفراد المجتمع (وإن كان ذلك لا ينفى أن الحضارة قد تخلفت وتقهقرت أيضاً نتيجة لأعمال بعض البارزين) . بيد أن ذلك لا يعنى أن هؤلاء الموهوبين وأتباعهم يشكلون صفوة

إجتماعية تشبه الصفوة الحاكمة ، فبعض منهم قد لا تكون له سوى هيبة اجتماعية ضئيلة وقد يعامل البعض الآخر باحتقار شديد من جانب حكام المجتمع ، بل قد يصل الأمر ببعضهم إلى الاعتماد ماليًّا على أفراد الطبقة العليا دون أن يتمكنوا من أن يكونوا جزءاً منها . وإذن فإسهامهم إلى المجتمع إسهام من نوع فردى ، ولا يتوقف بأى حال من الأحوال على وجود جماعة اجتماعية محددة المعالم . وغالباً ما يسعى هؤلاء الموهوبون إلى الحصول على تأييد المجتمع لهم وإقراره للأعمال التى يؤدونها (كما هو الحال فى أثينا خلال القرن الخامس وإيطاليا خلال عصر النهضة وفرنسا خلال القرن الثامن عشر) . وقد يعتبر البعض أن هؤلاء الموهوبين قد يشكلون صفوة طبقاً للمعنى الأول الذى قصده باريتو بهذا المصطلح (الذى يشير إلى الفئة التى تتألف من أولئك الذين يتمتعون بأرفع المهارات وأعظم القدرات فى مجالات نشاطاتهم) إلا إذا استثنينا تلك النشاطات التى لا تسهم بشكل مباشر فى تقدم الحضارة . وبذلك تصبح الصفوة مؤلفة — أساساً — من الأفراد الموهوبين بالإضافة إلى أولئك الذين يتمتعون بقوى إبداعية استثنائية . وقد يكون من الأفضل هنا أن نستخدم مصطلحاً آخر مثل « الأقلية المبدعة » ، وهو مصطلح استخدمه أرنولد توينبى Toynbee فى مؤلفه **دراسة التاريخ** Study of History ليشير إلى عدد محدود من الأفراد لا يرقى إلى تشكيل صفوة بالمعنى المعروف . ويقول توينبى فى توضيح وجهة نظره : « فى كل أعمال الإبداع الإجتماعى ، كان المبدعون إما أفراداً مبدعين ، أو أقليات مبدعة على أقصى تقدير ... »[١٦] .

وأعتقد أن الذين يحاولون الدفاع عن نظريات الصفوة عن طريق الإشارة إلى أهمية الأبداع الفكرى والفنى إنما يرتكبون بذلك خطأين أساسيين : أما الخطأ الأولى فهو أنهم يتجاهلون التفاعل بين المتبادل بين الأفراد المبدعين والمجتمع الذى يعيشون فيه ، ذلك التفاعل الذى يبدو الآن أوضح ما يكون فى مجال البحث العلمى ، وفى تتبعنا لتاريخ الرسم ، والهندسة المعمارية ، والأدب ، والحركات الدينية والإصلاح الأخلاقى . أما الخطأ الثانى فهو أنهم يفترضون أن هؤلاء الأفراد المبدعين يرتبطون فيما بينهم ، ويشكلون صفوة أو صفوات تتخذ بعد ذلك مرتبة فى سلم الصفوات القائمة . والواقع أن هذا التصور يفتقد الوضوح والدقة . ففى مؤلف إليوت Eliot **ملاحظات حول تعريف الثقافة** نجد أن إهتمامه قد تحول من دراسة خلق الثقافة إلى دراسة إنتقال الثقافة .

فهناك فى كل مجتمع كبير — كما يذهب إليوت — مستويات مختلفة من الثقافة ، وأن إرتباط هذه المستويات المختلفة فيما بينها دليل على سلامة المجتمع . غير أن إليوت يصر فى الوقت نفسه على ضرورة تمييز هذه المستويات فى الوقت الذى تخضع فيه لتأثير أعلى مستويات الثقافة . ومن الممكن أن يحدث ذلك حينما توجد طبقة عليا مؤلفة من أسر تستطيع الحفاظ على أسلوب معين فى الحياة لأجيال عديدة . وبرغم ذلك نجد إليوت يعترف بأن وجود طبقة عليا لا يضمن فى حد ذاته وجود مستوى عال من الثقافة : « . . . فظروف الثقافة التى أشرت إليها تفصيلا لا تؤدى بالضرورة إلى وجود حضارة راقية : إن كل ما أكدته هو أنه حينما تختفى هذه الظروف ، فإن الحضارة الراقية لا تميل إلى الظهور : »[١٧] . وبرغم ذلك فأننى أعتقد أن مثل هذه الحضارة قد تظهر إلى حيز الوجود ، إذ أننا حتى الآن لا نعرف على وجه اليقين أسلوب الحياة الذى سيفرضه المجتمع القائم على المساواة ، كما أننا لا نملك فى الوقت الحاضر إلا أن نقدر على سبيل التخمين إمكانية قدرة هذا المجتمع على خلق مستوى عال من الثقافة والمحافظة عليه بعد ذلك . أن الإبداع عمل فردى ، ولا يمكن له أن يظهر إلى حيز الوجود إلا بفضل حماس المجتمع له وتدعيمه إياه . ومن الممكن القول إن مجتمع « المساواة » — الذى يحصل فيه الأفراد على أوقات فراغ كافية وحث دائم على تنمية مواهبهم وقدراتهم — يعد مجتمعاً خلاقاً بنفس الدرجة التى كانت عليها مجتمعات ظهرت فى فترات سابقة ، كانت فيها الظروف الإقتصادية والبناء الطبقى فى المجتمع عرضة لتحولات سريعة . ومن الواضح أن فكرة المحافظة على المستويات الأعلى من الثقافة ثم إنتقالها عبر الأجيال لا تتسق مع الدور الذى يمكن أن تلعبه الأسرة فى هذا المجال . فالتاريخ يشهد على أن هناك جماعات اجتماعية أخرى عديدة ( مثل الهيئات الدينية والمدارس الفلسفية ) قد لعبت دوراً هاماً فى إنتقال الثقافة لا يقل بحال من الأحوال عن الدور الذى لعبته الأسرة . وفضلا عن ذلك ففى مجتمع « لاطبقى » نجد أن الفروق والمسافات بين الثقافات العليا والثقافات الدنيا تكاد تتلاشى ، كما أن التنوع الإقليمى والمحلى قد يظهر بشكل واضح . وكنتيجة لذلك نجد أن المنظمات التربوية والهيئات الطوعية تلعب دوراً حيوياً فى نقل التراث الثقافى لا تستطيع الأسرة أن تؤديه بفعالية . وفى المجتمع اللاطبقى نجد أيضاً أن الحفاظ

على الثقافة – والذى يرتبط فى المجتمعات الحديثة إرتباطاً معقداً بالحفاظ على الإمتيازات الطبقية – يضعف إلى حد كبير ، فى الوقت الذى يزداد فيه الإهتمام بخلق أشكال جديدة من الثقافة ، وتشجيـــع الإكتشافات والإنجازات المختلفة فى المجالات العلمية والفنية .

وهكذا يبدو واضحاً أن أصحاب نظرية الصفوة قد حاولوا الدفاع باستماته عن التفاوت الإجتماعى فى مجتمعات تاريخية معينة فى الوقت الذى ضحوا فيه بروح المساواة ذاتها . لقد أصروا بقوة على تفرقة مطلقة بين الحكام والمحكومين . تفرقة تكاد تأخذ شكل قانون علمى ، ولكنهم حاولوا فى الوقت عينه التوفيق بين الديموقراطية من ناحية ، والتفرقة بين الحكام والمحكومين من ناحية أخرى ، بتبنى فكرة المنافسة بين الصفوات . ثم نجدهم بعد ذلك يقبلون ويبررون فكرة تقسيم المجتمع إلى طبقات فى الوقت الذى ينظرون فيه إلى الطبقات العليا بوصفها صفوات مؤلفة من أنجح أفراد المجتمع وأقدرهم على الإنجاز بغض النظر عن أصولهم الأجتماعية . وهم بذلك يحاولون استبدال فكرة المساواة بفكرة تكافؤ الفرص ، ناسين – أو متناسين – أن مصطلح تكافؤ الفرص يعبر عن معانى ودلالات أخلاقية ، فضلا عن أنه مصطلح ينطوى على تناقض ذاتى صريح . ويفترض تعبير تكافؤ الفرص وجود تفاوت وتباين ، طالما أن الفرصة تعنى « فرصة الصعود إلى مستوى أعلى فى مجتمع قائم على التدرج » ، وهو يفترض فى الوقت ذاته وجود مساواة قائمة على التخفيف من حدة التفاوت الكامن فى هذا المجتمع المتدرج حتى يتمكن الأفراد من تنمية قدراتهم الشخصية . ولقد أوضحت كل البحوث التى تناولت المجالات المختلفة لتكافؤ الفرص أن الطبقة الاجتماعية تترك تأثيراً قوياً على الأفراد وعلى فرصهم فى الحياة . ولا يمكن أن يصبح تكافؤ الفرص حقيقية واقعة إلا فى مجتمع خال من الطبقات أو الصفوات . حينئذ يمكن القول إن أفراد كل جيل جديد يتمتعون بفرص متكافئة ، وإن مفهوم « الفرصة » لا يشير فقط إلى مجرد الكفاح من أجل الوصول إلى طبقة أعلى ، بل يشير إلى إمكانية تنمية الأفراد لقدراتهم ومواهبهم الفكرية والحسية ، تلك التى يمتلكونها بوصفهم أشخاصاً يتفاعلون فيما بينهم تفاعلا خلاقاً .

# الحواشى والمراجع

(١) J.J. Rousseau, A Dissertation on the Origin and Foundation of the Inequality of Mankind (Everyman edition), p. 160.

(٢) عرض تاونى Tawney هذه النقطة عرضاً بارعاً فى مؤلفه المساواة Equality .

(٣) ومن المدهش حقاً أن بعض الكتاب قد هاجموا ماركس فى موقفه هذا مع أن بالإمكان اعتباره علامة من علامات التعقل . والحق أن موقف ماركس يكشف عن إيمان عميق بالقدرات الابداعية التى يمتلكها الإنسان تلك القدرات التى لم تختف لحظة حتى فى المجتمعات الطبقية .

(٤) See. T.B. Bottomore (ed.), Karl Marx : Early Writings.

(٥) للتعرف على معالجة ماركس للوسائل التى من خلالها يمكن القضاء على الآثار الضارة لتقسيم العمل انظر : المجلد الأول من مؤلفه رأس المال ، وللتعرف على مناقشته لظروف الحرية الإنسانية انظر : المجلد الثالث من نفس المؤلف . أما تمجيده لكوميون باريس بوصفه تجربة ديمقراطية أصيلة فقد ورد فى مؤلفه الحرب الأهلية فى فرنسا The Civil War in France وأخيراً يمكن قراءة تعليقات ماركس على برنامج حزب العمال الأشتراكى فى ألمانيا فى نقده لبرنامج جوتا Critique of the Gotha Programma .

(٦) فعلى سبيل المثال نجد ماركس يذهب فى الفقرة الخاصة بالحرية الإنسانية ( رأس المال ، الجزء الثالث ) إلى أن مجال الإنتاج الاقتصادى هو مجال ( الضرورة ) « فى ظل أى شكل من أشكال الإنتاج » . أما مجال ( الحرية ) فيبدأ فقط حينما يتوقف العمل الذى يتحدد أساساً عن طريق الحاجة والأهداف الخارجية . وبذلك يصبح العمل – بحكم طبيعته – خارج نطاق مجال الإنتاج المادى .

(٧) وهنا نجد ماركس يشير إلى الهيجيليين الشبان حيث أطلق على فلسفتهم الهيجيلية المعدلة «نقد النقد»

(٨) See especially, Political Parties, Part vl, Chap. 2.

(٩) art. cit; British Journal of Sociology, 1 (2), p. 131.

(١٠) ibid; pp. 131 - 2.

(١١) C. Wright Mills, The Power Elite, p. 304.

(١٢) يمكننا أن نجد تحليلا موجزاً للنظام اليوغوسلافى فى : Fred Singleton and Tony Topham, "Yugoslav Workers, Control : The Latest Phase", New Left Review (18), pp. 73 - 84 .

(١٣) ناقش جورج فريدمان Friedmann فى مؤلفه تشريح العمل The Anatomy of Work تقسيم العمل وزيادة عدد ساعات وقت الفراغ من وجهة نظر تشبه وجهة نظرى هنا

( ١٤ ) Alfred Marshall, ,,The Future of the Working Classes," in A.C. Pigou (ed.). Memorials of Alfred Marshall pp. 101 - 18.

( ١٥ ) op. cit; p. 49.

( ١٦ ) انظر مؤلفه دراسة التاريخ A Study of History وعلى الأخص المجلد الثالث . وعلى الرغم من ذلك نجد توينبى فى آخر مجلداته من هذا المؤلف – والذى لخص فيه أهم نتائجه – يقترب إقتراباً شديداً من نظريات الصفوه . ولقد بدا ذلك واضحاً فى قوله : « يمكن تعريف الأقلية المبدعة بأنها تلك الأقلية الحاكمة التى تجد لملكاتها الأبداعية فرصاً للتعبير عن نفسها فى شكل أعمال فعالة يكون من شأنها خدمة كل أفراد المجتمع . . . كذلك يمكن تعريف الأقلية المسيطرة بأنها تلك الأقلية الحاكمة التى تستند فى حكمها إلى القوة أكثر من الإقناع .

(op. cit; vol. XII, Reconsiderations, p. 305.)

( ١٧ ) op. cit; p. 49.



# مراجع مختارة

## دراسات عامة فى الصفوة :

ARON, RAYMOND, "Social Structure and the Ruling Class", *British Journal of Sociology*, I (I), March, 1950, pp. 6 - 16 and I (2), June, 1950, pp. 126 - 43.

ARON, RAYMOND, "Classe sociale, classe politique, classe dirigeanté", *European Journal of Sociology*, I (2), 1960, pp 260 - 81.

BORKENAU, FRANZ, *Pareto* (London, Chapman & Hall, 1936).

BURNHAM, JAMES, *The Machiavellians : Defenders of Freedom* (London, Putnam & Co., 1943).

CLIFFORD-VAUGHAN, MICHALINA, "Some French Concepts of Elites", *British Journal of Sociology*, XI (4), December, 1960, pp. 319 - 31.

COLE, G.D.H., *Studies in Class Structure* (London, Routledge & Kegan Paul, 1955), Chap. V, "Elites in British Society".

DREITZEL, HANS P., *Elitebegriff und Sozialstruktur* (Stuttgart, Ferdinand Enke, 1962).

GINSBERG, M., "The Sociology of Pareto", in *Reason and Unreason ins Society* (London, Longmans, Green & Co., 1947).

JAEGGI, URS, *Die gesellschaftliche Elite : Eine Studie zum Problem der sozialen Macht* (Bern, Paul Haupt, 1960).

LASSWELL, HAROLD D., LERNER, DANIEL, and ROTHWELL, C,

EASTON, *The Comparative Study of Elites* (Hoover Institute Studies, Series B : Elites, No. I, Stanford, 1952).

MEISEL, JAMES H., *The Myth of the Ruling Class : Gaetano Mosca and the Elite* (Ann Arbor, University of Michigan Press, 1958) (Contains a bibliography of Mosca's writings).

MILLS, C. WRIGHT, *The Power Elite* (New York, Oxford University Press, 1956).

MOSCA, GAETANO, *The Ruling Class* (New York, McGraw-Hill, 1939).

NADEL, S.F. "The Concept of Social Elites", *International Social Science Bulletin*, VIII (3), 1956, pp. 413 - 24.

OSSOWSKI, STANISLAW, *Class Structure in the Social Consciousness* (London, Routledge & Kegan Paul, 1963).

PARETO, VILFREDO, *Les systèmes socialistes* (Paris, Marcel Giard, 1902).

PARETO, VILFREDO, *The Mind and Society* (4 vols. London, Jonathan Cape, 1953) (English translation of *Trattato di Sociologia Cenerale*, 1915 - 19).

SCHUMPETER, J.A., *Imperialism and Social Classes* (Oxford, Basil Blackwell, 1951).

SERENO, RENZO, "The Anti-Aristotelianism of Gaetano Mosca and its Fate", *Ethics*, XLVIII, (4), July, 1938).

**الصفوة السياسية :**

GUTTSMAN, W.L., *The British Political Elite* (London, Mac-Gibbon & Kee, 1963).

MCKENZIE, R.T., *British Political Parties* (London, Heinemann, 2nd ed. 1963).

MARVICK, DWAINE (ed.), *Political Decision-Makers* (Glencoe, The Free Press, 1961) (The Introduction provides a survey of current research).

MATTHEWS, D.R., *The Social Background of Political Decision-Makers* (New York, Doubleday, 1954).

MICHELS, ROBERT, *Political Parties* (Glencoe, The Free Press, 1949)(English

trans. of *Zür Soziologie des Parteiwesens in der modernen Demokratie,* 2nd ed., Leipzig, 1925).

OSTROGORSKI, M., *Democracy and the Organization of Political Parties* (2 vols. London, Macmillan, 1908) (English trans. of *La démocratie et l'organisation des partis politiques,* Paris, 1903).

RUNCIMAN, W.G., *Social Science and Political Theory* (Cambridge, Cambridge University Press, 1963) Chap. IV, "Elites and Oligrachies".

الملاك والمديرون فى الصناعة :

ACTON SOCIETY TRUST, *Management Succession* (London, Acton Society Trust, 1956).

BALTZELL, E. DIGBY, *An American Business Aristocracy* (New York, Collier Books, 1962; originally published as *Philadelphia Gentlemen : The Making of a National Upper Class,* 1958).

BERLE, A.A. and MEANS, G.G., *The Modern Corporation and Private Property* (New York, Macmillan, 1933).

BURNHAM, JAMES, *The Managerial Revolution* (London, Putnam & Co., 1943).

CLEMENTS, R.V., *Managers : A Study of their Careers in Industry* (London, Allen & Unwin, 1958).

COPEMAN, G.H., *Leaders of British Industry : A Study of the Careers of more than a Thousand Public Company Directors* (London, Gee & Co., 1955).

FLORENCE, P. SARGANT, *The Logic of British and American Industry* (London, Routledge & Kegan Paul, 1953).

MILLER, WILLIAM (ed.), *Men in Business : Essays on the Historical Role of the Entrepreneur* (New York, Harper & Rownew ed. 1962).

TAUSSIG, F.W. and JOSLYN, C.S., *American Business Leaders* (New York, The Macmillan Vo., 1932).

VEBLEN, THORSTEIN, *The Engineers and the Price System* (New York, The Viking Press, 1921).

WARNER, LLOYD W. and ABEGGLEN, JAMES C., *Big Business Leaders in America* (New York, Harper, 1955).

البيروقراطيون :

ARMSTRONG, JOHN A., *The Soviet Bureaucratic Elite : A Case Study of the Ukrainiam Apparatus* (London, Stevens & Sons, 1959).

BENDIX, R., *Higher Civil Servants in American Society* (Boulder, University of Colorado Press, 1949).

BLAU, PETER M., *Bureaucracy in Modern Society* (New York, Random House, 1956).

BOTTOMORE, T.B., "Higher Civil Servants in France", *Transactions of the Second World Congress of Sociology* (London, International Sociological Association, 1954), Vol. II, pp. 143 - 52.

DJILAS, M., *The New Class* (London, Thames & Hudson, 1957).

EISENSTADT, S.N., *The Political Systems of Empires : The Rise and Fall of the Historical Bureaucratic Empires* (New York, Collier-Macmillan, 1963).

KELSALL, R.K., *Higher Civil Servants in Britain* (London, Routledge & Kegan Paul, 1955).

KINGSLEY, J. DONALD, *Representative Bureaucracy* (Yellow Springs, Antioch Press, 1944).

STEWARD, JULIAN H., *Irrigation Civilzations : A Comparative Study* (Washington, Pan American Union, 1955).

WEBER, MAX, "Bureaucracy" in *From Max Weber* ed. by H.H. Gerth and C. Wright Mills (London, Kegan Paul, 1947).

WITTFOGEL, K.A., *Oriental Despotism* (New Haven, Yale University Press, 1957).

## المثقفون :

ARON, RAYMOND, *The Opium of the Intellectuals* (London, Secker & Warburg, 1957).

BENDA, JULIEN, *La trahison des clercs* (Paris, Grasset, 1927).

BODIN, LOUIS, *Les intellectuels* (Paris, Presses Universitaires de France, 1962).

DE HUSZAR, GEORGE B., *The Intellectuals : A Controversial Portrait* (Glencoe, The Free Press, 1960).

GRAMSCI, ANTONIO, *Gli intellettuali a l'organizzazione della cultura* (Milan, Einaudi, 1955).

LE GOFF, JACQUES, *Les intellectuels au Moyen Age* (Paris, Editions du Seuil, 1957).

LIPSET, S.M., *Political Man* (London, Heinemann, 1960), Chap, X, "American Intellectuals : Their Politics and Status".

MANNHEIM, KARL, *Ideology and Utopia* (London, Kegan Paul, 1936), Chap. III, sect. 4, "The sociological Problem of the intelligentsia".

MANNHEIM, KARL, *Man and Society in an Age of Reconstruction* (London, Kegan Paul, 1940) Part II, Chaps, VIII-IX.

MICHELS, ROBERT, "Intellectuals", *Encyclopaedia of the Social Sciences, ed.* by E.R.A. Seligman (New York, Macmillan, 1932) Vol. VIII, pp. 118-26 (An extensive bibliography is appended to the article).

WEBER, MAX, "The Chinese Literati' in *From Max Weber* ed. by H.H. Gerth and C. Wright Mills (London, Kegan Paul, 1947).

## دورة الصفوة :

BRINTON, CRANE, *The Antaomy of Revolution* (New York, rev, ed., 1957).

DAHRENDORF, RALF, "Uber einige Probleme der soziologischen Theorie der Revolution", *European Journal of Sociology*, II (I), 1961, pp. 153 - 62.

GIRARD, ALAIN, *La réussite sociale en France : ses caractéres, ses lois, ses effets* (Paris, Presses Universitaires de France, 1961).

KOLABINSKA, MARIE, *La circulation des élites en France : Etude historique depuis la fin du XIe siècle jusqu'à la Grande Révolution* (Lausanne, Imprimeries Réunies, 1912).

LIPSET, S.M., and BENDIX, R., *Social Mobility in Industrial Society* (Berkeley, University of California Press, 1949).

MARSH, ROBERT M., *The Mandarins : The Circulation of Elites In China*, 1960-1900 (Glencoe, The Free Press, 1961).

MILLER, S.M., "Comparative Social Mobility", *Current Sociology*, IX (I), 1960, 89.

PIRENNE, HENRI, "Les périodes de l'histoire sociale du capitalisme, *Bulletin de l'Académie royale de Belgique*, mai, 1914 (English trans. in the *American Historical Review*, April. 1914).

### الصفوات فى الدول النامية :

ALMOND, G.A. and COLEMAN, J.S., *The Politics of the Developing Areas* (Princeton, Princeton University Press, 1960). (Contains five useful area studies on South-east Asia, South Asia, Sub-Saharan African, the Near East and Latin America).

BERGER, MORROE, *Bureaucracy and Society in Modern Egypt : A Study of the Higher Civil Sservice* (Princeton, Princeton University Press, 1957).

FRIEDMANN, GEORGES, *Problèmes d'Amérique latine* (Paris, Gallimard, 1959).

FRIEDMANN, GEORGES, *Signal d'une troisème voie ?* (Paris, Gallimard, 1961).

HODGKIN, THOMAS, *African Political Parties : An Introductory Guide* (Harmondsworth, Penguin Books, 1961).

KERR, CLARK, DUNLOP, JOHN T., HARBINSON, FREDERICK H. and MYERS, CHARLES A., *Industrialism and Industrial Man* (Cambridge, Harvard University Press, 1960) (See especially Chap. 3, "The Industrializing Elites and their Strategies").

LIEUWEN, EDWIN, *Arms and Politics in Latin America* (New York, Frederick A. Praeger, rev. ed. 1961).

MISRA, B.B., *The Indian Middle Classes* (London, Oxford University Press, 1961).

NIEL, R. VAN, *The Emergence of the Modern Indonesian Elite* (The Hague, W. Van Hoeve, 1960).

PYE, LUCIAN W., "Armies in the Process of Political Modernization", *European Journal of Sociology*, II (I), 1961, pp. 82 - 92.

SHILS, E., *The Intellectual Between Tradition and Modernity : The Indian Situation* (The Hague, Mouton & Co., 1961; *Comparative Studies in Society and History*, Supplement I).

SMYTHE, H.H. and SMYTHE M.M., *The New Nigerian Elite* (Stanford, Stanford University Press, 1960).

UNESCO *International Social Science Bulletin*, VIII (3), 1956. Symposium on "African Elites", pp. 413 - 88.

WERTHEIM, W.F., *Indonesian Society in Transition : A Study of Social Change* (The Hague and Bandung, W. Van Hoeve, 2nd ed. 1959).

الصفوة والديمقراطية :

BELL, CLIVE, *Civilization : An Essay* (London, Chatto & Windus, 1928).

MANNHEIM, KARL, *Man and Society in an Age of Reconstruction* (London, Kegan Paul, 1940), Part II, Chaps, II - VII.

MANNHEIM, KARL, *Essays on the Sociology of Culture* (*London*, Routledge & Kegan Paul, 1956), Part III, "The Democratization of Culture".

SCHUMPETER, J.A., *Capitalism, Socialism and Democracy* (London, Allen & Unwin, 1943).

UNESCO, *Democracy in a World of Tensions*, ed. by Richard McKeon (Paris, UNESCO, 1951) (See especially the essays contributed by G.C. Field, Lord Lindsay, S. Ossowski and Ithiel de Sola Pool).

أعمال أخرى :

ARON, RAYMOND, *Paix et Guerre entre les nations* (Paris, Calmann, Lévy, 1962).

BLOCH, MARC, *Feudal Society* (London, Routledge & Kegan Paul, 1961).

BOTTOMORE, T.B. (ed.), *Karl Marx : Early Writings* (London, Watts & Co., 1963).

CROCE, BENEDETTO, *Historical Materialism and the Economics of Karl Marx* (London, Howard Latimer, 1913).

ELIOT, T.S., *Notes Towards the Definition of Culture* (London, Faber & Faber, 1948).

FINER, S.E., *The Man on Horseback : The Role of the Military in Politics* (London, Pall Mall Press, 1962).

FRIEDMANN, GEORGES, *The Anatomy of Work* (London, Heinemann, 1962).

FRIEDRICH, CARL, J., *The New Image of the Common Man* (Boston, Beacon Press, 2nd edn., 1950).

GRAMSCI, ANTONIO, *Note sul Machiavelli, sulla politica e sullo stato moderno* (Milan, Einaudi, 1955).

LUTHY, H., *The State of France* (London, Secker & Warburg, 1955).

NOMAD, MAX, *Rebels and Renegades* (New York, Macmillan, 1932).

ORTEGA Y GASSET, JOSÉ, *The Revolt of the Masses* (1930; English trans, new ed. London, Allen & Unwin, 1961).

PIGOU, A.C., (ed.), *Memorials of Alfred Marshall* (London, Macmillan, 1925).

ROUSSEAU, J. - J., *A Dissertation on the Origin and Foundation of the Inequality of Mankind* (in the Everyman edition of *The Social Contract and Discourses*; London, Dent & Sons, 1913).

SAMPSON, ANTHONY, *Anatomy of Britain* (London, Hodder & [illegible], 1962).

SIEGFRIED, ANDRÉ, *De la III ème à la IV ème République* Paris, Grasset, 1957).

STRACHEY, JOHN, *Contemporary Capitalism* (London, Gollancz, 1956).

TAWNEY, R.H., *Equality* (London, Allen & Unwin, 4th ed. 1952).

TITMUSS, RICHARD M., *Income Distribution and Social Change* (London, Allen & Unwin, 1962).

TOYNBEE, A.J., *A Study of History* (12 vols. London, Oxford University Press, 1934 - 61).

WEBER, Max. "Politics as a Vocation" in *From Max Weber ed.* by H.H. Gerth and C. Wright Mills (London, Kegan Paul, 1947).

WEBER, MAX, *The Methodology of the Social Sciences* (Glencoe, The Free Press, 1949).

WILLIAMS, RAYMOND, *Culture and Society* (Harmondsworth, Penguin Books, 1961).

# سلسلة علم الاجتماع المعاصر

صدر منها :

| | | |
|---|---|---|
| الكتاب الأول | : ميادين علم الاجتماع | اختيار وترجمة الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمود عوده ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، دار المعارف ، الطبعة الرابعة ١٩٧٧ . |
| الكتاب الثانى | : نظرية علم الاجتماع | تأليف نيقولا تيماشيف ترجمة الدكاترة محمود عوده ومحمد الجوهرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، دار المعارف ، الطبعة الخامسة ، ١٩٧٨ . |
| الكتاب الثالث | : أساليب الاتصال والتغير الاجتماعى | تأليف الدكتور محمود عودة دار المعارف ١٩٧٠ . |
| الكتاب الرابع | : تمهيد فى علم الاجتماع | تأليف بوتومور ، ترجمة الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، دار المعارف الطبعة الثالثة ، ١٩٧٨ . |
| الكتاب الخامس | : مجتمع المصنع — دراسة فى علم اجتماع التنظيم | تأليف الدكتور محمد على محمد الطبعة الثانية ١٩٧٥ . |

| | | |
|---|---|---|
| الكتاب السادس | : الصفوة والمجتمع — دراسة فى علم الاجتماع السياسى | تأليف بوتومور ، ترجمة وتقديم الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٨ . |
| الكتاب السابع | : الطبقات فى المجتمع الحديث | تأليف بوتومور ، ترجمة وتقديم الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، ١٩٧٢ . |
| الكتاب الثامن | : علم الاجتماع الفرنسى المعاصر | تأليف الدكتورة علياء شكرى القاهرة ١٩٧٢ . |
| الكتاب التاسع | : قراءات معاصرة فى علم الاجتماع | للدكتورين علياء شكرى ومحمد على محمد ، القاهرة ١٩٧٢ . |
| الكتاب العاشر | : دراسات فى التنمية الاجتماعية | تأليف الدكاترة السيد الحسينى ومحمد على محمد وعلياء شكرى ومحمد الجوهرى ، دار المعارف ، الطبعة الثالثة ١٩٧٧ . |
| الكتاب الحادى عشر | : مشكلات أساسية فى النظرية الاجتماعية | تأليف جون ركس ، ترجمة للدكاترة محمد الجوهرى ومحمد سعيد فرح ومحمد على محمد والسيد الحسينى . الإسكندرية ١٩٧٣ . |

الكتاب الثانى عشر : دراسات فى التغير الاجتماعى — للدكاترة محمد على محمد والسيد الحسينى وعلياء شكرى ومحمد الجوهرى ، القاهرة ١٩٧٣ .

الكتاب الثالث عشر : دراسة علم الاجتماع — اختيار وترجمة الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٧٥

الكتاب الرابع عشر : دراسات فى علم الاجتماع الريفى والحضرى — للدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٥ .

الكتاب الخامس عشر : مقدمة فى علم الاجتماع — تأليف إليكس إنكلز ، ترجمة وتقديم الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى والسيد الحسينى ومحمد على محمد ، دار المعارف ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٨ .

الكتاب السادس عشر : مقدمة فى علم الاجتماع الصناعى — تأليف الدكتور محمد الجوهرى ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

الكتاب السابع عشر : علم الفولكلور . دراسة فى الأنثروبولوجيا الثقافية — تأليف الدكتور محمد الجوهرى الطبعة الثالثة ، دار المعارف ١٩٧٨

| | | |
|---|---|---|
| الكتاب الثامن عشر | : النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم | تأليف الدكتور السيد محمد الحسينى ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، ١٩٧٧ . |
| الكتاب التاسع عشر | : مصادر دراسة الفولكلور العربى | إشراف الدكتور محمد الجوهرى القاهرة، الطبعة الأولى١٩٨٧ . |
| الكتاب العشرون | : الدراسة العلمية للمعتقدات الشعبية | إشراف الدكتور محمد الجوهرى القاهرة ، الطبغة الأولى ١٩٧٨ . |
| الكتاب الحادى والعشرون | : علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث | تأليف الدكتور محمد الجوهرى دار المعارف ، الطبعة الأولى١٩٧٨ |
| الكتاب الثانى والعشرون | : علم الفولكلور ، الجزء الثانى (دراسة المعتقدات الشعبية ) | تأليف الدكتور محمد الجوهرى دار المعارف ، الطبعة الأولى القاهرة ، ١٩٧٨ . |

| رقم الإيداع | ١٩٧٨/٤٥٠٤ |
| --- | --- |
| الترقيم الدولى | ISBN ٩٧٧ - ٢٤٧ - ٤١٤ - X |


مطبعة الانتصار
ELENTSAR PRESS
١٠ شارع الوردى . كوم الدكة . ت ٤٩١٦٥٩٧ اسكندرية